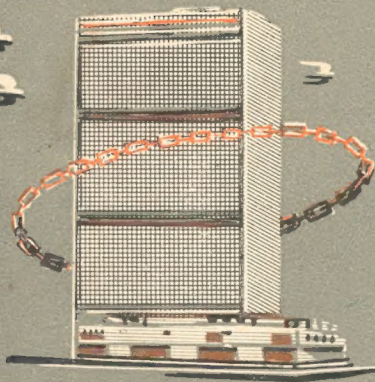


المنظمات الدولية

تأليف
پیر چربہ



ترجمہ محمد احمد سلیمان
راجہ الدكتور حسن الأشمونی



المنظمات الدولية

بإشراف
الإدارة العامة للثقافة
بوزارة التعليم العالي

تصدر هذه السلسلة بمعاونة
المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية

المنظمات الدولية

تأليف : بينير جيريت

ترجمة : محمد أحمد سليمان

تقديم ومراجعة : الدكتور حسن الشوموني

مؤسسة سجل العرب
إشراف الأستاذ الدكتور إبراهيم عبد
٢٦ شارع شريعة - باشا - القاهرة
مكتبة ٢٩٩٩٩

١٩٦٣

هذه ترجمة كتاب :

Les Organisations Internationales

تأليف :

Pierre Gerbet

الفهرس

٩	تصدير
١٣	مقدمة
١٧	الباب الاول
١٩	١ - الفترات السابقة على التنظيم الدولي
٢١	٢ - الأحلاف اليونانية
٢٥	٣ - الجماعة المسيحية في العصور الوسطى
٢٧	٤ - التنظيم الدولي في العصور الحديثة
٢٩	٥ - اتحاد شعوب أوروبا
٣١	٦ - حركة القوميات
٣٥	٧ - امانى الشعوب في النظام الدولي
٣٩	٨ - مولد المنظمات الدولية الفنية
٤١	٩ - فشل عصبة الأمم
٤٧	١٠ - تأرجح الحياة الاقتصادية بين الحربين العالميتين
٥١	الباب الثانى
٥٣	١ - المنظمات الدولية وعناصر تقدمها في الوقت الحاضر
٥٥	٢ - تقارب العالم
٥٧	٣ - الخطر الذرى
٥٩	٤ - عدم التوازن الاقتصادى
٦١	٥ - مشكلة البلاد النامية
٦٣	٦ - تقدم فكرة العمومية

- ٦٥ ٧ - القوميات
- ٦٧ ٨ - تعدد الدول وعدم المساواة بينهما
- ٦٩ ٩ - المنازعات الايديولوجية
- ٧٥ ١٠ - تعدد النظم الدولية المعاصرة واختلاف اشكالها

الباب الثالث

- ٧٩ ١ - المنظمات الدولية الخاصة
- ٨٣ ٢ - المنظمات الدولية المحققة للمصالح
- ٨٧ ٣ - المنظمات الدولية الدينية
- ٩٣ ٤ - المنظمات الدولية السياسية
- ٩٩ ٥ - المنظمات الدولية التقاوية
- ١٠٣ ٦ - المنظمات الدولية غير الحكومية

الباب الرابع

- ١٠٧ ١ - المنظمات الحكومية العالمية
- ١٠٩ ٢ - الصفات الاساسية
- ١١١ ٣ - اجهزة الهيئة
- ١١٥ ٤ - محوّل التوازن في داخل الهيئة
- ١٢١ ٥ - البرامج الحالية لهيئة الأمم المتحدة
- ١٢٩ ٦ - المحافظة على السلام
- ١٣٣ ٧ - مساعدة الشعوب غير المستقلة والبلاد النامية
- ١٤٣ ٨ - العمل القصادى والاجتماعى
- ١٥١

الباب الخامس

١٥٧

١ - المنظمات الحكومية الاقليمية

١٥٩

٢ - الامبراطوريات القديمة

١٦١

٣ - كتلة البلاد الشيوعية

١٦٥

٤ - تنظيم الدول الامريكية

١٧١

٥ - منظمه الاطلنطى

١٧٥

٦ - المنظمات الأوروبية

١٨٣

٧ - محاولات التنظيم الدولى بين الدول الإفريقيه الأسيوية

١٩٣

٨ - نظرية عدم التدخل فى الشئون العربية .

١٩٧

ما أحسب موضوعا شغل العالم ودار في أذهانه ردحا من الزمن، وما زال يفعل بال الناس في الشرق والغرب حتى الآن، أكثر من موضوع « المنظمات الدولية » التي تعد أساسا من الأسس التي تقوم عليها سياسة الدول جميعا .

ولأنه وإن كانت المؤلفات المتداولة في هذا الموضوع قد تلاحقت بمختلف اللغات، ووضع أصحاب الرأي فيه عشرات من الكتب تناولت هذه المنظمات بالبحث والتفسير، إلا أن أهمية هذه الدراسة ما تزال قائمة بالنسبة لما للمنظمات الدولية من مكانة مرموقة بين الدول، فهي جزء لا يتجزأ من تاريخ العالم، والرمز الذي يقوم عليه السلام العالمي، كما تقوم عليه المساواة والتضامن اللذان تتطلع إليهما الإنسانية بأمل ورجاء .

فلم يكن من الغريب إذن، أن تحتل المنظمات الدولية جزءا كبيرا من اهتمام العالم، فالشعوب التي قاست ألوانا من العذاب وذاتت أشكالا من الاستعباد السياسي الذي فرضته عليها الدول المستعمرة ، هبت تطالب بحقوقها في الحياة وفي الحرية، وساعدها على تحقيق ذلك ما تقدمه من روابط بينها وبين الشعوب الأخرى .

وليس وجود المنظمات الدولية جديدا في ذاته وإنما هو إحياء للأفكار التي كانت وما تزال موضوع آمال الشعوب منذ القدم .

وما من شك في أن تطور العلاقات بين الشعوب وازدياد اعتماد الواحد منها على الآخر، كان من شأنه تقوية شعورها بالحاجة إلى سلطان القانون الدولي

فالتعاون بين الحكومات يكون دون جدوى ما لم يدعمه التعاون بين الرأى العام فى مختلف البلاد، حتى تسود الوحدة الروحية بين الناس .

ولاشك فى أن هذه الوحدة الروحية كفيّة بأن ترأب الصدع، وتضم الشعوب فى منظمات هى السبيل إلى السلام وطريق الوصول إليه .

وإما لو تتبعنا جهود الفلاسفة وأصحاب الفكر والسياسة فى تقرير حقيقة السلام والحرب والمحافظة على فكرة التوازن الدولى، لوجدنا أن قيام المنظمات الدولية فى العصر الحديث قد انبثق من دعوة هؤلاء المفكرين إلى العمل على تكوين هيئات ومنظمات تهدف إلى حل المنازعات حلا سلميا دون الالتجاء إلى العنف أو العدوان .

ولقد آمنت الجمهورية العربية المتحدة بما لهذه الارتباطات من أهمية، فحرصت منذ قيام ثورتها المباركة على أن تأخذ بيد الدول النامية الراغبة فى تحقيق استقلالها، ونظمت لهذا عدة مؤتمرات تهدف إلى توحيد الكلمة وجمع الصفوف .

ولعل من أبرز ما امتازت به الجمهورية العربية، تقديرها الواضح لأهمية المنظمات الدولية، وإيمان شعبها بالأمم المتحدة، وليس أدل على ذلك مما جاء فى خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى الدورة الخامسة عشرة لهيئة الأمم المتحدة .

(إن الأمم المتحدة التى تؤمن بها ليست هذه القاعات الرائعة التى نجلس فيها الآن، وإنما هى مبادئ الميثاق وأحكامه التى جمعت طريقنا إلى هنا إنه ليست هناك مشكلة تتعلق بوطننا ، الجمهورية العربية ، أو تتعلق بأمتنا العربية، أو تتعلق بالقارتين اللتين تمتد حدودنا بينهما أفريقيا وآسيا ، أو تتعلق بما هو خارج ذلك من القضايا العالمية ، إلا ونحن على استعداد كامل لأن نقبل فيها ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، وقرارات الأمم المتحدة وأحكامها قضاء عادلا منها برضا طيب ونية حسنة) .

وقد اتخذت كثير من الدول هذه السياسة الرشيدة التى رسم خطوطها الرئيس دستوروا لها تسير على منواله، وتبعب نصوصه بأمانة وإخلاص ، مما أثار الدول

المستعمرة التي هبت تقاوم هذه السياسة بشقى وسائل العدوان ومختلف أشكال الحصار الاقتصادي، غير أن هذا العدوان قد زاد الجمهورية صلابة وإصرارا على تنفيذ هذه السياسة الرشيدة .

وعند ما أراد الرئيس أن يضع الأساس الذي يجب أن تقوم عليه الجمهورية العربية، لم يفته أن يبرز في مشروع الميثاق الذي تقدم به للميثاق الأمة في المؤتمر الوطني في ٢١ مايو سنة ١٩٦٢، أن السياسة الخارجية ليست إلا انعكاسا صادقا للسياسة الداخلية، وأن السلام هو الطريق الوحيد إلى النهضة والتقدم .

« إن شعبنا يعرف قيمة الحياة لأنه يحاول بناءها على أرضه . إن صدق دعوته للسلام تلعب من حاجته الماسة إليه . إن السلام هو الضمان الأكبر لقدرته على الاستمرار في معركته المقدسة من أجل التطوير، كما أن العمل من أجل السلام هو الذي سلح شعبنا بشعار عدم الانحياز والحياد الإيجابي ، وإن ارتفاع هذا الشعار اليوم على قارات كثيرة هو نحية عظيمة لإخلاص شعبنا في خدمة السلام . »
وإنه ليسعدنا أن نقوم بترجمة هذا الكتاب « المنظمات الدولية » في الوقت الذي تعقد فيه الأمم المتحدة دورتها السابعة عشرة .

وإن الدول جميعا لتتظر إلى هذه الهيئة على أنها رجا العالم ومعقد آماله في صيانة السلام، لا سيما بعد أن اتسع وعى الشعوب اتساعا بعيد المدى ، وزاد عدد الدول الأعضاء في الجمعية العمومية حتى بلغ الآن مائة وثماني دولة بانضمام رواندا وبوروندي وجاميكا وترينداد — وهكذا أصبحت المنظمة أكثر قوة وأقدر على القضاء على مطامع الدول الكبرى .

وإننا لنرجو أن تحترم الدول الكبرى الأسس التي تقوم عليها هذه المنظمة الدولية، فتحترم بذلك حقوق الشعوب جميعا في الحياة الكريمة — حياة الاستقلال والحرية ، حياة الكرامة والمساواة .

كما نرجو للدول العربية البشارة أن تثوب إلى رشدها، وتعلم أن في الوحدة حياتها، وفي الاتحاد نصرها وغلبتها .

مقدمة

لا شك في أن القرن العشرين يعتبر بحق عصر المنظمات الدولية، فلقد آمنت فيه الشعوب بشخصيتها إيماناً راح يزداد يوماً بعد يوم، كما آمنت أيضاً بأهمية تضامنها واتحادها .

ولقد تشعبت الإنسانية الحاضرة إلى دول ذات سيادة يزداد عددها زيادة مطردة ، وأدى تقدم وسائل النقل والاتصال الفكري وما تقسم به المشاكل الكبرى الاقتصادية والسياسية والحربية من صفة العالمية، وما تحس به من ازدياد قوتها زيادة مستمرة . فالحجرات الإنسانية لا تستطيع إلا أن تعتمد كل منها على الأخرى اعتماداً حقيقياً تعبر عنه للمنظمات الدولية — التي أصبح انتشارها وتعددتها أحد سمات عصرنا — تمييزاً واضحاً لا يتحقق معه أمان الشعوب .

وإنه لمن المسلم به أن يقال الآن إن أية دولة لا تستطيع أن تتخذ قراراً هاماً في السياسة الخارجية قبل أن تأخذ في اعتبارها وجود عدد معين من المنظمات العالمية أو الإقليمية ، ففرنسا مثلاً تحدد سياستها على أساس العلاقات التي تربطها ببيئة الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والمنظمات الأوروبية، وترسم اتجاهها الحربي إلى حد كبير على ضوء اشتراكها في ذلك الحلف، وتتخذ من القرارات الاقتصادية الخارجية ما لا يتعارض مع كونها عضواً في مؤسسة النقد الدولي، وطرفاً في الاتفاقية العامة المتعلقة بالرسوم الجمركية والتجارة ومنظمة التعاون الاقتصادي ، والجمعية الأوروبية للفحم والصلب، والسوق المشتركة الأوروبية إلى غير ذلك من المنظمات والاتفاقيات التي تشارك فيها وغيرها .

وهذا لا يعنى بطبيعة الحال أن السياسة الخارجية والعسكرية والاقتصادية لبلد ما تابعة تبعية مطلقة لمنظمة دولية معينة — بيد أن هذه المنظمات تفرض على العمل القومى قيوداً محددة تقبلها الدول، لأنها ترى في وجود هذه المنظمات تحقيقاً لمصالحها .

ومع هذا فليست الدول وحدها هي التي تشترك في نشاط المنظمات الدولية، فالمجاعات الإنسانية التي تسكون في داخل كل بلد وتعمل لصالح الاقتصادى والمهنى، وكذلك العقائد الدينية والأيدولوجيات السياسية والأذواق الأدبية فنية كانت أم رياضية، تعمل بدورها على الاتصال بنظائرها في البلاد الأخرى لتؤكد تضامنها وتكفل الدفاع عن مصالحها ومثلها العليا في المجال الدولى، ولهذا ترى أن المنظمات الدولية الخاصة العديدة تفسج فيما وراء حدودها الدولية روابط في مجالات معينة، وتحاول أن تحقق حاجتها إلى التضامن العالمى بكثير أو قليل من التقدم والنجاح .

وتبين هذه المنظمات الدولية الخاصة تبايناً تاماً، فمن شركات مالية كبرى إلى ميوت تعاقم فيها الشعائر الدينية وهيئات نقابية طالية، وأحزاب سياسية دولية، وهيئات تمثل فيها الروابط الدولية بشقي صورها وأشكالها . وتختلف أهمية هذه المنظمات اختلافاً كبيراً، كما يصعب في أغلب الأحوال تقدير آثارها الفعلية، فكثير منها لا يبدو أن يكون أداة ربط لا تمارس عملاً مباشراً يؤدي إلى إحداث تطور في العالم، كما أن بعضها على النقيض تماماً من الإمكانات المادية والأدبية ما يجعلها تتمتع بقوة ونفوذ لا يتوافران لكثير من الحكومات الوطنية .

وعلى هذا لا يمكن بحجة التبسيط أن تقتصر دراسة المنظمات الدولية على المنظمات العامة الأكثر ظهوراً دون غيرها من المنظمات ذات الأثر البعيد المدى التي تتعاون الدول وتتقابل بين أرجائها .

ولذلك يجب أن تتناول هذه الدراسة المنظمات الخاصة أيضاً وهي جهات دولية حية، تعبر كثرتها عن مدى ما حققته من نجاح .

ومن الواضح أنه يتمذر شرح هذه المنظمات الدولية - عامة أو خاصة، عالمية أو إقليمية، سياسية أو فنية - بالتفصيل، كما أنه من الصعب أن نقيم ميزاناً موحداً لأوجه نشاطها الشديد التباين، ولكننا سنحاول بصفة خاصة أن نقيم لوحة جامعة لهذه النظم، وأن نقابل بين بعضها والبعض الآخر، ونحدد الدور الحقيقي الذي تلعبه بحق في العلاقات الدولية، سالكين في ذلك طريق النظر العلمية السياسية، ومفضلين ذلك الطريق على الوجهة القانونية .

المؤلف

الباب الأول

(١-١)

الفصل السابق على التنظيم الدولي

لكي يكون هناك تنظيم دولي، يجب أن يبرز وجوده بين جماعات مختلفة من الناس، رغب في تعاون منتظم دفعها إليه ضرورة الاحتماء ضد خطر خارجي، أو دعت إليه جماعة ذات إدراك، ديني عقائدي، أو اقتصادي، على أن يظهر هذا التنظيم في إطار جغرافي معين وذلك بمخلق نظم دائمة، قادرة على التعبير عن إرادة خاصة تتميز عن إرادة الدول الأعضاء.

وربما تكون المنظمات الدولية أيضا بمجموعة معقدة إلى حد ما من شروط شديدة التباين - وبعض هذه الشروط في كسبولة المواصلات، والآخر سياسي كالرغبة في التعاون - ولعل أهمها جميعا الشروط الأيديولوجية، كالشعور بالانتماء إلى جماعة إنسانية موحدة المبادئ القانونية والأخلاقية.

ونحن إذا بمننا وجوهنا شطر التاريخ، وجدنا القطاع الأكبر منه لا يمدنا إلا بأمثلة قليلة جدا لحياة دولية منتظمة - فالتاريخ القديم والأوسط لا يشيران إلى تسلسل مستمر أو كمال في التنظيم الدولي - ولكننا نستطيع أن نقف من ثنائها على منظمات هامة إلى حد ما، قامت كصدى لظروف ماهرة تحت ظل عوامل جغرافية معينة.

أما في العصور الحديثة، فإن الأمر يختلف تماما، إذ رأى الإنسان منذ البداية أن لا مفر له من أن يسهم في تطوير لا بد منه للمنظمات الدولية، ومما ساعد على ذلك تقدم المواصلات، ووجود رباط روحي يقرب بين الجماعات المختلفة إلى جانب كيانها القومي.

الألف اليونانية

نشأت الحضارات القديمة في مواطن مختلفة منعزلة منطوية على نفسها ، فضلا عن هذا فقلما كانت هذه الحضارات تسرع إلى الاتصال بسواها، لأن كل واحدة منها كانت ترى أنها أرفع من غيرها، ومن هنا كان احتقارها للأجنبي ، ولم تكن الدول الكبرى التي تضم هذه الحضارات تقدم مع حيرانها من العلاقات إلا ما ينشأ على القوة، ومن ثم فلم تكن هناك حاجة لإقامة نوع ما من التنظيم الدولي، إذ أنه لم يكن لمثل هذا التنظيم أن يظهر إلا في حدود منطقة ذات حضارة في مستوى واحد تقسم إلى وحدات سياسية مختلفة .

ولعل اليونان القديمة من أصدق الأمثلة على ذلك، فلقد أصابت الحضارة في شبه الجزيرة اليونانية قدرا كبيرا من الازدهار، وتسربت من كل شواطئ بحر إيجة إلى صقلية وجنوب إيطاليا .

وعلى الرغم من أن اليونانيين القدماء كانت تجمعهم وحدة اللغة والدين والثقافة، والشعور بالتفوق على غيرهم من الشعوب التي كانوا يطلقون عليها اسم « برابرة »، إلا أنهم لم يكونوا شعبا أو دولة ، ذلك لأن بلادهم كانت مقسمة إلى كثير من الوحدات الصغيرة المستقلة، وقد ساعد على ذلك التقسيم طبيعة البلاد الجغرافية، وكثير من العوامل الداخلية ، كالتنافس المستمر، والاعتقاد بأن المدينة الصغيرة هي أصح المنظمات السياسية لتحقيق الحياة الديمقراطية، فضلا عما تتيحه لأفرادها من أسباب التعارف والتآلف والمودة .

ومن ثم ، لم يكن ممكنا مع هذه الظروف ، أن يظهر نوع من التنظيم

بين هذه المدن الجديدة ، إلا ما كانت تملية علاقات الجوار ، وبدا ذلك في شكل أحلاف بين المدن اليونانية، تعمل على اكتساب القوة لمقاومة أى تدخل أجنبي .

ولقد تكونت أولا مجالس للتحكيم بين المدن التي تدعى بقوانين واحدة

(١) Amphictionies

وفي القرن الخامس ظهرت بعض التجمعات السياسية كالحلف «أركاديا» وحلف « بويثيا » على وجه الخصوص، وهو الذى كان يضم مجلسا فيدراليا يجرى فيه التصويت تبعا لأهمية المدن، وشبه بهذا النظام ما أخذت به شبه جزيرة البلوبونيس المحيطة بأسبرطة، والتي كانت تفصل في وقت الحرب مجلسا من المفوضين يصدر قراره بأغلبية الأصوات .

وكان واضحا أن الخطر الخارجى وحده هو الذى استطاع أن يدفع هذا العدد الكبير من المدن إلى تسيق سياستها الخارجية للدفاع عن حضارتها المشتركة . وفى أعقاب الحرب « الليدية » (الفارسية) الثانية، كان يدير مؤتمر « كورنث » مجلس يتكون من الحلفاء ومهمة تقرير العمليات الحربية التي تم تحت قيادة موحدة، كما كان يحدد عدد الجنود الذين يجب أن تسهم بهم في الحرب كل مدينه — وعندما تم انتصار اليونان على الفرس كان الحلف الأثينى يضم مدن بحر إيجه الراغبة في ضمان سلامها، وكان المجلس السنوى يحدد حصة كل حليف من الضرائب — وأنشئ لهذا الغرض صندوق فيدرالى في « ديლოს Dilos » ولكن سرعان ما حول الأثينيون هذا الحلف إلى امبراطورية حقيقية، كما حولوا الحلفاء إلى جماعات من الإقطاعيين .

وفي القرن الرابع سبق أن كون الأثينيون حلفا آخر لمقاومة «أسبرطة» ولكنه في هذه المرة كان أكثر تحرراً، إذ كان يضمن استقلال الحلفاء، غير أن التنافس

(١) اسم الذى كان يطلق على مجالس التحكيم بين الدول

بين أسبرطه وأثينا لم يدع مجالاً لإنشاء حلف يضم كل المدن اليونانية ، لذلك لم يبق في القرن الرابع سوى عدد محدود من الأحلاف لأركاديا ورودرس وهيلسبونت وكاليديك وجنوب إيطاليا ، وكان كل من هذه الأحلاف يكون تشكيلاً سياسياً هاماً له مجلس من مفوضي الشعب ومجلسه التنفيذي وقوته الحربية المكونة من مختلف الوحدات التي نسقت جهودها تحت قيادة واحدة ، وفي أغلب الأحيان كان لكل شكل من هذه الأشكال السياسية وحدته المالية ، وأحياناً عاصمته المصطنعة كما كان الحال في « ميغابوليس Megapolis » التي قامت كعاصمة لجامعة مدن « أركاديا » .

ونحن إذا عاودنا النظر في الحلف الذي أقامه اليونانيون كظهير لمجهودهم الحربي ضد الفرس ، وجرناه قد أخفق في أن يحقق لهم ما يمحش في صدورهم ضد الاستعمار المقدوني ، هذا بالإضافة إلى أن « فيليب » قد مارس ضغطه على اليونان تحت ستار جامعة « كورينث Corinth » التي كان يديرها مجلس من اليونانيين كان من المفروض أن يعمل على الاحتفاظ باستقلال المدن ، ويكفل حرية التجارة والملاحة والتحكيم في المنازعات .

الجماعة المسيحية في العصور الوسطى

كانت الدعوة إلى الجماعة والوحدة تلقى الكثير من الأنصار في روما، غير أنها لم تكن محلا للتنظيم الدولي، وقد ابتلعت الإمبراطورية الرومانية مدن جامعة «أتريسك Etrisque» بعد أن قضى عليها وزعت الإمبراطورية إلى الاحتفاظ بالعالم المتحضر ذي القدرة على مقاومة غارات «البرابرة» وكانت تحمل الشعوب المغلوبة في بادية الأمر كرها، ثم عاملهم بعد ذلك معاملة الند للند.

ولقد واصل هذا الميل إلى الاتحاد سيره بعد الفزوات الكبرى، إذ أنشئت الإمبراطورية «الكارولنجية Carolingien» التي كانت تضم الجمهورية العظمى من المسيحيين في نفس المنشأة السياسية وتحميهم ضد البرابرة.

وبعد أن قسمت هذه الإمبراطورية وأصلها التفتت السيامى الإقطاعى الذى يرجع إلى تقسيم الاقتصاد الدولى، بقيت الوحدة الروحية حية لدى المؤمنين بها.

وقد تحققت بهذا لغرب ووسط أوروبا في القرون الوسطى، وحدة حضارية حقيقية ترجع إلى وحدة الدين والثقافة واللغة اللاتينية الفصحى، وكان الاتصال بين الجماعات الإنسانية من بلد لآخر كاتصال أساتذته وطلاب الجامعات والتجار الذين تجمعهم روابط متعددة الأشكال. وطورت المنظمات الدينية الكبرى عملها في كل الدول المسيحية، فنظمت الحج والحروب الصليبية التي كانت تقرر وحدة أوروبا المسيحية إزاء العالم الإسلامى، وعكسا أكتبت حيوية الشعور الدينى الكنيسة مركزا هاماً، وكانت تتيح أحيانا للبابوات استرداد الإدارة السياسية لأوروبا بفرض أنفسهم على الأباطرة والأمراء عند التحكيم في منازعاتهم.

بيد أننا لا نستطيع أن نقول إن تنظيمها سياسيا دوليا قد تحقق لأوروبا المسيحية، فلم يكن البابا يتمتع بالسلطات العلمانية، ولم يستطع الامبراطور الذي كان يسترد بمراته لروما، أفضليته على الأمراء المسيحيين، أن يمد سلطانه إلى خارج حدود إمبراطوريته .

وعلى التقيض تماما، شهدت نهاية العصور الوسطى تزايد الانقسامات كنتيجة حتمية لتقدم الملكيات القومية والحكومات المدنية، وضعف البابوية وانضمام الوحدة الروحية بصفة خاصة، كرد فعل لظهور المذهب البروتستانتي .

ومع هذا فقد ظهرت بعض المحاولات التنظيمية بين المدن، مع جامعات البلدان الإيطالية، واتحاد المدن التجارية لألمانيا الشمالية.

التنظيم الدولي في العصور الحديثة

لقد حدد أصحاب الرأي في العصور الحديثة فكرة التنظيم الدولي، إلا أن تحقيقها كان صعب المنال .

وفي عهود الأمراء قويت الدول التي تؤمن بالقومية، وتأكد لديها مبدأ السيادة بصورة أكثر وضوحاً — وكانت المنافسات لتحقيق التنسيق الأوربي يتردد صداها في التسابق نحو التوسع البحري والسيطرة على المستعمرات ووضع كثير من المفكرين خطط السلام ليسود الاتفاق بين الأمراء، وكانت هذه الخطط تعني دائماً فكرة إعطاء الدول الأوربية حكماً نائياً يمثل في مجلس النواب والشيوخ وعكبة للتحكيم، كما هو الحال في مشروعات « أميريك كريسيه Americ cruce وسيلي Sully ووليام بن وسان بير وجان جاك روسو » غير أن هذه المشروعات لم تصادف أي هوى في قوس الأمراء الذين كانوا شديدي الحرس على ما بين أيديهم من سلطات وامتيازات ، وكانوا لا يجدون سبباً لخضوعهم لسلطة أعلى تحد من سلطاتهم . فلم يلبثوا أن وجدوا في التوازن الأوربي خير ضمان لاستقلالهم.

ومع هذا لم تنهض حركة الفكر هذه هباء، فإن فكرة المؤتمر — باعتباره تقظيماً دولياً بين الحيران تحققت به المقاطعات السويسرية ، والأقاليم المتحدة — قد أتت ثمارها بواسطة الولايات المتحدة في بداية استقلالها، ثم طبقت في ألمانيا في سنة ١٨١٥ . ولما كان القانون الطبيعي يضم مجموعة من القواعد يملها العقل ويعترف بها الجميع، فقد بزغت إلى الوجود في نفس الوقت فكرة المجتمع الإنساني العالمي، والشعور بوجوب تطبيق المبادئ المتشابهة في العلاقات بين الدول جميعاً، دون الانقصار

على الدول المسيحية، وكان القانون الدولى فى ارتقاء، إلا أن الإنسان أبعد ما يكون عن خلق منظمات تهدف إلى جعله موضع احترام الدول .

ولقد ظهرت فى القرن التاسع عشر الخطوط الأولى للمنظمات الدولية الحديثة والتقدم النادر فى طرق النقل والاتصال الفكرى، وتكون اقتصاد عالمى جعل دول العالم جميعها تحس بضرورة تضامنها، وكذلك انتشرت الأيدىولوجية الديمقراطية وقربت إلى الأذهان فكرة اشتراك جميع الدول على أساس المساواة والإخاء فى منظمات تنهض بصيانة السلام على سطح الكرة الأرضية .

وبهذا يظهر أن الظروف كانت مواتية لإنشاء منظمات دولية حقيقية وإن ظلت بدائية إلى أمد طويل .

اتحاد شعوب أوروبا

بعد أن سقط نابليون، وكان قد نظم أوروبا في إطار الإمبراطورية الفرنسية الموحدة، عاد الملوك يناصرون من جديد مبدأ تقسيم أوروبا إلى دول ذات سيادة متساوية في الحقوق، يسودها السلام الذي يقوم على مبدأ التوازن بين القوى .

ومع هذا كان من الواجب أن يقبل الحد الأدنى للتنظيم، وذلك للدفاع عن النظام الملكي نفسه، لأن توازن القوى وحده لم يعد كافياً لبلوغ هذه الغاية بل كان يلزم إيجاد رابطة من نوع معين، وكانت هذه الرابطة هي الحلف الأوروبي الذي ساعد على تدعيم الاتحاد الناجح الذي كان قد أنشأه نابليون من قبل، وقد ضم هذا الاتحاد النمسا وروسيا وانجلترا ثم فرنسا البريوتية بعد ذلك . وكان هدف اتحاد شعوب أوروبا الإبقاء على النظام الأوروبي المؤسس أصلاً على مبدأ الملكية المبنية على نظرية التفويض الإلهي ومبدأ توازن القوى بين الملكيات المختلفة.

ولقد تشاور الأمراء في مؤتمراتهم، وانتهى بهم الأمر إلى اتخاذ قرارات توجب التدخل للمحافظة على الشرعية والتوازن في وقت واحد، وبذلك يكون الاتحاد قد أسهم في الدفاع عن مصالح الملكية أولاً، ثم بعد ذلك في سنة ١٩٢٣ وبسبب إجماع بريطانيا أسهم في إقرار السلام، كما أسهم الاتحاد أحياناً في الاعتراف الشرعي بالتغيرات الناتجة عن الحركات التحررية الفرنسية، وبهذا يكون الاتحاد قد شارك في تنمية الشعور بالتكاتف لمواجهة مشكلات السلام، وتنمية فكرة تدرج القوى وفقاً لقوة به من تبعات .

وعلى الرغم من أن الاتحاد لم يكن منظمة دولية بالمعنى الصحيح ، إلا أنه جعل من الممكن دفع عجلة التعاون إلى الأمام وفض المنازعات التي تهدد السلام ، بما انتهجه من نظريات سياسية كلاسيكية ، وإن كان قد ظل طاجرا عن فرض إرادته على القوى الكبرى .

وكان هذا الاتحاد من الوجهة الجغرافية محدودا بأوروبا إذا استثنينا الإمبراطورية العثمانية ، ويفسر هذا أن جميع القوى الكبرى كانت أوروبية دائما ، هذا بالإضافة إلى أنه كان يفضل المشكلات التي أثارها التوسع الأوروبي .

وقد عملت أمريكا المتحررة من جهة أخرى على التخلص من التدخل الأوروبي « نظرية مونرو سنة ١٨٢٣ » كما عملت على أن تنظم في إطار إقليمي أولا مع بوليفار ، ثم في آخر القرن التاسع عشر بصفة خاصة مع الفئة التي كانت تنادي بعدم تدخل أوروبا في شئون أمريكا .

وقد مضى زمن طويل قبل أن يضطر الاتحاد الأوروبي إلى أن يهتم بمشكلات ما وراء البحار في أفريقيا وآسيا ، كالتدخلات الجماعية في الصين على وجه الخصوص ، والإجراءات التي اتخذت بالإجماع لإلغاء العبودية وتجارة الرقيق ، وتحديد قواعد احتلال أراضي المستعمرات « مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥ » .

وفي نهاية القرن التاسع عشر نفسه طغت المؤتمرات التي تضم القوى العظمى على النطاق التقليدي لاتحاد أوروبا ، حيث شاركت الولايات المتحدة في مؤتمر لاهاي سنة ١٨٨٩ ، وأصدرت حكما في النزاع الروماني الياباني في سنة ١٩٠٥ ، كما اشتركت في مؤتمر الجزيرة سنة ١٩٠٦ ، واشتركت الولايات المتحدة وكثير من بلاد أمريكا اللاتينية في مؤتمر لاهاي الثاني سنة ١٩٠٧ .

حركة القوميات

كانت القومية في سنة ١٨١٥ تعنى المحافظة على خريطة الملكيات والمحافظة على مصالح الأمراء، فبلغت بذلك حدا من الضعف جاوز ذلك الذى منى به الحلف الأوروبى .

وكانت حركة القوميات تعمل على فرض نظام مخالف تماما، إذ يعتمد على استقلال الشعوب ويكون أكثر تمشيا مع مبادئ الديمقراطية دون الإخلال بما قد يكون له من أثر، فإذا كانت أوروبا قد وصفت بأنها أوروبا الإخاء فإحدى أخرى الذين أطلقوا عليها هذا الاسم أن يسموها أوروبا القوميات، إذ تحررت الشعوب من جلاذيتها ولم تعد تكالب على كسب رضا الأسر المالكة أو تجرى فى ركابها . ثم رفرقت عليها ألوية المساواة والإخاء بفضل ما أحدثته التطور من تغيرات اقتصادية جعلت وجود علاقات سلمية بين الشعوب أمرا ضروريا — وليس من شك فى أن تقدم وسائل النقل وتقسيم العمل وحرية التبادل قد خلقت جميعا تضامنا اقتصاديا بين الدول، وجعلت لشعوب الحرب أمرا بعيدا للتألم .

ومن هذا المعنى المزدوج للسلام الذى جاء نتيجة للتضارب الفكرى بين الشعوب الحرية والتضامن الاقتصادى فيما بينها، بزغت مشروعات كثيرة للتنظيم الدولى فى المجال الأوروبى أولا ثم فى المجال الدولى ثانيا .

ومنذ بداية ذلك القرن نادى أوجستين نيرى وسان سيمون بعقد حلف بين شعوب أوروبا وتكوين برلمان عام وحكومة على المستوى الدولى تهتم على الخصوص بأن تقود الأعمال المنظمة ذات الصالح العام إلى التبحر لإعادة تنظيم المجتمع

الأوروبي سنة ١٨١٤ . وقد صادفت فكرة التحالف الأوروبي أيضا قبولاً وبالنسبة في مدحها الزعماء السياسيون أمثال (مازيني وبرودن) والاقتصاديون (باستيات وكوبون وميشيل شيفاليه) وفي مؤتمر السلام سنة ١٨٤٦ أمكن لفيلسوف هوجو (الصوت المدوي) أن يتنبأ بدخول ولايات أوروبا المتحدة في هذا التحالف .

وقد جعل انفجار سنة ١٨٤٠ الناس يعتقدون أن انتصار القوميات في أوروبا لم يحل بينها وبين السعي نحو التعاون الحر مع الشعوب ، أما هتلك القوميات فكان من شأنه أن يجعل من المستحيل قيام أي نوع من أنواع التنظيم الأوروبي ، وعلى الرغم من أن الاتحادات الشعبية قد أشبهت بحق الآمال الكبيرة في الاستقلال والوحدة إلا أنها زادت أوروبا انقساماً ، إذ حل إحتلاف الشعوب وتناحرها محل التنافس بين الأمر المالكة ، واستبدل بحرص الأمراء سرعة إقتال الشعوب

ولم تكن القوميات السارية حينئذ لتحتزم دائماً حق الشعوب في تقرير مصيرها فتمت الوحدة الألمانية فعلا على حساب الدانمركيين والبولنديين وألزاس اللورين وحطم خيامها التوازن الأوروبي بالحديد والنار .

وشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين انتشار الحروب القومية التي أثارت شعوباً بأكلها بعضها ضد البعض الآخر تاركة في النفوس أحاسيس لا تمحي .

ولقد جاءت بعد الاتحاد الأوروبي الممالك ، فكرة امتياز الجيش الألماني التي نادى بها بسمارك ، ثم جاء التوازن المؤقت للتكتلات التي جعلتها الأطماع الاستعمارية والتسابق إلى التسليح ، عرضة في كل لحظة للانقسام . ولقد قلبت قوة الحركة القومية حتى على المنظمات التي كان يمكن أن توضح التضامن الضروري بين البلاد المتجاورة المشتركة في نفس الثقافة ، وتحولت المؤتمرات التي كانت قد تركت لكل دولة شخصيتها إلى محالقات فيدرالية ، كما حدث في الولايات المتحدة في سنة ١٨٨٧ ، وهولاندا في سنة ١٨١٥ ، وسويسرا في سنة ١٨٤٨ والتحالف الجرمني الذي أصبح من سنة ١٨٦٦ إلى ١٨٧٦ إمبراطورية فيدرالية تسيطر عليها بروسيا . أما

بالنسبة لدول إيطاليا التي أراد نابليون الثالث أن يتحالف معها تحت راية البابا، فقد قهرتها الحركة الموحدة بقيادة ييمونت، وكونت المملكة الإيطالية .

والنظم الائتلافية التي كان يمكنها في منتصف القرن التاسع عشر التوفيق بين حاجة الشعوب إلى التحرر وبين الرغبة في تجنب الاتحادات القومية الشديدة التكتل، لم تستطع الصمود أمام قوة الحركة القومية الشعبية .

وعلى العكس ، تعين على الدولة المتعددة الشعوب كاللدولة النمساوية مثلاً أن تتلاءم مع الحركات الشعبية، وأن تتحول من الطابع الموحد إلى الطابع الفيدرالي ، بما في ذلك اتحاد النمسا والمجر في سنة ١٨٧٦ ، وذلك دون أن تقضى على القوى الدافعة التي كانت تعود إلى التفتت .

ولقد وجب على الإمبراطورية البريطانية أن تتحول بالتدريج إلى « اتحاد الأمم البريطانية » الذي جمع بينها وبين بلاد مستقلة، وعلى الأخص فيها يتعلق ببلاد الأيرلنديين والشعوب الأتجلوسكسونية .

أساسي الشعوب في النظام الدولي

تأول بعض المفكرين ورجال السياسة فكرة التنظيم الدولي بالبحث والدراسة
منه أخرى في نهاية القرن التاسع عشر، وأعيد بحث المشروعات الأوروبية التي
استخلصت من الأفكار الرومانية على أسس أكثر واقعية. وفي مؤتمر العلوم السياسية
الذي عقد في سنة ١٩٠٠، لم يناد «لوروا بوليا» باتحاد يصمم على الشعوب المنتصرة
تحقيقه، وإنما نادى بحلف «لا يرغم شعبا على التضحية بقوميته وشخصيته التاريخية
فألوحدة المرجوة يجب أن تكون في نظر الشعوب ضامنا لحقوق القوميات ومصالحها.
وكانت أول خطوات نحو هذا التضامن هو إنشاء اتحاد جرمني ٠٠ ولم يسمع صدى
لمشروعات حلف أوروبا إلا فيما ندر، وكان الفقهاء منذ ذلك الحين يعالجون مشكلة
صيانة السلام على مستوى عالمي، وكان الاتحاد البرلماني المنشأ في سنة ١٨٨٩ يضم
أعضاء من مجالس البلاد جميعا ويفخر بكونه منظمة دولية عالمية، وانبثقت في أوروبا
الفرية حركة فكرية تهدف إلى تنظيم السلام العالمي، وخصوصا في بريطانيا العظمى
وفرنسا والولايات المتحدة التي سبقت غيرها من الدول في حرية الفكر والاجتماع
وحيث سهل على المبدأ الديمقراطي أن يتحول من المجال القومي إلى المجال الدولي،
ومع هذا فقد كانت الدول القومية ترفض أن تتخربط في سلك التنظيم الدولي،
ولقد قررت مؤتمرات لاهاي المتعقدة في سنتي ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ بدعوة
من القيصر نيقولا الثاني مبدأ التحكم الإلزامي واتباع الجانب الإنساني في الحرب،
ولكنها عجزت عن إيقاف سباق التسلح، ولم تكن محكمة التحكم الدائمة التي اتفق
على إنشائها سنة ١٨٩٩ في مدينة لاهاي - حتى ذلك الحين، إلا مجموعة من القضاة

تقترح أمماؤهم ليختار أطراف النزاع فريقاً من بينهم كيفاً اتفق .
وذهبت الأحزاب الاشتراكية إلى أن العقبة في تحقيق السلام تسكن في البناء
البرجوازي للدول القومية، ومع أنها كانت ترى أنه من الممكن مقاومة الحرب
بالإضراب ، إلا أنها كانت تعقد كل الآمال على اتحاد طبقة (البروليتاريا) عبر
الحدود . وكان اشتراكيو الدول في الحرب في سنة ١٩١٤ يستمعون إلى صوت
الواجب الوطني وليس إلى كلمات تدور حول التنظيم الدولي .

ويمكننا أن نرجع عدم إحراز أى تقدم في القرن التاسع عشر في سبيل
التطور السياسى الدولي - على الرغم من انبثاق الحركة الفكرية - إلى المعارضات التي
كانت تشنها الدول القومية والتي كان يزداد عددها يوماً بعد يوم .
وعلى العكس من هذا ، كان الاتحاد الأوروبي يمثل تضامناً أكيدا أخذ ينهار
على مر الزمان .

ومن وجهة أخرى ، قد تحقق كثير من الآمال في إنشاء روابط دولية
خارج النطاق الداخلى للدولة ، شملت جميع الميادين من إنسانية ودينية وعلمية وفنية
واتنظمت للمشروعات الرأسمالية في النطاق العالمى . . . وليس أدل على ذلك من
قيام الشركة العالمية لقناة السويس .

والانقلاب الذى حدث في منتصف القرن التاسع عشر في طرق النقل
الحديدية والبحرية ، وفي وسائل توصيل البضائع ، قد حقق النشاط الإنسانى
مجالا للعمل في الحقل الدولى ، ولم يكن الأمر يتعلق بتنظيم النشاط الدولى الاقتصادى
حيث كان يجب أن يخضع لقوانين خاصة وذلك تبعاً للظرة التحررية . وكان عمل
الدول يهدف فقط إلى الحد من العقبات ، ومن هنا تحقق الاتحاد الجمركى الألماني
« زولفرن » الذى شق للوحدة السياسية طريقاً وعلى الخصوص التبادل الحر بين
بريطانيا العظمى ودول أوروبا الرئيسية .

وكان يجب الاعتراف بأهمية الملاحة في الأنهار الدولية والمضايق المختصة
للملاحة الدولية ووجوب الأخذ بمبدأ حرية الملاحة فيها لجميع الدول دون تمييز

فتكون هذه الطرق المائية التي تمر بكثير من البلاد مفتوحة للجميع، وذلك كالحرية التجارية التي كانت تسمح بعبور المضائق التركية « مساعدة آدروتوبك » سنة ١٨٢٩ ومضائق الدانمرك « معاهدة كوبنهاجن سنة ١٨٥٧ » وفتح السويس « اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ » وقال بنا « المعاهدتان الدوليتان في سنتي ١٩٠١ وفي ١٩٠٣ » بتجديد نظام الملاحة فيها، والتدويل التجاري للرين في السنوات ١٨١٥ - ١٨٣١ - ١٨٦٨ والألب سنة ١٨٢١، ونهرى اسكو والموزنة ١٨٣٩، والدانوب ١٨٥٦ و١٨٣٨ و١٨٢٨ والكنغو والنيجر سنة ١٨٨٥ « ولقد أنشئت لجان دولية دائمة للسلاحة في الراين ١٨١٥ ولقواعد الملاحة وتنظيمها في نهر الدانوب سنة ١٨٥٦ .

وعلى الرغم من العودة إلى نظام الحماية الجمركية في نهاية القرن التاسع عشر كان هناك اقتصاد دولي حقيقي، وكان الأشخاص ورؤوس الأموال تتداول بحرية، كما كان يمكن تحويل النقود، وكانت أوروبا الغربية تشتري من الأقاليم الأخرى المحصولات الزراعية والمواد الأولية وتبيعها منتجاتها المصنوعة، كما كانت ترسل إليها الرجال ورؤوس الأموال، وكما قال « كنز » « كان تدويل الحياة الاقتصادية أقرب ما يكون إلى السكال » وإذن لم يكن الأمر إطلاقاً أمر التدخل في النشاط الاقتصادي الدولي الذي كان يعتمد على حرية العمل وتقسيمه، وعلى ما تفرضه القوانين الطبيعية .

مولد المنظمات الدولية الفنية

ولقد ظهر أنه لا مندوحة من أن تعود العلاقات الفنية التي ازدادت بين الدول تمقيداً إلى حالتها الطبيعية . وفي هذا المجال الذي يعتبر أقل حساسية من المجال السياسي حيث لاخطورة على القوميات ، قبلت الدول عن طيب خاطر نظاماً عاماً معينا .

وازداد عدد المنظمات الدولية الفنية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين، وأوجدت هذه المنظمات اتفاقيات دولية اشترك فيها كثير من الدول التي كانت تتبع نظاماً إدارياً دائماً ، ومن هذه المنظمات بترتيب إلشائها : الاتفاق الصحي الدولي سنة ١٨٧٥، والاتحاد التلغرافي للاتسلكي الدولي ١٨٦٥، والمكتب الدولي للمكاييل والموازين سنة ١٨٥٢، واتحاد البريد الدولي سنة ١٨٧٨، واتحاد حماية الملكية الصناعية ١٨٨٣ واتحاد حماية الملكية الأدبية والفنية ١٨٨٤، واتحاد السكك الحديدية ١٨٩٠، والمكتب الدولي للصحة ١٩٠٧، ومكتب الإحصائيات الدولية سنة ١٩١٣ .

وقد ظهرت بذلك تدريجياً إدارة دولية حقيقية خلقت نظماً من التعاون في المجال الفني، ومهدت السبيل لتنظيم دول أكثر اتساعاً، ووفقاً لماقرره الفقيه الكبير «لويس تزيوتون» - خلق مديرو البريد والتلغراف الاتحاد الذي كان بمجهل الناس اسمه، وعملوا في سبيل الحضارة والتفاهم بين الشعوب ما لم يعملوه أشهر السياسيين .

نِشَلْ عَصْبَةُ الْأُمَمِ

إن السمار الذي خلفته الحرب العالمية الأولى أثبت أن من كانوا ينادون قبل سنة ١٩١٤ بمنظمة دولية قادرة على التحكم في المنازعات والحفاظة على السلام كانوا على حق فيما طالبوا به ، ولقد تحمس الرأي السام في أعقاب تلك الحرب وخصوصاً في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى لإبراز هذه المنظمة إلى حيز الوجود، وقد جاء في المادة الرابعة عشرة من إعلان ولسون، أنه يجب أن تكون جمعية عامة للأمم عن طريق اتفاقات رسمية، تعمل على تقديم ضمانات متبادلة، للمحافظة على الاستقلال السيامي والإقليمي للدول جميعاً، صغيرها وكبيرها، « ٨ فبراير سنة ١٩١٨ » .

ولقد نوقش أمر إنشاء عصبة الأمم في نفس الوقت الذي نوقش فيه تنظيم السلام، وتقرر إنشاؤها في « ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ » وسجل ذلك في معاهدة فرساي .

ولم يلبث التنظيم الجديد أن نال إعجاباً هائلاً، وانتشر أمان حقيقى بحيف، وكبر في وهم الناس أن الحرب قد بعدت عنهم إلى الأبد .

غير أن عصبة الأمم لم تفصل في الواقع إلا في منازعات ضئيلة الأهمية، ولم تكن قادرة تماماً على أن تحاجب سياسة عدوان الدول القوية، أو أن تحول دون وقوع الحرب العالمية الثانية ، وكانت عصبة الأمم تركز في الواقع على أسس بالغة الخيال، إذ كانت فرلسا تأمل في عصبة أمم قوية تملك القدرة على مراقبة ألمانيا وتستطيع أن تكفل احترام معاهدات السلام ، على أن تزود لتحقيق

هذه الأغراض بقوة حرية تكون أداة حقيقية للضمان الجماعي، وقد كان الأنجلوسكسون على النقيض من ذلك أعداء لفكرة « القوة الحرية الدولية » إذ كانوا يعتبرون أن القوة المسلحة تخفي بين طياتها الحد من سيادة الدول، كما أنهم كانوا يسيئون عما عسى أن يحدثه إخلال ألمانيا بالأمن من آثاره، وكانوا لا يرغبون في « جمعية تتخذ صفة الإلزام » ويفضلون جمعية يدخلونها بمحض إرادتهم مع مجرد التمسك بالاتجاه إلى الوساطة الدولية إذا قام نزاع بين الدول، وكانوا يخشون أيضاً أن تفسد القوة المحولة لهذه الجمعية حقوق الدول، ولذلك فإنهم كانوا يعتبرون أن عصبة الأمم - وهي انعكاس للرأى العام الدولى - يجب أن تعمل على ممارسة ضغط أدبى على الدول، بقصد المحافظة على السلام .

ولقد انتصرت الأفكار الأمريكية والبريطانية، التى لم تكن تساندها بلاد الكومنولث وأمريكا اللاتينية فحسب، بل كذلك الدول الرجعية التى لم تكن ترغب فى تقوية عصبة الأمم، كى تتاح لها فرصة تعديل معاهدات السلام ومن هنا جاء ضعف بيان هذه المنظمة الحديثة وقصور وسائلها .

ومن ناحية أخرى نرى أن عصبة الأمم التى دعى للمشاركة فيها جميع الدول، تكونت أولاً من الدول المنتصرة والمحايده ثم من الدول المغلوبة، ولم تكن ثمة شروط صارمة تحد من قبول أعضاء جدد، ولم تكن فرنسا لترغب فى قبول الأعضاء الذين لا يدينون بالمبادئ الديمقراطية، إلا أن هذا كان يبدو شرطاً واضحاً للمشاركة فى منظمة ديمقراطية دولية، ولقد قبل فى الواقع اشترك جميع الدول فيها عدا الدول الصغرى كدويلات « موناكو وليوجنستين » ومع هذا طلبت منها ضمانات معينة، إذ طلب من بلاد البلطيق وألبانيا احترام حقوق الأقليات، كما طلب من هنغاريا عدم استرداد « هياسبرج » وإلى أثيوبيا إلغاء تجارة الرقيق .

ولم يزد عدد الدول الأعضاء فى هذه المنظمة حتى سنة ١٩١٩ من ٤٥ دولة، ولم تكن الولايات المتحدة قد انضمت بعد إليها، كما ظلت البلاد المغلوبة بمنزل

عنها، وعندما قبلت الدول الصغيرة والمستعمرات التي استعادت حرية التصرف والبلاد المغلوبة، بلغ الحد الأقصى للدول الأعضاء في هذه المنظمة ستين دولة .

وقد نقص هذا العدد بعد ذلك بخروج الدول الأوتوقراطية ولم يعد في العصبة أكثر من أربعة وأربعين عضواً حتى سنة ١٩٣٩ ، ولم يلبث الاتحاد الروسي السوفيتي أن استبعد هو الآخر، وبقيت الدول الديمقراطية وحدها. ولما كانت عصبة الأمم تتخذ من أوروبا مقراً وتضم بصفة خاصة أعضاء أوروبيين، فقد أخذت العصبة طامحاً غريباً أوروبياً، غير أن أوروبا كانت مقسمة إلى بلاد ديمقراطية وبلاد أوتوقراطية وبلاد رجعية وأخرى محافظة .

وكان إنشاء عصبة الأمم يركز على مبدأ المساواة بين الدول، فتمتعت كل دولة من الأعضاء بصوت في الجمعية التي كانت تمقد مرة في كل عام وكانت للدول العظمى صفة الدوام في مجلس عصبة الأمم الذي كان يجتمع في أغلب الأحيان، أما بقية الدول الأعضاء فكان لكل منها دوره « في الأصل أربع دول عظمى وخمس دول صغرى ».

ومع هذا، ظل تأثير الدول العظمى في المنظمة كبيراً بفضل ما كان يدور في فلكها من مؤيدين .. وقلما كانت هذه الدول على اتفاق مع عصبة الأمم التي لم تكن بدورها لتستطيع اتخاذ قرار إلا بإجماع الآراء ولم تكن هذه القرارات مع هذا إلا مجرد توصيات للدول .

وأخيراً فلقد كانت التعهدات التي يرتبط بها الأعضاء أكثر غوضاً، فقد أسست عصبة الأمم على مبدأ بقاء الحال « Statu Quo » السامى والإقليمي لأوروبا « فرساي » وكان من المتوقع أن تعدل هذه المبادئ بغير أن يكون هناك تجديد لوسائل هذا التعديل، وحاولت الدول الغالبة والمغلوبة عبثاً هذا الأمر، ثم فرضت الدول الأوتوقراطية هذا التعديل بالقوة خارج نطاق عصبة الأمم، ولم يكن استخدام القوة مع ذلك مجرداً في ميثاق العصبة، ولكنه كان

منظماً وخاضعاً لاستعمال الطرق السلمية التي كان يصعب تجديدها، وفي سنة ١٩٢٨ استبكر ميثاق بريان كيلوج الالتجاء إلى الحرب استكراً شديداً .

وكان ميثاق التحكيم العام يهدف إلى التحكيم والمصالحة والالتجاء إلى القضاء، ولكن كانت هناك نقصاً ضعفاً، إذ لم تكن كلمة الحرب ذات معنى واضح المعالم مما دفع النزاع إلى إخفاء تدخلهم بين طيات الأحداث « لمنشور وإيطاليا » كما أن تطبيق العقوبات لم يكن خاضعاً لنظام موضوع ولكنه كان خاضعاً لقرار من المجلس مما كان يعرضه للتفسير، وذلك بالإضافة إلى أنه لم تكن هناك هيئة لها القدرة على التدخل المنشود .

وأخيراً فإن نزع السلاح لم يتحقق، وفرضت معاهدات السلام على الدول المغلوبة تجديد أسلحتها، ونجح مؤتمر واشنطن في تجديد التسليح البحري إلا أن لجان نزع السلاح في جنيف لم تبلغ مأربها، وبعد انسحاب ألمانيا من عصبة الأمم في سنة ١٩٣٣ استأنف لسباق التسليح .

وفي سنة ١٩٢٠ نظمت محكمة العدل الدولية طبقاً لميثاق عصبة الأمم، وتكون هذه المحكمة من خمسة عشر عضواً مستقلين عن الدول تمينهم الجمعية العمومية ومجلس العصبة. وكانت هذه المحكمة تبدو وكأنها الأداة القضائية الحقيقية للجمعية الدولية، وقد أصدرت المحكمة بين سنتي ١٩٢٢ و ١٩٤٠، (٨٨) حكماً، منها (٦٣) حكماً موضوعياً .

كانت تجربة عصبة الأمم مفيدة حقاً في صيانة السلم وكفالة السلام العام، إلا أن الظروف لم تواتر فظل دورها ضعيفاً محدوداً تبعد معه كل أمل في تحقيق أهدافها الرئيسية، إذ قد تعذر عليها عندما كان يثار النزاع بين كبريات الدول أن تخصصها لنظام بينه، وهكذا لم تفعل العصبة أكثر من أنها اقتصر على النظر المنازعات القضائية التي لم تكن تتصل بالمصالح الحيوية .

وفي مثل هذا الجو الملبد، بدأ دور العصبة واهياً وضئيلاً، فلقد استبان أنه لم يكن في مقدورها إلا أن تضع الحلول في المنازعات القليلة الأهمية مثل «مشكلات

النمسا في سنة ١٩٢٠، وجزر أيلاند في سنة ١٩٢١، والزراع الذي ثار بين بلغاريا واليونان في سنة ١٩٢٥، وبين كولومبيا وبيرو في سنة ١٩٢٤، وبين بوليفيا وباراجواي في سنة ١٩٣٨. أما بالنسبة للمشكلات الكبرى فلم تستطع العصبة بأي حال من الأحوال أن تواجه إحدى الدول العظمى، إذ عجزت عن منع العدوان الياباني على الصين لمهاجمة منشوريا في سنة ١٩٣١ ثم بعد ذلك في سنة ١٩٣٧ بعد أن تركت اليابان منظمة جنيف في ١٩٣٣، كما ظلت العصبة مكتوفة اليد أمام غزو إيطاليا للحبشة في ١٩٣٥ — ١٩٣٦ فلم تستطع منعها أو تطبيق العقوبات عليها. ومن المعروف أن إيطاليا قد تركت المنظمة الدولية في ١٩٣٧، وعمدت، بعد ذلك إلى مهاجمة اليابان في ١٩٣٩ ولم تستطع العصبة علاوة على ما تقدم أن تتخذ أي إجراء لإزاء ألمانيا التي كانت قد تركت مقعدها بالمنظمة في ١٩٣٣، والتي أخذت منذ ذلك الحين تعمل على تمزيق « معاهدة فرساي » وتقوم بالعدوان على النمسا وتشكسولواكيا وبولونيا، ولم يكن في وسع العصبة أن تتدخل في الحرب الأسبانية في سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٨ وبعد قبول الاتحاد السوفيتي عضواً في المنظمة الدولية، لم يكن في مقدور العصبة أن تحول دون اتفاق هذا الاتحاد مع هتلر على اقتسام بولونيا أو أن تدفعه إلى العدول عن مهاجمة فنلندا التي انتهى الأمر باستبعادها في ديسمبر سنة ١٩٣٦، غير أن الحرب العالمية الثانية كانت قد اندلعت حينها.

وإن هذا الفشل المتوالى الذي يتعارض تماماً مع كل الآمال التي كانت معقودة على المنظمة الجديدة يرجع إلى حد ما إلى ضعف الجهاز الداخلي لعصبة الأمم، وعلى الأخص ما كان ينقص الديمقراطية الغربية الكبرى من حزم، فقد ظهرت الحرب الكبرى باعتبارها نصراً للأفكار الديمقراطية إزاء الإمبراطوريات المركزية، وكان حفظ السلام حيثئذ يتطلب أن يسود التفاهم بين الدول الديمقراطية الكبرى داخل المنظمة الجديدة، غير أن الولايات المتحدة لم تكن

من بين أعضائها، كما أن فرنسا وإنجلترا لم تكونا متفتتين على الدور الذى تقوم به كل منهما .

وقد أوقفت بريطانيا العظمى إبان إعادة تسليح الزناتى La Rhénanie سياسة الأمن الجماعى الذى كان يمكن أن تنهجه هذه المنظمة عندما بدأت الانقلابات التى شذها الدكتاتورية الأوروبية، وكذلك فعلت فرنسا فى أثناء الأزمة الأيموبية ، وكان الاهتمام الموجه إلى المنظمة الدولية حينئذ مركزاً فى أن أعضائها من ذوى المقاعد الرئيسية، قد استكانوا إلى سياسة تقوم على الضعف والوهن، ومع هذا فقد أكدت عصبية الأمم بهذا الفشل النريع ، ضرورة الحاجة إلى وجود تنظيم دولى حقيقى .

الأمم المتحدة الاقتصادية في كمبرج العالميين

لقد كان الشعور بنقص التنظيم الدولي في المجال الاقتصادي بعد سنة ١٩١٩ عظيماً .

ولقد ظلت الفكرة التحررية باقية ، وكان الأمل معقوداً على أن تعود الظروف الاقتصادية إلى ما كانت عليه بعد إصلاح الدمار الذي خلفته الحرب الكبرى ، ولكن الصعوبات تضاعفت في الواقع ، واستعاد الاقتصاد الدولي استقراره واتسعت رقعة انحسارها في كل حد حتى سنة ١٩٢٦ ، إلا أن مشكلة التعويضات التي بقيت دون حل كانت تمثل منذ بدء سنة ١٩٣٠ ، المركز الثاني من أسباب القلاقل التي صادفها الاقتصاد الدولي ، والتي كانت من دواعي زيادة عدد المؤتمرات الدولية التي رؤى انعقادها أولاً لبحث مشكلة التعويضات ، ثم مشكلة المواد الأولية بعد ذلك ، غير أن الأمر لم يكن يتعلق في ذلك بنظم ثابتة ذات أثر فعال .

ولم تمكن الدول تفكر في تنظيم التبادل الدولي ، إذ كانت تأخذ في الاعتبار أن إقامة التعاون الاقتصادي الأوروبي والعالمي ، وتنظيم المبادلات واستقرار الأسواق وإنتاج المواد الأولية والأشياء المصنوعة إنما تضطلع به أجهزة المنظمة المكتملة شعبياً ودولياً .

ومن ناحية أخرى ، فقد كثرت التكتلات الدولية عما كانت عليه قبل الحرب الكبرى ، وذلك ابتداء من سنة ١٩٢٠ ، وخاصة في أوروبا التي أخذت على عاتقها تصدير ثلثي المنتجات المصنوعة ، وبهذا تكون اتحاد تجاري دولي لانحسار في سنة ١٩٢٠ ، وللا لومنيوم سنة ١٩٠١ تجدد في سنة ١٩٢٣ ، وفي سنة ١٩٣١ ، واتحاد

المصايح الكهربائية في سنة ١٩٢٥، والنحاس سنة ١٩٢٦، والصلب والبوتاس في السنة نفسها، والأزوت في سنة ١٩٢٩ والأجهزة الكهربائية في سنة ١٩٣٠، والفوسفات في سنة ١٩٣٣، وكان عددها على وجه الإجمال يتراوح بين ٢٥٠ و ١٥٠٠ اتفاق تجارى دولي ..

ويمكن القول بأن أكثر من نصف التجارة الدولية في المدة ما بين سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٣٧ كان تحت إشراف الاتحادات الدولية التجارية «كارتل» .

أما فيما يتعلق بسوق البترول فلقد كانت كلها تقريبا في أيدي بعض الشركات الكبرى كشركة استاندر د أويل الأمريكية وبمجموعة الشركات الإنجليزية الهولندية «دوتش» ، ولما كان قد تم الاتفاق بين هاتين الشركتين الكبيرتين « بموجب الاتفاقية المعقودة بينهما في سنة ١٩٢٨ » على استغلال الامتياز وتنظيم الإنتاج والتصدير، فلهما كانتا تمتعان بمركز مالى متين وببطاقة كبيرة من العملاء، مما دعا عددا ضخما من الشركات الأخرى إلى الانضمام إلى الاتفاقية المعقودة في سنة ١٩٢٨، كما كان ذلك حافزا إلى إعادة النظر في إصلاح السوق العالمية وتنظيمها، فيما عدا شركات البترول الروسية والرومانية ..

ولم تكن الحكومات تستطيع أن تفعل شيئا أو تتخذ أى إجراء بينه، فالحكومة الأمريكية رغم ما بدا من مقاومتها لشركة استاندر د على اعتبار أنها شركة احتكارية في داخل الولايات المتحدة فأنها قد تركتها تكمل برعاية المصالح الأجنبية لجميع شركات البترول الأمريكية، وكانت الحكومة البريطانية تتعاون تعاوناً وثيقاً مع شركة شل وذلك عن طريق الشركة الإنجليزية الإيرانية التي تشرف عليها، ومن ثم كان من الحتم على الحكومات الأخرى أن ترضخ لهذا النظام .

وكان لهذه الاتحادات التجارية الدولية سلوك خفى أقرب ما يكون إلى الكتمان، حيث لم يكن في استطاعتها أن تحصل على شخصية دولية ولم تكن التشريعات الإقليمية تعترف بها في أغلب الأحيان، ومن ناحية أخرى، فأنها لم تكن تعمل إطلاقاً على جذب أنظار العامة وكانت نظمها الإدارية ولجانها تعمل أيضا بنير أن تتخذ لها

محل إقامة ثابت ، ودون أن يكون لها إطار دائم أو أموال سائلة أو متجمدة ...
واقد أثرت هذه الاتحادات تأثيراً مميّناً في تثبيت النشاط الاقتصادي وإن ظل
هذا التأثير في مجال ضيق محدود ، وذلك بالحد من حرية المنافسة وبقسامة الأسواق ،
كما تضاعف اتفاقيات استغلال الامتيازات اعتباراً من سنة ١٩٢٥ ..

وكانت الدول المنتجة للمواد الأولية تتفق أحياناً على خلق منظمات درلية
سهدف إلى الحد من التغيرات المترابدة في الأسعار مثل اللجنة الدولية سنة ١٩٣١
« ومالي البريطانية والهند الهولندية وبوليفيا ونيجيريا البريطانية ثم الهند الصينية
والكونغو البلجيكية » وكذلك الاتفاق الدولي لكاتشوك في سنة ١٩٣٤ « سيلان
وبرمايا ومالي ووينوسيام » والاتفاق الدولي على القمح سنة ١٩٣٣ « الأرجنتين
واستراليا والولايات المتحدة وألمانيا وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا والنمسا
والبحر وبلغاريا وبولونيا ورونييا ويوجسلافيا واليونان وبريطانيا العظمى » ،
ويضاف إلى الأمثلة المتقدمة اتفاق السكر الدولي سنة ١٩٣٧ « وقد تكون مجلس
السكر شبه الحكومي باشتراك أغلب الدول أعضاء فيه . »

وقد حققت هذه المنظمات استقرار الأسواق وتثبيت الأسعار في كثير أو قليل
وإن كان حدوث ذلك عن طريق إنقاص الإنتاج والعرض في أكثر الأحيان .
وكانت هذه المنظمات شبه الحكومية تتخذ من الإجراءات ما يماثل إلى حد ما
الإجراءات السارية في اتحادات شركات الإنتاج الدولية الخاصة بما كان محلاً للإثارة
الاعتراضات من جانب المستهلكين ..

ومع هذا فإن الحياة الاقتصادية في العالم كانت تفتح إلى التجزئة بمعنى أن يتجزأ
إلى أجزاء تحميها التعريفات الجمركية ومراقبة النقد والتصرّجات بالإقامة وكان بعضها
يمارس سياسة الاكتفاء الذاتي مثل روسيا السوفيتية وإيطاليا الفاشية وألمانيا
النازية ، وقلماً كان الإنسان يرى في المحيط الاقتصادي عملاً دولياً .

ولقد كانت عصبة الأمم لجنة من الخبراء الماليين مهمتها النهوض ببعض
الخدمات الخاصة كالمواصلات والصحة .

وعاصرت إنشاء المكتب الدولي للعمل رغبة في إيجاد تشريع كان من شأنه أن ساعد هذا المكتب على بلوغ نتائج هامة . وقد أدى وضع فرنسا للمعهد الدولي للتعاون الثقافي تحت تصرف عصبة الأمم إلى مضاعفة الاتصالات الثقافية . بيد أن عصبة الأمم لم تتمكن قبل سنة ١٩٣٩ من تكوين لجنة مركزية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية « تقرير بروس » ومع هذا ، فقد استمرت المنظمات الادارية الدولية في التوسع في أعمالها وكانت المنظمات الدولية الخاصة تنضاعف في جميع المجالات ، وازداد عددها ازدياداً مطرداً منذ نهاية الحرب العظمى حتى سنة ١٩٣٠ ، ثم نهضت إثر تبدد الأوهام الناتجة عن الأزمة الاقتصادية العالمية وعما حاق بعصبة الأمم من فشل . وانخرطت النقابات دولياً في سلك التحالف الثقافي الدولي سنة ١٩١٣ وحلقت النقابات المسيحية الدولية سنة ١٩١٩ ، في حين سار الشيوعيون في طريق السياسة السوفيتية داخل الدولية الثالثة التي كان يديرها الكومنترن وكانوا يجتمعون في النقابات الدولية الحمراء سنة ١٩٢٠ .

الباب الثاني

المنظمات الدولية ٥

وعناصر تفكيرها في الوقت الحاضر

اشتدت العناية في أواسط القرن العشرين بالتنظيم الدولي، وتبينت الظروف لذلك، إذ كانت أكثر ملائمة في هذه الفترة عنها في أي وقت من الأوقات . ولم يلبث المفكرون ودعاة السلام أن اعترفوا بضرورة قيام هذا التنظيم على أن يمتد نشاطه فيتناول حقلين في آن واحد ، الحقل السياسي ويكون هدفه القضاء على التهديدات الخطيرة التي تدور حول التنازع الذري ، وأما الحقل الثاني فيستهدف أولا التخفيف من حدة الفوارق بين الطبقات، كما يعمل أيضا على الحلولة دون وقوع الأزمات. وإن ازدياد وسائل النقل في العالم وسرعة أداة الإعلام وانتقال الأخبار قد قربت الدول إلى حد جعل اعتماد بعضها على البعض الآخر أمرا لا شك في أنه يزداد وضوحا يوما بعد يوم. على أن ظهور القوميات الجديدة قديما - لم يكن من شأنه أن يحول دون وجود تعاون منظم . وقد اعترضت تحقيق هذا التنظيم عقبات جديدة، إذ أن ازدياد تدخل الدولة في المجال القومي وعلى الأخص في مجال الاقتصاد، قد جعل التعاون مع البلاد المجاورة أمرا أكثر صعوبة ، ولم يتم التخلص من الاستعمار دون عقبات، وفي النهاية وعلى وجه الخصوص فإن تقسيم العالم إلى معسكرين أيديولوجيين: معسكر الديموقراطيات الغربية ومعسكر البلاد الشيوعية ولكل منهما نظامه السياسي والاقتصادي في العالم ونظراته الشديدة الاختلاف، هذا فضلا عما يوجد بين القوتين الكبيرتين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من تناقض - كل ذلك قد جعل التعاون العالمي صعبا للمال، إلا أنه قد عمل على تقوية المنظمات القومية الإقليمية .

تقارب العالم

إن تقارب العالم الذى يرجع إلى التقدم الكبير فى وسائل النقل لمحو بلاشك الناحية الجديدة ذات الأثر الفعال فى تغيير الحياة الدولية، وهو الأساس الذى يبنى عليه كل ما عدا ذلك من أمور.

وفى القرن التاسع عشر، سبق أن ممحت إدارة النقل بالسكك الحديدية، وكذلك السفن التجارية بنقل كميات كبيرة من البضائع وجماعات عديدة من الناس وتكوين اقتصاد عالمى... وفى القرن العشرين ازدادت وسائل النقل البحرى والبرى وبلغت حدا من الكمال، ولقد أحدث تقدم النقل الجوى وانتشاره إصلاحا نوعيا كبيرا، وأدى استخدام الطائرات الحربية والتجارية الثقاة الى تقرب المسافات بين الدول، فلم يعد ثمة بلاد يصعب الوصول إليها بعد أن أصبح من الميسور الوصول فى بضع ساعات إلى جميع أركان العالم...

وأدى ازدياد الاتقال بين مختلف الدول إلى الشعور الطبعى الذى يحسه الإنسان من ذلك الحين بوحدة العالم بالنسبة للأجرام الأخرى..

ولقد تحققت هذه الوحدة على أحسن وجه فى مجال التبادل الفكرى فإن تقدم الطباعة وانتشار (الراديو) والتليفزيون على الأخص قد جعل للأخبار والدعاية وجودا حقيقيا فى كل مكان، وأصبحت الأحداث تعرف فى جميع أنحاء العالم فى وقت واحد، أما بالنسبة للشعوب المختلفة ثقافيا فإن الصورة والكلمة المسموعة قد بلغت مبانج الكلمة المقروءة..

وبهذا فلم يعد ثمة بلد يعيش فى معزل عن الحياة الدولية، فالكل يشعر منذ انتشار هذه الوسائل باشتراكه فى تلك الحياة، وأصبحت دول العالم لأول مرة تعيش

في صعيد واحد رغم مظاهر اختلافها ، وبعد المسافات التي تفصل بينها ، ونقص وسائل اتصالها .

وتتبع من هذه المشاركة ضرورة إيجاد تنظيم دائم للعلاقات الدولية التي أصبحت أكثر تعقيدا عن ذي قبل

المخطط الذري

وما كان مثل هذا التنظيم بالأمر الذي يتمناه الجميع فحب ، ولكنه كان أيضا ضروريا للمحافظة على السلام .

ولقد بقيت أسباب النزاع عديدة ولم يكن قد تم بعد تنظيم الحرب العالمية، ولهذا وجب الانتظار لإعداد النظام التأسيسي لزيستا سنة ١٩٥٤ ، كي يتم التوقيع على معاهدة الحكومة النمساوية حيث ظلت مشكلة ألمانيا قائمة دون أن يتبناها من الظروف ما قد يصل بها إلى حل من الحلول .

وقد صحب تحرر الشعوب المستعمرة وخلق دول جديدة، ظهور العديد من المنازعات المحلية ، كسألة كشمير، والحرب بين إسرائيل والبلاد العربية، والاضطرابات الهندوسية، وأمريكا الشمالية، وحرب الهند الصينية..

وأخيرا وبنوع خاص فإن التوتر القائم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد خلق جواً يندرج بحرب ذرية مخيفة بما تسببه من دمار، ولم يعد أى مكان على سطح الأرض بمأمن من الطائرات الثقيلة وقاذفات الصواريخ من الهجوم المتوسطة والكبيرة ، وأصبحت الحرب الباردة تعرض مواضع الاحتكاك كبرلين مثلاً ، لخطر الانفجار ، وبحول دون الوصول إلى حل المشكلات الإقليمية، وفي الواقع لم يزل تقسيم ألمانيا قائماً، وكذلك الحال فيما يتعلق بكوريا وفييتنام ... ومن الخطورة بمكان أن تترك الأمور تجري على هذا النحو، فإن ذلك يعرض المنازعات الإقليمية لخطر الاتساع ، فليس من شك في أن لكل مشكلة في الوقت الحاضر أهميتها العالمية ، ولم تعد سياسة أى دولة بمزلة عن سياسات الدول الأخرى جميعاً ، وفيما يتعلق بالحرب النووية فإنه من الممكن الحلولة دون قيامها، ولكن

سباق التسليح الذي يشترك أحيانا في تنشيط الاقتصاد، يحمّل الميزانية ما لا طاقة لها به، ويقلل من الإنتاج، وإذا كان الخوف المشترك من شبح الحرب يمكن أن يحل محل السلام بما يحدثه من شلل في حركة الذين تسول لهم أنفسهم البدء بالعدوان، إلا أن مثل هذا الأمر مع ضالة شأنه يقوم تحت رحمة حدث أو خطأ. ولا يستطيع العالم أن يحيا تحت سيف مسلط من القنابل النارية، وإن التنظيم الدولي للسلام، ونزع السلاح ليدوان أمرا من الصعب تحقيقه بقدر ما يعقد عليه من آمال.

عدم التوازن الاقتصادي

تطلب المشكلات الاقتصادية من ناحيتها هي الأخرى أن تكون موضع اختبار وأن يكون المعول في حلها في المجال الدولي على منظمات دائمة .

ولم يبد الإنسان يؤمن بترك الحياة الاقتصادية تسير وفق قوانينها الخاصة، فلم تكن دروس الأزمة الكبرى التي قامت في سنة ١٩١٩ قد أسدل عليها ستار النسيان، وأصبح الاقتصاد الحر موجهًا، وعملت الحكومات على أن تعجب الأزمات وعلى أن تكفل استمرار التوسع .

غير أنه من شأن هذه السياسات الاقتصادية المتبعة في المجالات القومية أن تؤدي إلى تقسيم الحياة الاقتصادية العامة. وفي القرن التاسع عشر تأثرت الحرية التي تتداول بها البضائع، فروس الأموال قد تحولت أو نقصت تبعًا للحرب وللأزمات، وذلك بفرض الرقابة على النقد والحماية والاكتفاء الذاتي، ومن ناحية أخرى فقد أحاطت ببعض الدول ظروف أدت إلى إحصارها، وخاصة ما حاق بأوروبا، بينما أترى البعض الآخر كالولايات المتحدة، ومن هذه الناحية ظهر انعدام التوازن في كيان الدول التي لم تقو على إعادة سريان التيارات الاقتصادية الطبيعية. ولما كانت صادرات الولايات المتحدة تزيد كثيرًا على وارداتها، فإن الدول الأخرى التي تحتاج إلى المواد الأولية أو المصنوعات الأمريكية، قد وجدت نفسها أحيانًا في سباق من أجل الحصول على الدولار لشراء هذه الأشياء . . .

ولا يمكن أن يستمر الحال على هذا المنوال إلا إذا سدت الولايات المتحدة نقص الدولار « Dollar Gap » بالقروض أو بالمنح .

الاقتصاد الأمريكى يمثل قوة كبرى بالنسبة لاقتصاد الدول الأخرى (نصف الإنتاج الصناعى العالمى لستة فى المائة فقط من الشعب) وهى بهذا تفرض « اقتصاداً مسيطراً » يحمل بين طياته اليسر والعسر ، هذا مع أن أوروبا الغربية وهى فى أوج ازدهارها الاقتصادى، تحس بضرورة التخلص من هذه التبعية شيئاً فشيئاً ، ولكن البلاد المنتجة للعواد الأولية مازالت شديدة الإحساس بهذه التبعية . . .

مشكلة البلاد النامية

وثمة نوع آخر من عدم التوازن الاقتصادى يتطلب هو الآخر إجراءات جماعية حيث إنه يزداد بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة . . . فالبلاد النامية من الناحية الفنية تحس تخلفها المادى . ولم تعد بعد ذلك تكتفى بنوع من الحياة التقليدية أو تخضع لحياة البؤس وهى تطالب بحققها فى الحياة الكريمة ، ويبدو لهذه البلاد أن الرفاهية لا تتحقق إلا إذا سارت حالتها الاقتصادية فى طريق النمو ، فإن السرعة التى تنمو بها مواردها أقل بكثير من سرعة نمو موارد البلاد المتقدمة « تزداد التجارة بين البلاد الصناعية بخطى أكثر سرعة من ازديادها بين هذه البلاد والبلاد الأخرى » ولقد التقلبات الضخمة فى أسعار المواد الأولية توازنها الاقتصادى حيث تقصها رموس الأموال

ومما يزيد من خطورة هذه المشكلات ازدياد عدد السكان ازدياداً مضطرباً ، فمن المتوقع أن يزداد تعداد سكان البلاد الصناعية فى الفترة ما بين سنة ١٩٥٥ إلى ١٩٨٠ ، من ٩٠٠ مليون إلى ١٠٢٠ مليون، وهى زيادة محتملة، بيد أن عدد سكان البلاد النامية سيقفر من ١٨٠٠ مليون إلى ٢٩٠٠ مليون

ومن ناحية أخرى فإننا نجد القسم عشرة دولة الأكثر غنى فى العالم — تتمتع بـ ٧٠ ٪ من الدخل العالمى، فى حين أن عدد سكانها يبلغ ١٦ ٪ فقط من سكان الكرة الأرضية بينما نجد أن الخمس عشرة دولة الشديدة الفقر والتى يعيش فيها نحو أكثر من نصف الجنس البشرى لا تحصل إلا على عشر الدخل العالمى ونتيجة لهذا فإن متوسط عمر الفرد الذى يتراوح بين ٦٠ إلى ٧٠ عاماً فى البلاد المتقدمة فقياً ، لا يصل إلى ثلاثين عاماً فى الهند مثلاً . . .

وفي وقتنا هذا لا يجد ٦٠٪ من سكان المعمورة الغذاء الكافي لهم، بينما كانت هذه النسبة لا تزيد عن ٤٠٪ قبل الحرب، وهي لن تقف عند هذا الحد، فقد تعرض أيضاً لخطر الازدياد، ولما كانت البلاد المتقدمة تتأخر هذه المجموعة المتزايدة من الشعوب الفقيرة التي يشعر بيؤسها وتحس في نفس الوقت بقوتها، فقد أصبحت المساعدة الاقتصادية واجبة من الوجهتين الإنسانية والسياسية ولم يدع نحو هذه البلاد قوما الفرصة للاستثمار لإدارتها في مجاله التقليدي. ولما كانت البلاد العظمى تعمل غالباً على أن تجعل من هذه المساعدة طريقة للضغط السياسي، فإن الأمل معقود على إخضاع هذه المساعدة لتنظيم الدولي.

تقديم فكرة العمومية

لقد أصبحت فكرة التنظيم الدولي الآن أكثر وضوحاً مما كانت عليه في أي وقت مضى .

وإذا كانت الإنسانية ما زالت تظهر على أنها جماعات في العالم فرقت بينها الاختلافات الشديدة في العقائد، فإن العزلة الفكرية على سطح الكرة الأرضية تميل إلى أن تكون أخف حدة .

ولقد تقدمت الفكرة التي تهدف إلى خلق روح دولية، إذ تضاءلت فكرة الجنس في مجموعها، وحتى لو ظهر رد فعل من هذه الناحية بالنسبة للدول الحديثة الاستقلال، فإن روح التماثل التي كانت تسود الدول الكبرى ومركبات التقص لدى الدول الصغرى، كل هذا قد أخذ في التقصان، وعلى الرغم من وجود بعض مظاهر الفحشاء والكراهية فإنه قد يظهر في العلاقات الدولية كثير من التسامح الذي يرجع إلى وحدة الجنس أو الدين إن لم يكن يرجع إلى السياسة .

ومن المسلم به أن الجماعات الدينية وكل صور الثقافة وأشكالها الأخرى قد أصبحت في الوقت الحاضر جذيرة بالاشتراك في الحياة العالمية، ولم تعد الجماعة الدولية كما كان عليه الحال في القرن التاسع عشر تتألف من دول متحضرة فحسب .

وفي نفس الوقت فإن المفاهيم الفكرية أخذت تميل إلى التقارب، ولقد كانت الاتصالات فيما مضى تجري بين الحضارات المختلفة اختلافاً ظاهراً وبين الحضارات التي تقل عنها درجة، إلا أن الاتصال فيما بينها كان صعباً .

وقد أدى انتشار المفاهيم المتبثقة من الغرب في أنحاء العالم إلى ظهور مبادئ عامة معينة كبداً المساواة بين المواطنين، والمطالبة برعاية جميع الشعوب التي أخذت تركز على امتلاك الثروة المادية وسبل الإنتاج وتحقيق مستويات معينة من النواحي الفنية .

ومن المحتمل في نهاية الأمر أن يظهر الضمير الإنساني بشكل أقوى مما كان عليه قبل ذلك، ولقد أصبحت فكرة الحرب والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية وضد الجنس البشري أكثر أهمية وأوسع انتشاراً .

على أن لفكرة العمومية الحديثة بالنسبة للمنظمات الدولية في الوقت الحاضر بعض المساوئ، إلا أنه من الصعب أن يقوم التعاون بين الدول التي تختلف في كثافة سكانها، وفي نظامها السياسي، وفي مدى تقدمها الاقتصادي والاجتماعي، وفي مدى تحمسها للقومية تحملاً يتفاوت قوة وضعفاً .

القوميات

لقد ضعفت القوميات في أوروبا، وبلغت أغلب الشعوب في هذا الضعف حدودا ثابتة إذ طغى الملل الذي خلقته الحروب على التطرف في محبة الأوطان، ولقد كان من التوسع الاقتصادي المتراخي الأطراف أن ازدادت أو أصر التعاون مع البلاد المتاحة على الرغم مما كان يعلق بالأذهان من الذكريات التاريخية المحزنة التي كانت تحز دوما في النفوس.. كما أدى الشعور بالخطر المشترك إلى تغيير الاتجاه نحو التضامن ونبهان المنازعات بين البلاد المجاورة.. وعلى هذا فإن البلاد الأوروبية قد أصبحت مستعدة لا لمجرد الاشتراك في تنظيم دولي تسوده روح الجماعة فحسب، ولكنها أصبحت مستعدة بوجه خاص لتطوير تعاونها في الإطار الإقليمي، على أي مدى كان هذا التطوير . وفي الولايات المتحدة تخف حدة هذه القومية بالرغبة الخاصة في التعاون الدولي في أغلب الأحيان، إلا أن إيمان الأمريكيين بأفضلية طريقتهم في الحياة وأخلاقيهم وتفوق قوتهم للمادية، قد يؤدي أحيانا إلى عزلة من نوع جديد .

ومن ناحية أخرى، فإن الشيوعية التي تعطى لنفسها صفة العمومية، تحسب أنها تستطيع أن تتغلب على الخلافات القومية، بخلق شعور من التضامن بين طبقة العمال، وهي غالبا ما تعتمد في ذلك على القومية الروسية، وتسمى ما استطاعت إلى الإقلال من الإحساس بالقومية لدى الدول الخاضعة لها، وقد تعرض أحيانا على قيام الثورة فيما بينها (كما حدث في بولونيا وهنغاريا) .

وبالعكس من ذلك فإنها تستخدم القوميات في داخل المعسكر المعادي لها كي تشعل نار التنافس بين الدول البورجوازية . وأخيرا، فإن القوميات الناشئة في آسيا وأفريقيا ما تزال في عنفوان قوتها.

وهذه الدول التي قامت حديثا متخبط في الإطار الجغرافي للدول الاستعمارية القديمة (كما هو الحال في أفريقيا) . وهي ترمي بهذا إلى الإفادة من الاتحاد الإقليمي للإمبراطوريات القديمة، حتى ولو أدى الأمر إلى أن تفرض نفسها على أقليات في الجنس والدين (كما هو الحال في الهند وكشمير وفي أندونيسيا وغينيا الجديدة) وهذه القوميات أشد عداوة وأكثر تعصبا، إذ أنها دائماً تتأفر مع الجنسيات ولا تتلاءم معها في جميع الأحوال ، ويشعل نار هذا المداء ما تحس به هذه القوميات من شعور مضاد للغرب ، مع كونها لا تحس بمثل هذا الشعور نحو التنظيم الدولي ، كما كان الحال بالنسبة للقوميات الأوروبية في القرن التاسع عشر، إذ كانت تتظر منه كل شيء ، كالأعتراف باستقلال الدول ، والاشتراك في الحياة الدولية ، والامتيازات ، والمساعدات المالية ، هذا بالإضافة إلى أنها تلتأم بعض الجماعات الإقليمية التي يكون أساسها الشعور بوحدة الجنس أو الدين ، كالجامعة العربية والحلف الأفريقي الآسيوي .

تعبء الدول وعدم المساواة بينهما

لعل من أهم سميزات عصرنا الحاضر تضاعف الدول المستقلة نتيجة لتحرر أراضي المستعمرات » ويبلغ عدد هذه الدول الآن ما يقرب من المائة دولة» وقد خلست على التنظيم الدولي صفات جديدة، فقد كان التحالف الأوروبي يضم عدداً صغيراً من الدول ذات القوى المتكافئة، والأفكار المتقاربة واللغات المتشابهة والحقوق المتساوية . . . وكانت عصبة الأمم تضم أيضاً الكثير من الدول ولكن الدول الأوروبية كانت أكثرها أهمية ولم تكن دول المستعمرات ممثلة فيها، ومع هذا فإن الفروق بين الدول الصغيرة والكبيرة، والتعارض بين الدول الديمقراطية والدول الأوتوقراطية، كانت فيها مضي ككثيراً ما يزيد الأمور تعقيداً— أما في وقتنا الحاضر، فإنه من المسلم به أن كل بلد مستقل يعتبر جديراً بالانتهاء إلى التنظيم الدولي أيا كانت أهميته، ونطاقه السياسي، ودرجة تطوره، ونأبى الأيديولوجية الديمقراطية إقامة الفوارق بين الدول الأعضاء التي تتمتع كل منها بحق التصويت، كما أن الاقتراع العام لا يحترف بعدم المساواة في الزوة والثقافة، ومن المصلحة الحقيقية للبلاد الصغرى في هذه الظروف أن تعمل على تدعيم مركزها وتقويتها بالانضمام إلى هذه المنظمات، وعلى العكس من ذلك فإن البلاد الكبرى لا تحب من وراء الانضمام إليها إلا المزيد من التبعات، اللهم إلا إذا كانت تتمتع بحقوق خاصة كحق الاعتراض « الفيتو »، أو إذا كانت تتخذ لها عملاء من الدول الصغرى .

وقد اكتسبت المنظمات الدولية العالمية من كثرة أعضائها وتباينهم الشديد طابعاً خاصاً، يبدو في رغبتها الأكيدة في توسيع نطاقها .

ويحتفظ عدد معين من المنظمات الإقليمية بتجانس نسبي، عندما تضع شروطاً محددة للانضمام إليها « مجلس أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي » وهي تضم شعوباً ديمقراطية، ليس من بينها أسبانيا، رغم قبولها عضواً في عصبة الأمم .

المنازعات الأيديولوجية

على الرغم من ازدياد الاتجاه نحو العمومية، التي كانت تميل إلى تمثيل الكرة الأرضية بأكملها، فإن المنظمات العالمية لم تستطع أن تعكس من هذا الاتجاه إلا الحلولات العميقة .

وتتطلع الدول جميعاً إلى تنظيم العالم، وإلى التوازن الاقتصادي العالمي، وإلى السلام، غير أن المعتقدات التي تدين بها كل دولة تختلف اختلافاً شديداً، فلا تجمع بينها نفس القواعد التنظيمية ولا يربطها نفس النظام الاقتصادي، كما أن نظرتها إلى السلام تفتقر الواحدة منها عن الأخرى، ويرجع ذلك إلى عدم تناسق الأيديولوجيات، واختلاف الحلق الدولي بين الجميع، كما يرجع إلى اختلاف الطريقة في ممارسة التعاون .

وفيما يتعلق بموقف الدول إزاء المنظمات الدولية، يمكن أن نميزها بمجموعات ثلاث وهي : — الديموقراطيات الغربية، والدول النامية، والدول الشيوعية .

(أ) — الديموقراطيات الغربية والتنظيمات الدولية

تتلاءم الديموقراطيات الغربية على وجه التحديد ملائمة تامة مع المنظمات الدولية، إذ تفرض مبادئها السياسية الداخلية الخاصة على مستوى العلاقات بين الدول .

وقد أدت فكرة الحرية الفردية واحترام الجماعات السياسية والدينية والمهنية والفكرية، إلى خلق علاقات وطيدة بين مختلف البلدان، فضلاً عن ذلك فإن

المنظمات الدولية الخاصة كثيرة العدد شديدة الحيوية، وفي نفس الوقت تقوم الديمقراطية بدور الديمقراطية الدولية، مع احتفاظها بسيادتها الدولية بصفة كلية أو جزئية، ويختلف التطور هنا باختلاف الدول، فالبعض منها مع هذا ديموقراطي متطرف في ديموقراطيته كبريطانيا العظمى والسويد والنرويج، والبعض الآخر يتكون من دول قوية شديدة القوة كالولايات المتحدة التي لا تقبل أى مساس بسيادتها، وإلى جانب ذلك توجد دول أخرى شديدة الحساسية بضرورة التضامن كفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلاد البنلوكس « Benelux » وهي التي تقبل — في حالات معينة — الحد من سيادتها لصالح سلطة عامة ليست بسلطة دولية، غير أن جميع الدول تعتبر التعاون الدولي أمراً لا مندوحة عنه لصالح العام، ومن هنا تمددت بين الدول المنظمات السياسية والاقتصادية أو الفنية وهي التي ظهرت في الغرب . (ولقد قامت جميع الدول على وجه التقريب نتيجة لجهود بعض الإنجليز السكسونيين أو بعض الفرنسيين) واحتفظت في هذه المنظمات بأكثر الدول إيماناً بفكرتها ومصباحها .

وتتفق الدول الغربية إلى حد بعيد على اعتناق خلق دولي معين حيث يقع في تقديرها أن تقدم الحياة الدولية لا يستكمل عناصره إلا بالمحافظة على الفردية والقومية، وضمان زيادة الرأحية، وإقامة العدالة الاقتصادية، والاجتماعية في أممى صورها، والسماح على وجه الخصوص بتسوية المنازعات تسوية سلمية .

وقد استقرت هذه الأوضاع في داخل المنظمات الأطلنطية والأوروبية، حيث تتحدث الديمقراطية الغربية (على الرغم مما قد يوجد بينها من وجوه الخلاف) بنفس اللغة وتؤدي إلى نتائج ملموسة . ولما تظهر الخلافات في المجال الاقتصادى بين أنصار حرية العمل والتحرر الاقتصادى، الذى من أجله وجب على التنظيم الدولى بنوع خاص، ضمان حرية سير العمل، وحمايته من فكرة السيطرة والاشتراكية التي تعمل على توجيه الإنتاج والتبادل .

وتعمل الديمقراطية الغربية أحياناً على استخدام قواعد التنظيم الدولى مع

قبولها الخضوع لهذه القواعد ، كما أنها تعمل على استخدام المنظمة كوسيلة لتحقيق سياستها، وهكذا يكون الحال عندما تتمتع المنظمة بالعدد الكافي من البلاد الصديقة أو العميلة، ولقد كان لبريطانيا العظمى في عصبة الأمم نفوذ هائل، وكانت الولايات المتحدة تتمتع بالأغلبية في الأمم المتحدة لفترة طويلة من الزمن .

وحتى عندما تكون الديمقراطية الغربية حريصة أشد الحرص على سيادتها، فإنها لا ترضى بالسماح دوماً بالتعاون على نطاق واسع في المجالين الفني والاقتصادي.

(ب) البلاد النامية والمنظمات الدولية

تكون البلاد النامية اقتصادياً، والمستعمرات التي حصلت أخيراً على استقلالها مجموعة ثانية . وتلعب هذه البلاد في مجال المنظمات الدولية دوراً هاماً، تساعد على أدائها كثرة عددها، واضطراد هذه الكتلة . وإنها لتجد في هذه المنظمات فرصة سانحة للتعبير عن رأيها وفرض وجودها، كما أنها تقصص عما تكنه للديمقراطية الغربية من بغض وكرهية فهي تمزق إليها تخلفها الفني وحالة الفقر الذي تعانيه ، ولكنها مع ذلك تعتمد على الديمقراطيات في الحصول على رؤوس الأموال والاستمارة بالفنيين، ولا يعرف كثير من هذه البلاد النظام الديمقراطي، حيث يقوم نظام الحكم فيها على أحزاب فردية أو على دكتاتورية عسكرية، ولا تلتقي حقوق الإنسان فيها دوماً الرعاية والاحترام - إلا أنها تتلاءم تماماً مع المنظمات الدولية - وبالنسبة لضف موارد ما تنصف به إدارتها القومية من جفاف، فإنها لا تشترك إلا بقدر يسير جداً في الإبقاء على هذه المنظمات وفي نشاطها الفني ، ومع هذا فهي تعمل على أن تنجني من ورأها أكبر القوائد السياسية والمالية، وتستخدمها أيضاً للضغط على قوى الاستعمار ، ومساندة استقلال الدول الأخرى التي تعمل على توسيع دائرتها ، وهذا يمثل « العالم الثالث » المال الذي تلعب عليه قوى الغرب والبلاد الشيوعية ، والذي يكفل لمن يسيطر عليه منهما فائدة محقة . وإن البلاد النامية لتدرك ذلك وتفضل أن تقف موقف الحياد لتجارها مع الغرب، وتخوفها من الاتحاد السوفيتي

وهي في النهاية تحقق فائدة كبيرة من موقف المزايدة بين المعسكرين . ولما كان هذا « العالم الثالث » من الضعف بحيث لا يقدر على التحكيم بين النزاع الشرق - الغربى فإنه يميل بالرغم من هذا إلى أن يتخذ وضعاً أصيلاً في داخل المنظمات الدولية .

(ج) البلاد الشيوعية والمنظمات الدولية .

إن للبلاد الشيوعية وللانحد السوفيتى على وجه الخصوص وضعاً خاصاً بالنسبة للمنظمة الدولية .

فالدول الأوتوقراطية « ذات السلطة المطلقة » لاتسلم إلا بوجود علاقات بين دولة وأخرى ، وهي لاتقر قيام العلاقات المباشرة بين الدول التى تسير فى فلسكها وبين جماعات سياسة أخرى ، تكون تابعة للدول غير الشيوعية . وليس للمنظمات الدولية الخاصة التى كثيرأ ما يظهر وجودها أيضاً فى العالم الحر مكان فى الدول الشيوعية بصفة عملية ، أو بالأحرى فهى تعمل تحت رقابة الحكومة والحزب .

وعلى العكس فإن الدول الشيوعية فى خارج حدودها ، إنما تعمل على الدعاية لنفسها ، باستخدام المنظمات الدولية السياسية أو الثقافية التى تسمح لها الدول الديمقراطية بالاندماج فيها ومزاولة نشاطها .

ولم تعد الدول الشيوعية تميل من الناحية الفنية إلى التعاون الدولى ، إذ أنها لا تفرق بين المجال الدولى - حيث يمكن لها أن تحتفظ فيه بسيادتها - وبين المجال الفنى حيث يمكن أن يكون التعاون بين الدول مجدياً ، ومن ناحيتها فإن نظرتها إلى العالم لاتعدو كونها نظرة استعمارية لا تفرق بين ما هو قوى وما هو دولى ، ولا تفرق بين السياسة والفن . فنظام « ماركس - لينين » يرى السياسة فى كل شئ ، حتى إنه ليراهما فى المجال الفنى والعلمى والجمالى ، ويرى هذا النظام أنه لايمكن أن يكون هناك عدم انحياز فى النظم الفنية التى تصطبغ قراراتها دوماً بالطابع السياسى .

ولا ينظم الاتحاد السوفيتى وأنصاره فى أغلب المنظمات المتخصصة التى تعقد بين الحكومات . وانضمام الاتحاد السوفيتى وأنصاره للاتحاد الدولى للبريد

والاتحاد الدولى للمواصلات التلغرافية والتليفونية، والمكسب الدولى للأحوال الجوية، راجع إلى الازتباطات المادية التى يلزم هؤلاء الأنصار بعقدها مع الدول الأخرى . ولقد اشتركت فى اليونسكو كى تخلق لنفسها سياسة الاشتراك فى المجال الثقافى، ولكنها مع هذا ليست عضواً فى المنظمة العالمية للتمون والزراعة، أوفى منظمة الطيران المدنى الدولى « فيما عدا بولونيا وتشيكوسلوفا كيا » . والانتظام فى هذه المنظمات يتطلب فى الواقع تبادل طائفة معينة من المعلومات _ والاتحاد السوفيتى والدول التى تتبع سياسته ، لآترغب فى تقديم هذه المعلومات رغبة منها فى الدعاية لنفسها أو حرصاً على سلامتها _ ومراعاة القواعد العامة التى وافق عليها الأعضاء بالإجماع ، ويبدو أن هذه الشروط جميعاً تخل بفكرة السيادة القومية ونفسها مساساً غير مرغوب فيه ، ويرجع جمود هذه السيادة القومية على وجه الخصوص إلى ماسارت عليه السياسة التقليدية فى روسيا من عدم الثقة بالبلاد الأخرى، كما يرجع إلى المفاهيم القابونية الشيوعية .

ومع هذا فإن وجوه الاختلاف فى طبيعة البلاد الشيوعية والبلاد الديموقراطية المتحررة لتجعل من الصعب عليها أن تشترك فى نفس هذه المنظمات، ولقد كان وجود الاتحاد السوفيتى والبلاد التى تأخذ بسياسه فى هذه المنظمات محل نقد وأعتراض، إذ أن رجال الأعمال فى تلك البلاد وكذلك النقابات تعتبر منظمات أنفائها الدولة ، كما كان محلًا للنقد أيضاً وجود المجموعة الشيوعية فى هيئة العمل الدولى ، التى تكفل للحكومات وأصحاب العمل ونقابات الممال تمثيلاً مخالفاً للنظام القائم فيها، ولم تنظم البلاد الاشتراكية فى مؤسسة النقد الدولى ، أو فى بنك الإنشاء والتعمير ، لأنها لم تكن تدرك للنقد ، ما كانت تدركه البلاد الشيوعية من مفاهيم .

ولا تساهل البلاد الشيوعية إطلاقاً فى سيادة الدولة الاشتراكية، إذ تبدو هذه الدولة كإطار الذى لا يمكن الاستثناء عنه لحماية المجتمع الاشتراكي . وإن موافقة دولة اشتراكية على الحد من سيادتها لصالح منظمة، يتكون معظم أعضائها من دول رأسمالية تسيطر عليها البورجوازية، لتعتبر تعارضاً مع وجود المجتمع الاشتراكي نفسه وفرص الثورة العالمية

ولما كانت أغلب هذه الدول تعتق الاشتراكية— ومن الواضح أن يتغير هذا الوضع— وحتى يتم ذلك التغير الشيوعية الذى تنبأت به النظرية الماركسية اللينينية قد يكون فى الإمكان تحديد معنى السيادة ومفهومها بما يتفق وقيام منظمة دولية .
وتعترض البلاد الشيوعية فى هذه الظروف على تقوية المنظمات الدولية، ولا تشارك فيها إلا بشرط الاحتفاظ بسيادتها، وعدم الخضوع لمبدأ الأغلبية، ومعارضة القرارات التى ترى عدم الموافقة عليها، « ومن هنا جاء حق الفيتوالذى اتخذته ستالين شرطا لانتظامه فى منظمة الأمم المتحدة » .

وقد حالت هذه الدول دون ازدهار التعاون الصادق مع الدول البورجوازية وتقدر النظرية الشيوعية لهذه الدول تمزقا وزوالا، ولعل من صالحها خلق ما تراه من العراقيل فى سبيل التعاون الدولى أو الإقليمى، الذى قد يتيح للدول البورجوازية أن تتخطى ما قد يحدث بينها من خلافات .

تعدد نظم الدولية المعاصرة واختلاف أشكالها

تتميز المنظمات الدولية بالاتجاه الحديث نحو التعمير الذي قد يبلغ حد الهوس في بعض الأحيان، ولم يعد التعاون الدولي يفهم إلا في مجال المؤسسات حيث ينتظر له الدوام والازدهار .

ولقد شهد المجال الاقتصادى والفنى قيام منظمات عالمية إقليمية ، وأصبح عقد المحالقات العسكرية يقترن منذ ذلك الوقت بتكوين منظمات دأمة تسكفل بوضع هذه المحالقات موضع التنفيذ ، ولا تستطيع الاتحادات الخاصة نفسها أن تفعل وجود المكاتب الدولية .

ومع هذا فلا يمكن أن يتحول الأمل للزايدي في التنظيم الدولى نحو لا ماديا إلى وجود مؤسسات تكون دائما أكثر عدداً، إلا بشرط مراعاة الظروف الخاصة بالعصر الذي نعيش فيه والتي سبق ذكرها « باختصار » . وتنعكس هذه الشروط المعقدة على المنظمات الدولية ، وتبين هذه المنظمات حالة معينة من العلاقات الدولية، ومن أجل ذلك فهي شديدة التباين وذات أثر شديد التنوع، ويمكن تصنيف هذه المنظمات الدولية فيما يأتى : —

(١) — المنظمات الدولية الخاصة والعامة

من الممكن أن تقوم بين المجتمعات التابعة لدول مختلفة روابط تتفاوت قوة وضفا وذلك بخلق علاقات خاصة بهم مجالات النشاط الإنسانى الشديدة التباين « أعمال — دين — أخلاق — حياة فكرية — فنية — رياضية . . . » يد أن مثل هذه العلاقات لا تلزم الدول نفسها .

أما المنظمات العامة ، فهي على النقيض من ذلك تماماً إذ هي لا تعترف إلا بالدول ، « فيما عدا بعض الاستثناءات التادرة كهيئة العمل الدولية ، والمنظمات الأوروبية الدولية » . والجمعية الدولية قبل كل شيء لا تخرج عن كونها جمعية دول ، والدولة هي التي تمثل عناصر الحقيقة الاجتماعية المعقدة لشعب ما ، ببسيط هذه الحقيقة وتفسير طبيعتها في كثير أو قليل ، تبعاً للنظام السياسي ، كما تقضى على مختلف الآراء الداخلية .

(ب) التعاون والتكامل

تأخذ أغلب المنظمات الدولية صبغة المنظمات التعاونية التي ليس فيها مساس بسيادة الدول الأعضاء ، وتساوى جميعاً من الناحية القانونية ، أي كانت أهميتها الحقيقية ، وليست هذه المنظمات بعبارة أخرى ، إلا شركة من الدول يسودها مبدأ الأغلبية فيما بينها ، ولكل دولة أن تبطل أى قرار لا توافق عليه ، وهذا يحول في كثير من الأحيان دون قيام المنظمة بعملها ، بيد أن المناقشة تقود في الغالب إلى تقارب وجهات النظر وتخلق جواً من روح التعاون .

ولقد حدث أيضاً تطور معين كان من نتيجته إقرار مبدأ الأغلبية كما حدث مثلاً في هيئة الأمم المتحدة وفي مؤسستها ذات الصبغة الخاصة ، وإن هذه الخطوة نحو تحقيق ديمقراطية الدول ، إلا أن تطبيق قرار إجماعي على دولة — ترفض الخضوع له — من شأنه أن يخلق مشكلات من الدقة يمكن ، لا سيما وأن المنظمة الدولية تستند إلى قوة خاصة .

وعلى أية حال فإن الدول المتميزة على غيرها والتي تحتفظ باختصاصاتها في السياسة الخارجية ، وكذلك المنظمات التعاونية ، تظل حقلاً تتقابل فيه الدبلوماسية المستقلة وتجاوب بعضها البعض ، وقد تتخذ في بعض الأحيان السياسات الخارجية القومية لتبقى إلى جانب المنظمات الدولية ، وقد تنفذ إليها أحياناً ، ومن أجل ذلك وبالنسبة لما حصلنا عليه من نتائج واهية ، فإنه ينبغي أن لا نتهم المنظمة نفسها بأكثر مما نتهم به الخلاف الذي ينشأ بين أعضائها .

لكي نضع حداً لهذه المتناقضات، ونعطي للمنظمة سلطة حقيقية، يمكن مطالبة المشتركين فيها بالتنازل عن جزء من سيادتهم لسلطة دولية عليا، وقد كانت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب أول من استخدم نظام التكامل هذا، وأخذت به السوق الأوروبية العامة بعد ذلك بصورة مخففة . ومع هذا فإن الأيرلند لا يفهم إلا بين الدول التي سبق أن تبنته ضميرها بشكل واضح للتضامن وللصالح العام، ولا يمكن تطبيقه في البداية إلا في قطاع فني محدود، ولكنه يمتاز في الوقت نفسه بأنه يقوى التضامن ويسمح بأخذ قرارات نافذة المفعول، لا مكان فيها للمساومات بين مختلف السادات، وإنه ليتغلب على مشكلة التنظيم الدولي بقدر ما يحقق من اندماج بين الشعوب .

المنظمات العامة والإقليمية .

ليس هناك من تقسيم رتاج إليه النفس أكثر من تلك المحاولات التي تبذل من أجل الوصول إلى تنظيم عالمي، وذلك لأنها تستجيب للاتجاه العام، ومن ناحية أخرى فإنه من الممكن أن تقضى على ما قد يقوم من اعتراضات محلية في نزاع قد بلغ أشده، للحيلة دون تقابل الخصوم الألداء وجها لوجه .

ومع هذا فالعالم شديد الاختلاف الكبير الانقسام، يتجه لتنافس الكتل وعدم المساواة الاقتصادية، وهذا يعطي للخرافة الغامضة « المواطن العالمي » شيئا يختلف عن المكان المغلق الذي تدور فيه المناقشات .

وعلى الرغم مما تحققة المنظمة العامة من الخدمات التي لا تنكر فوائدها، والتي تؤديها في المجال الفنى والاقتصادي، إلا أنها ليست في الواقع أكثر من سراب يصعب الحصول عليه، ومن هنا تولدت أوهام عصبة الأمم ثم هيئة الأمم المتحدة . وعلى النقيض من ذلك نرى أن المنظمات الإقليمية تقدم برهاناً أكثر حيوية وتأثيراً على فاعليتها، إذ أنها تجمع الشعوب المشتركة في نفس الحضارة، والتي تتقارب مصالحها ويخلق إحساسها بالخطر المشترك .

والمنظمات الإقليمية أكثر ملاءمة من المنظمات العامة إذ أنها تجمع بالضرورة بين البلاد المتوسطة الكثافة، والأمر كذلك في التقسيم السياسى والأيدولوجى للعالم . وعلى الرغم من أن الحرب الباردة تجعل الاتحاد العالمى أمراً خيالياً، إلا أنها مع هذا تقوى الاتحادات الإقليمية التى ازداد عددها فى أوروبا على وجه الخصوص . ومع هذا، فإن هذه الاتحادات تزيد بدورها من انقسام العالم، رغم أنها كانت هى الأخرى وليدة هذا الانقسام .

الباب الثانی

المنظمات الدولية الخاصة

تلعب المنظمات الدولية الخاصة دورا هاما في العالم غير الشيوعي ، فبعضها قديم
ممن في القدم وبعضها الآخر حديث ، ويزداد عددها باضطراد ، وهي أفضل
العلاقات التي تكفل صالح الدول ، وتبين الأذواق والأفكار في هيئات المجتمع
المختلفة ، وإنها لتعبر بطريقة واضحة عن تدويل الحياة المعاصرة .

ولهذه المنظمات غير الحكومية تأثير على الحكومات يتباين تبائنا شديداً ، ومن
الصعب في أغلب الأحوال تحديد كنهه ، إلا أنه لا يمكن إنغافانه . وهي تدفع
الحكومات إلى التعاون الدولي بعد أن تكون قد أعدت العدة بما تبذل من جهد
لخلق منظمات بين الحكومات .

ولما كان عدد هذه المنظمات كبيرا ، فإنه لا يمكننا هنا إلا أن نعرض تعرضا سريعا
لأكثرها أهمية .

المنظمات الدولية المحققة للمصالح

إن صفة الدولية وتحرر الحياة الاقتصادية في العالم غير الشيوعي لتفسر وجود جماعات خاصة تهدف إلى النفع المادى، ويتعدى نشاطها الحدود القومية، وتحتل من الناحية الاقتصادية مكانا عظيما، وكذلك من الناحية السياسية، والأمر هنا يتعلق بشركات تتفق فيما بينها لاحتكار الأسواق واستغلالها لمصلحتها الخاصة. وفي الواقع فإنه لا توجد شركات دولية - طالما لا يوجد قضاء دولى تكون - مسئولة أمامه، كما أنه لا بد أن يكون لكل شركة مقر قومي. بيد أن هذا لا يمنع من أن يكون للشركة القومية فروع في بلاد أخرى وأن تساهم في أعمال أخرى، وعلى هذا الأساس فإن هذه الشركات تظهر كسلطة دولية خاصة.

وفي الولايات المتحدة ٢٣٥ شركة بفروعها تمتلك الكثير من الممتلكات الصناعية ويحقق رقم مبيعاتها اربعة اعا كيرا « أكثر من عشرة مليار من الدولارات لشركات جنرال موتور» أى ما يقرب من ٥٠٠٠ مليار من الفرنكات وهى تساوى ميزانية فرنسا بأكملها - ومن ٥ مليارات من الدولارات لمجموع شركات استاندرد البترولية الثلاث: (شركة فورد وشركة U. S. steel وشركة جنرال إلكتريك للولايات المتحدة) ومن الواضح أن هذه الشركات ذات الإنتاج الوافر تتمتع في علاقاتها مع الدول الخارجية بمكانيات هائلة، وعلى الخصوص عندما يستمد اقتصاد بعض هذه البلاد على جزء يسير من المواد الأولية، ومن هنا يأتي الدور الخاص الذى يلعبه الأمريكان الذين يراقبون استغلال البترول في فنزويلا وفي الشرق الأدنى، ومناجم النحاس في شيلي، والفواكه في جواتمالا ومشروع المطاط في ليبيريا.

وليس من شك في أن أهمية التيارات التجارية والمصالح المالية تعطى لهذه الشركات تأثيراً لا ينكر على السياسة الدولية، وهي تقوم بدور ضئيل جداً حتى للبلاد التي تقوم باستغلال ثرواتها، لأنها تملك وحدها كل الإمكانيات لتعمير هذه البلاد بمجموعة هائلة من رؤوس الأموال وعدد من الفنيين — بيد أن روح الأنانية تبدو غالباً في هذا العمل، الأمر الذي قد يدفع إلى التأميم، ومن هنا ظهرت أهمية إيجاد طريقة تسمح باشتراك المواطنين بصورة أكثر جدوى، لاستغلال ثروات بلادهم عن طريق الشركات الأجنبية.

وتستطيع هذه الشركات أن تتكامل بأن تعقد اتفاقات دولية مبرية ترمى إلى تقسيم الأسواق فيما بينها، وكانت الحكومات تسمح بهذه الإجراءات الكبيرة في فترة ما بين الحربين. وعلى الرغم من أن الأوضاع الحاضرة لا تلائم قيام تكتلات دولية فإن بعض البلاد مازالت تتعلق تعلقاً كبيراً بهذه التكتلات مثل بريطانيا العظمى وألمانيا وبلجيكا، فيما تحاربها بعض البلاد الأخرى.

ولم يكن من الممكن بعد سنة ١٩٤٥ تحديد كثير من هذه التكتلات التجارية، ويرجع ذلك إلى ما كانت تتخذه حكومة الولايات المتحدة لإزاء بعض الشركات الأمريكية، وما زال الرأي العام يمارض التكتلات التجارية في الوقت الذي أعطيت الأولوية فيه للتوسع والعمل في أوسع نطاق، هذا فضلاً عما تثيره القيود المفروضة على الإنتاج من فلالق واضطرابات.

ومن ناحية أخرى فإن الطلب الذي أخذ يزداد على الصناعة منذ الحرب يقلل من أهمية الاتفاقات بين المنتجين، وإن العقود الطويلة الأجل التي تعقدتها فيها بعض الشركات كمشروعات الإنتاج للمواد الأولية والصناعات الاستهلاكية، قد ساعدت على تثبيت السعر وتسهيل التبادل. ولقد أخذت الدول نفسها تحد من نشاط التكتلات الدولية بما تفرضه من الإجراءات القومية الموجهة، وهي تضعف في نفس الوقت إبرام الاتفاقات الاقتصادية بين الحكومات وتستبدلها بالاتفاقات الخاصة، وعلى الرغم من عدم وجود تشريع دولي ضد هذه التكتلات « رغم ما اتخذته ميثاق

هافانا من توصيات في هذا الصدد « فإن منظمة دولية كالثركة الأوروبية للفتح والصلب ، لا تزال تعارض في تصرفاتها هذه التكتلات ، وهذا على أقل تقدير بالنسبة للبلاد التي تكون عضوا فيها » يوجد تكتل تجارى لتصدير منتجات الحديد في خارج السوق العامة » .

وتقل أهمية هذه التكتلات التجارية في هذه الظروف عنها قبل الحرب ، ومع هذا فقد يكون من الصعب إقرار ذلك — ويمكن في الوقت الحاضر أن نقول بحق إن التكتلات الدولية توجد بصورة أو بأخرى في الصناعات الآتية : النيكل — النحاس — البترول — زيت البرافين — الأسمت — اللبات والأجهزة الكهربائية — الراديو — الحرير — الحرر الصناعي — الزجاج المخصص لعمل الزجاجات — الورق — المنتجات الطبية — كربونات الصودا — الأسمدة — وهذا وفقا لإعلان المؤتمر الدولي للنقابات الحرة المنعقد في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

ولبعض هذه التكتلات أهمية ظاهرة ، فأكثر من نصف الإنتاج العالمى لتكرير البترول وتوزيعه تديره الشركات الثماني الكبرى « شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي وشركة دوتش شل الملكية والحلف أويل وشركة نكساس وستاندرد أويل أوف كاليفورنيا وسكوني فاكوم والبترول البريطانية والشركة الفرنسية للبترول » .

وقد ظهر التفاف بين هذه الشركات على تنظيم ومراقبة السوق الدولية عند تأميم البترول الإيراني ، وفي وقت أزمة السويس .

وفضلا عن هذا فقد أخذت كل من هذه الشركات عن طريق فروعها صفات المنظمة الدولية ، الأمر الذي يمكنها من زيادة قوتها الإنتاجية فقد أنتجت شركة « دوتش شل الملكية » ٨٥ مليون طن من البترول وتم فيها تكرير ١٠٥ مليون طن وهي تضم أكثر من ٥٠٠ عامل من عمال البترول .

وعلى نحو أبسط من هذا ، فإن شركة يونيفر Unilever تمثل جماعة من الشركات القوية تحتكر المنتجات لرفع أسعارها .

المنظمات الدولية الدينية

من المحتمل أن تكون الكنائس أكثر المنظمات الدولية قدما، وما تزال أكثرها أهمية ذلك بالنسبة لعدد التابعين لها : إلا أنه من الصعب أن نقف على جدوى ما تقوم به في الحقل الدولي من أعمال .

وتهدف الكنائس إلى نشر المثل التي غالبا ما تتلاءم مع إدراك الناس، إلا أنها تدخل أحيانا في نزاع يقوم بين بعضها البعض ، وهي تعمل على أن تجعل نظامها فوق مستوى الحدود السياسية، إلا أنه يجب عليها أن تأخذ في الاعتبار وجود دول وظروف حديثة . ويتضاءل تأثيرها على الجموع بسبب المذهب الذي ينسكروا إليه، والمذهب المادي، إلا أن لها تأثيرها العظيم على الصفوة من الناس الذين لا تسكر جهودهم .

وتكون هذه الكنائس جماعات روحية ، غير أن تكوينها يحتاج إلى سند دينوي إذ أنه من الصعب تقدير سلطانها الحقيقي ويختلف إشعاعها الحقيقي باختلاف زيادة عموميتها أو نقصها وباختلاف درجة مركزيتها .

وتبدو الكنيسة الكاثوليكية أكثر الكنائس من ناحية النفوذ الديني، إذ تضم ما يقرب من ٤٠٠ مليون من الممتنعين إليها، والحاضرين لسلطة الفاتيكان خضوعا تاما .

ولقد زادت مركزيتها زيادة هائلة منذ أواخر القرن التاسع عشر، وذلك تبعاً لزيادة سلطة البابا، على سلطة الرهبان، في البلاد التي يقيمون فيها. وكان تعيين الرهبان يتم عن طريق البابا وكان يجمع الكرادلة يتولى مراقبتهم.

ولقد نقلت المؤسسات الرئيسية ذات الأثر الديني العظيم إلى روما (وتتكون نفسها من منظمات حقيقية كالجزويت التي تضم ٣٣٠٠٠ عضو) وتخضع هذه المؤسسات للبابا وتضم عدداً كبيراً من الفسوسة ورجال الدين في الفاتيكان نفسه. ولقد ظهرت حركات كاثوليكية دولية (حركة العمل الكاثوليكي والشباب العالمي المسيحي ومؤتمر للمنظمات الدولية الكاثوليكية الذي يضم ٣٥ جماعة مختلفة) للانقلابات المسيحية والأحزاب الديوقراطية المسيحية.

والفاتيكان هو الذي حدد العقيدة والنظام الديني وبين الأخلاق الدينية ولقد حدد في بعض الأحيان الحالة السياسية لتابعيه ويدير الفاتيكان جميع المنظمات الكاثوليكية، دينية كانت أو دنيوية، كما أنه يراقب الموارد المادية للكنيسة ويتنصع في هذا الشأن بسلطة هائلة. وتمتطي السلطة المدنية المعترف بها للفاتيكان للكنيسة سندا دولياً، يسمح لها بعقد علاقات دبلوماسية مع الحكومات، وحماية المؤمنين بها بما تقدمه من اتفاقات دينية.

وفي نفس الوقت الذي تزداد فيه سلطة الكنيسة فإنها تعمل جاهدة على تدعيم صفاتها الدولية. ومنذ سنة ١٩٤٥ اختفت الأولوية الإيطالية وأخذ الدور الذي تلعبه الكنيسة الكاثوليكية يزداد زيادة مطردة.

ويهدف ما تقوم به الكنيسة من أعمال في مجال العلاقات الدولية، إلى نشر الدعوة إلى المبادئ المسيحية في المجتمع الدولي، ويساعد عملها هذا على تقديم العلاقات السلمية التي تعمل على تحقيق السلام، ولقد هاجمت الكنيسة المبادئ الشيوعية هجوماً شديداً وذلك منذ سنة ١٩٤٩ كما ساندت الجهود التي بذلت لتحقيق التكامل الأوروبي *L'intégration européenne* ولكن سياستها لم تقتصر على إقامة «أوروبا الفاتيكان» ولم تتنازل روما عن إعادة الكاثوليك الشرقيين بشكل أكثر واقعية وحتى عن إعادة اتحاد الأرثوذكس والكنيسة ودعوتها في ذلك دعوة طامة، إذ أنها لا

تتجه إلى ربط مصيرها بمصير مجموعة من البلاد ولاحتى بحضارة ما - ويعيب عليها البعض أنها قد « مالت نحو البرابرة » بتأييدها تحرر البلاد الأفريقية الآسيوية وهدم دفاعها عن الترب دافعا قويا .

والمذهب البروتستانتي الذي يؤمن به أكثر من ٢٠٠ مليون من الناس ، هو أبعد ما يكون عن أن يلعب دورا دوليا عمائلا، إذ أن مفهوم عقيدته يباعد بينه وبين الوحدة، وبعد تشعب هذا المذهب إلى عدد لا نهاية له من الكنائس والمذاهب، التي يؤمن بعضها بضرورة وجود شكل قومي خاص . (كما هو الحال في الكنيسة الأنجليكانية) ومع هذا فإنه توجد اتصالات بين الكنائس البروتستانتية التي يهدف عملها الدولي إلى ضرورة تهذيب العلاقات الإنسانية واتخاذ بعض النظم الدولية شعارا .

ومنذ سنة ١٩٤٨ أقيم مجلس كنائسي عام يضم جميع الذين يؤمنون بالمذهب البروتستانتي على أساس مجتمع نموذجي مسيحي على أن تطرح مشكلات العقيدة والطقوس والاختلاف المذهبي جانبا - ولقد نجح هذا المجلس في إقامة علاقات واتصالات بالكنائس التي أعيد تشكيلها في يولونيا وهنغاريا ولكنها اعتبرت غريبة منطرفة على الرغم من أنها تدعى بأنها لا تختلط بالكنيسة النرية .

وتهدف فكرة العمومية أيضا إلى استخلاص ما يكون بين هذه الكنائس المسيحية المختلفة من مسائل عامة كما أنها تعمل على الجمع بينها ، وإذا كانت هذه الفكرة قد أفلحت في إعادة ضم الكنائس الأرثوذكسية التي كانت قد أفلتت إلى موسكو فإنها لم تحصل على نجاح بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية التي لم يتم بينها وبين الكنيسة الروسية إلا علاقات واهية .

وتتقسم الكنيسة الأرثوذكسية (ويؤمن بها ٢٦٠ مليون شخص) إلى عدة كنائس وهي التي كانت قد تخلصت من تبعها لبطيريك القسطنطينية وذلك بالنسبة لما كانت تحصل عليه بلادها من استقلال، ومع هذا فقد ظل البطيريك حائزا على صفته العمومية ولقد أذاع نداء إلى جميع الكنائس الأرثوذكسية يناشدتها إعادة اتحاد « المركز التاريخي للمذهب الأرثوذكسي » .

ولكن بطريق موسكو استطاع معاونة الدولة السوفيتية في أن ترتبط بالكنيسة الأرثوذكسية للبلاد البلقانية وأن تظل هذه الكنيسة تحت التأثير الروسي وهي تحاول الآن أن تجتذب إليها كنائس الشرق الأوسط كما أنها قد حاولت التحالف مع الكنيسة الأرثوذكسية في باريس، وإن نجاح هذا العمل قد جعل من موسكو مركزاً روحياً للمذهب الأرثوذكسي ونوعاً من الفاتكان السوفيتي وروماً ثانية، غير أن اتحاد الكنيسة الأرثوذكسية يقلل كثيراً من الدور الذي تقوم به موسكو في هذا الشأن .

وليس لليهود المشتين، في بلاد عديدة وسياخ عدد ٢٠ مليوناً منظمة دولية حقيقية وهم ينقسمون إلى عدة اتحادات دينية ويميلون منذ خلقت دولتهم المزعومة إلى أن يكونوا أقل إيماناً بفكرة الدولية . ومع هذا فإنه لا يمكن أن تكرر ظهور التضامن اليهودي في المجال الدولي في أغلب الأحيان ويبدو هذا التضامن على الخصوص في المنظمة الصهيونية الدولية التي تعمل في كثير من البلاد لصالح الدولة الإسرائيلية وتضم البوذية من ٣ إلى ٤ ملايين من الأنصار ولكنه قلما يسود النظام هذا الجمع . والهندوسية تضم ٢٥ مليوناً مازالت أقل نظاماً .

والإسلام ويدين به ثلاثمائة مليون من المسلمين الذين يحسون إحساساً واضحاً بأصالة نشأته على الرغم مما به من مذاهب شتى . ويشترط التضامن الديني بين البلاد الإسلامية ووجود علاقات دولية بين هذه البلاد وذلك بقدر المستطاع ولقد أصبحت العقيدة الإسلامية قوة قادرة على العمل في المجال السياسي .

وجملة القول ، يمكن أن نقول بأن عمل الكنائس من الناحية الدولية قد انجبه بنوع خاص نحو السلام وإن البابا ينادي بالتعاون الدولي كما أن الحركة الكاثوليكية تعمل على خلق علاقات من الصداقة بين نصراتها من جميع الشعوب .

وعند البروتستانت تتبع نفس الغاية بواسطة الحركة الدولية للإصلاح وبواسطة الحركة المسيحية لتحقيق السلام . وتهدف الحركة العامة إلى جمع شمل المسيحيين جميعاً وتعمل الحجة الدولية بمساعدة الأديان على تحقيق الاتحاد بين جميع المؤمنين

بالروحانيات أما فيما يتعلق بالبوذية والهندوسية فإنها تميل إلى سياسة عدم العنف في العلاقات الاجتماعية .

وبالعكس يعلن الإسلام الحرب المقدسة ضد الكافرين .
وتمارس الكنائس سلطانها إلى جانب الحكومات التي قد تكون أحيانا أداة لمعاونتها وكذلك إلى جانب المنظمات الدولية حيث يتم تمثيلها عن طريق الروابط التي ترعاها هذه الكنائس .

وقد تكون صورة باهتة للتقارب بين مختلف المذاهب المسيحية ، إلا أننا مازلنا بعيدين عن هذا التنظيم للأديان المتحدة ، الذي يرأسه البابا والذي كان موضع آمال الرئيس روزفلت .

وأخيراً فإن بعض (الكنائس العلمانية) مثل الماسونية الحرة، تلعب دوراً دولياً لا يمكن إغفاله وهي تنشر الإيديولوجية الطبيعية التي تعتمد على طبيعة الإنسان فهي كنائس تهدف إلى السلام .

وتنقسم الماسونية الحرة إلى الاتحاد الماسوني الدولي الذي احتق في سنة ١٩٥٠ (وتوجد مع هذا جامعة عامة للماسون الأحرار) وما زالت الماسونية الحرة للبلاد الأنجلوسكسونية، ذات طابع ديني، يشيد الديمقراطية على أساس من الإيمان المسيحي . وعلى العكس من ذلك نجد أن الماسونية الحرة في البلاد اللاتينية غير كهنوتية بسبب مكافئها للكنيسة ولنظرية السلطة المطلقة . وإنه من الصعب أن نفكر مدى ما يمكن أن يكون للمنظمات الماسونية من عمل دولي، ولقد كانت هذه المنظمات قوية إلى حد ما في فترة ما بين الحربين، ولما كانت تطمح إلى خلق نظام دولي وجمهورية عالمية، فقد لعبت دوراً في مولد عصبة الأمم، كما اشتركت في منحها صفة معينة ضد الكاثوليكية .

المنظمات الدولية السياسية

ويمكن للأحزاب السياسية أن تنظم أيضاً في المجال الدولي نتيجة لتقارب معين في النظريات .

التظيم الدولي الاشتراكي :

لقد كان أصحاب النظرية الاشتراكية يعملون بدون جدوى على أن يتجاوزوا المجال القومى مع خلق المنظمة الأولى ثم مع خلق المنظمة الدولية الثانية . وعندما انزل الاشتراكيون عن الشيوعيين منذ ١٩١٩ ، ١٩٢٠ قاسوا بعض المتاعب في استعادة تنظيمهم في المجال الدولي بين فترة الحربين، ولم يستطيعوا إعادة عامل الارتباط إلا منذ ١٩٤٨ عندما أوجدوا اللجنة التنفيذية للمؤتمر الاشتراكي الدولي التي تحولت في مارس ١٩٥١ إلى منظمة دولية اشتراكية ، وهذه المؤسسة الدولية تعمل على حماية منهج تطوري (بيان مؤتمر فرانكفورت في يوليو ١٩١٥) « العدالة الاجتماعية — حياة أفضل — حرية — سلام » وضرورة التخطيط الاقتصادي ، والضمان الاجتماعي ، كما أن هذه المنظمات تحارب مساوى الرأسمالية والاستعمار، وترى في الشيوعية أداة للاستعمار تعتمد على البيروقراطية العسكرية، والإجراءات البوليسية الرهيبة، ولم تعد نجعل من الماركسية أساساً ملزماً للاشتراكية .

والمنظمة الدولية الاشتراكية وقد تصالحت تماماً مع الفكرة النظرية، لا تعمل على أن تكون أداة للإدارة وإنما تعمل على تكوين حلف من الأحزاب يحفظ فيه كل حزب بحرية العمل ، وتهدف بإخلاص إلى أن يتعاون حوالى الأربعين حزباً من الأحزاب الاشتراكية القومية .

وكا يبدو من الخلافات التي تنشأ بين الأحزاب الاشتراكية على بعض المشكلات فإن هذا التعاون يظل واحدا جدا . والاشتراكيون الفرنسيون أنصار متعصبون للاتحاد الأوروبي التي يناسبه العماليون الإنجليز العداء ويؤيد الاشتراكيون الفرنسيون والبلجيكيون (الاتحاد الأوروبي : C. D. E) في الوقت الذي يرفضه الاشتراكيون الألمان ، واستنكر حزب العمال الإنجليزى التدخل في مشكلة السويس في حين كان الوزراء الفرنسيون الاشتراكيون يعتبرون أنفسهم أبطاله ، ومن ناحية أخرى فإن المؤتمرات الدولية الاشتراكية تؤيد الحركات التحررية واستقلال شعوب المستعمرات ، كما أنها قد اتفقت سياسة الحكومة الاشتراكية الفرنسية في الجزائر فالمنظمة الاشتراكية الدولية ومنظمات الشباب هي إذن نقطة للاتصالات وعنصر للارتباط أكثر من منظمة للإدارة .

الديمقراطية المسيحية

ما يزال الارتباط واحدا جدا بين الأحزاب الديمقراطية المسيحية ، إذ أنه (لا توجد) ثمة « منظمة دولية » تدور في فلكها جميع الأحزاب المسيحية . ومع هذا فهناك محل للتقابل ، والفرق الدولية التي أُنشئت في سنة ١٩٤٧ وهدفها إقامة اتصالات منظمة بين الجماعات والشخصيات المشبعة بالمبادئ الديمقراطية المسيحية ، وهذا أمر غامض إلى حد ما ، حيث لم يتحدد أى برنامج سياسى معين (إلا في مجال التعمير الأوروبي) والأحزاب المسيحية في إيطاليا وألمانيا وهي تضم البروتستانت أيضا ، وتشترك فيها النصارى ، إلا أن فرنسا وبلجيكا وبريطانيا العظمى لا تمثل فيها إلا بالشخصيات ومنذ ديسمبر سنة ١٩٥٦ أقيم ارتباط دائم مع المنظمة الديمقراطية المسيحية الأمريكية والاتحاد المسيحي الديمقراطي لأوروبا الشرقية الذي يتكون من المنين) وكان هدفه إقامة العلم وحماية الحريات وتحقيق تضامن تام بين الطبقات للوصول إلى أسس اجتماعية تحقق أكبر قدر ممكن من المساواة وتدفع مختلف الحكومات إلى الاعتراف بالقيم الأخلاقية الإنسانية التي يترجمها المبدأ المسيحي ، ويعمل الاتحاد الدولي للشباب الديمقراطي المسيحي على توثيق الصلة بين الشباب ، والجمع بين مختلف المستويات .

وإننا لنخاطر بالقول بأن هذه المنظمة وهى ليست واحدة تكون أداة للعمل تحت تصرف روما وهى تجبذ تعامل الناس الذين يجمعهم تقسيم واحد ويتقاسمون فكرة واحدة ولكنها لأتمك السيطرة الكافية على مختلف الأحزاب المسيحية لإنشاء دعامة لأوروبا (الفاتيكان)

المنظمة الدولية المتحررة :

وأخيراً وبعكس النظرية السائدة، فلقد عملت الأحزاب المتحررة والتي كان يضيرها فى الماضى أن تحدد وأن تنتظم فى المجال القومى — عملت على أن تعقد روابط دولية .

ومنذ معاهدة أ كسفورد سنة ١٩٤٧ ، توجد منظمة متحررة تؤكد إيمانها « بالحرية الروحية للإنسان » وتعتبر أن الحرية الاقتصادية تتطلب حرية سياسية وأن الحقوق والواجبات وفوائد رأس المال والعمل ليست إلا إجراءات مكحلة وهى تلام مع المنظمة الأوربية وتتمد نظريتها على فكرة غامضة تماماً، حتى لا يظهر الخلاف بين الأحزاب الداخلة فيها (حزب التحرر البلجيكي — هولاندا وحزب إيطاليا وبريطانيا العظمى والحزب الراديكالى الفرنسى وحزب سويسرا والدانيمرك) وعلى العموم فإنه على الرغم من أن المنظمة الدولية للأحزاب السياسية لا نقل فى تنظيمها ، فى المجال القومى، عن المنظمات الاشتراكية والديمقراطية للمسيحية إلا أنها قد تكون بالضرورة مرنة إلى حد ما، ولقد تم الاتفاق على هذه النظرية إلا أن تطبيقها هو موضوع الدور الذى تقوم به مختلف الأحزاب فى بلادها، والظروف السياسية التى توجد فيها وكذلك ما يقتضيه ضرورة العدل الحكومى القومى .

ومع هذا كانت هذه المنظمات الدولية السياسية تخلق العادات التى يقوم عليها التعاون وكذلك الاتصال المباشر بين شخصيات من مختلف البلاد وهى تشترك من هذه الناحية فى تطوير العقيدة الدولية وتعرف بعض المنظمات الأوروبية كالجمعية الاستشارية للمجلس الأوروبى والجمعية البرلمانية الأوروبية والسوق العامة والايوراتوم) حيث ينقسم المندوبون بمضى النظر عن جنسياتهم إلى ثلاث مجموعات

كبيرة : اشتراكية ، وديموقراطية مسيحية ، وتحريرية . وإن انتخاب الجمعية الأوروبية بالاقتراع العام يعطى لهذه الجماعات السياسية أهمية أكبر .

المنظمة الشيوعية الدولية :

والمنظمة الشيوعية الدولية شيء آخر، فمع كونها بعيدة عن أن تترك للأحزاب التي تنتمي إليها حرية العمل فإنها تفرض عليها وحدة في البناء شديدة الجمود تجعل الاعتبار القومي وتطلب تبعية تامة للاتحاد السوفيتي .

وكانت المنظمة الدولية الثالثة التي أنشئت في موسكو في مارس ١٩١٩، قد حددت للأحزاب الشيوعية أهدافها، وهي « إقامة دكتاتورية عالمية للبروليتاريا وخلق حلف عالمي للجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وإلغاء الطبقات وتحقيق الاشتراكية وهي الخطوة الأولى للمجتمع الشيوعي (١٩٢٨) ولبلوغ هذه الأهداف، عدلت عن أن تحض الدول على الثورة في جميع البلاد مرة واحدة، وكان لزاماً عليها أولاً أن توطد أركان الاشتراكية ، في الاتحاد السوفيتي ومن هنا جاءت ضرورة اتباع الأحزاب الشيوعية القومية للسياسة الخارجية السوفيتية .

وكان الكومنترن هو الهيئة التنفيذية ، التي كانت ترسم الخطه ، وتقرض على مختلف الأحزاب الشيوعية وجهات النظر السياسية المختلفة والتي تكون موضع الدهشة في أغلب الأحيان .

وفي مايو سنة ١٩٤٣ حل الكومنترن مرة واحدة كي يكفل للحلفاء الاطمئنان إلى نوايا الاتحاد الروسي السوفيتي ، ولكي يسمح لمختلف الأحزاب الشيوعية أن تشارك في حكومات (الجهات الشعبية) وذلك إبان التحرير في وسط أوروبا الشرقية وفرنسا وإيطاليا .

ولكن الارتباط بالمجموع قد طأى من ذلك بحيث اضطرت الشيوعية إلى تشكيل نظريتها ذات الاعتبار القومي وذلك بممارستها للسلطة وهكذا خلق الكومنفورم في ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧، وذلك لإقامة الرباط الحتمي بين الأحزاب الشيوعية، ومكافحة الاستعمار الأمريكي « وخيانة الاشتراكيين اليمينيين » ولقد كان الكومنفورم

رسمياً أداة استعمال تعمل على تنظيم تبادل الخبراء وحالة الضرورة على تنسيق نشاط الأحزاب الشيوعية على أساس من الرضا الحر (الذي لا يخضع لتأثير الغير) ولقد كان في الواقع أداة للإدارة ولتنفيذ السياسة الروسية، ولقد استبعد في ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٨ الحزب الشيوعي اليوغسلافي الذي لم يقم هذه الاتفاقات وزناً، كما أنه قد قطع الوحدة الضرورية للمذهب الشيوعي، ودعا إلى إبعاد الشيوعيين ذوي الميول القومية (كوميلاكافي بولونيا وديميتروف في بلغاريا).

وفي ١٨ أبريل سنة ١٩٥٦ حل الكومنفرم ليتيح للروسين أن يقتربوا من تبتو، وفضلاً عن هذا فإن المؤتمر العشرين للحزب البلشي للاتحاد الروسي السوفيتي (فبراير سنة ١٩٥٦) كان قد وجه النظر إلى إمكان الوصول إلى الاشتراكية بطرق شرعية وبرلمانية، وإن إعلان روسيا يوغسلافيا في ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٦ كان يضغط على أهمية المساواة بين الأحزاب الشيوعية وإلى عدم التدخل المتبادل.

وهل دلت ثورات بولونيا في أكتوبر سنة ١٩٥٦، وهنغاريا في نوفمبر سنة ١٩٥٦، على انتصار الشيوعية القومية وفثور وصاية موسكو على الأحزاب الشيوعية؟

وإن الامتيازات التي منحت لبولونيا، وسحق هنغاريا، لبدل كلاهما على أن الاتحاد الروسي السوفيتي قد قبل «تخفيض القيود» قليلاً، إلا أن النظام الشيوعي نفسه وأفضلية الحزب السوفيتي ظلت بعيدة عن أن تكون موضع بحث. ولكن الصينيين — من ناحيتهم — بدأوا يلعبون منذ ذلك الوقت في الشيوعية العالمية دوراً أخذ يزداد على مر الأيام، كما أخذوا يقترحون على الدول النامية أن تسير في فلسفتهم الخاصة نحو الاشتراكية. فهل هناك منافسة وتنازع بين شيوعية موسكو وشيوعية بكين؟

ولم يحل أي تنظيم رسمي يهدف إلى جمع الشمل محل الكومنفرم، إلا أن المشاورات مازالت تدور بكثرة بين الأحزاب الشيوعية.

المنظمات الدولية النقابية

تزداد أهمية الدور الذي تلعبه النقابات داخل الديموقراطية زيادة مطردة ، ولقد عملت هذه النقابات على تقديم ارتباطاتها الدولية، ولها في هذا المجال تأثير معين ، ولكن هل ينبغي أن يميز بين النقابات الشيوعية وغير الشيوعية ؟

لقد كان النظام النقابي الدولي تقليدا قديما، وبعد محاولة سنة ١٨٦٦ لإنشاء اتحاد دولي للعمال، أقيم في سنة ١٩١٣ اتحاد دولي نقابي وفي سنة ١٩١٩ أنشئ اتحاد دولي للنقابات المسيحية، وفي أعقاب الحرب سنة ١٩٤٥ أنشئ اتحاد نقابي عمالي كان يضم عددا كبيرا من النقابات (فيما عدا المسيحيين و A. F. L. الأمريكي). لقد أعرب هذا الاتحاد عن آمال عريضة، ورغب في الدخول في منظمة الأمم المتحدة كالدولة (السادسة الكبرى) مثلا في الجمعية العمومية وطالب بخلق لجنة دولية تهدف إلى التحكيم في المنازعات بين النقابات والحكومات، إلا إنه لم يدرك ما كان يتمناه كما حرمة الدول من امتيازاتها . ولقد كان الاتحاد النقابي العمالي يظهر كأداة للدعاية الشيوعية نتيجة لضغط نقابات الدول السوفيتية والبلاد التي تعاونها، وأدت هذه الحرب الباردة إلى حدوث السباق بين صفوف الأعضاء ، ففي يناير سنة ١٩٤٩ ترك الإنجليز الاتحاد النقابي العالمي كما تركه ال (C.I.O) الأمريكي والبلجيكي والهولنديون والنرويجيون والسويديون والدانماركيون والأستراليون والنرويجيون وبقية دول ال (C.G.T) الفرنسية، إلا أنه قد انفصل من الدول التابعة له لتكوين قوة عمالية. ويمكن حاليا أن يسترد الاتحاد الدولي عددا كبيرا من الأنصار

بفضل وجود نقابات الدول الشيوعية والأفريقية الآسيوية (٩٢ مليون عضو) ولقد انخرط هذا الاتحاد في الواقع في سلك السياسة السوفيتية ، وعندما طرد من فرنسا في سنة ١٩٥١ ، نقل قصره إلى فيينا في منطقة الاحتلال الروسية .

وفي ديسمبر سنة ١٩٤٩ كوفت النقابات المنفصلة حلفا دوليا للنقابات الحرة ، ولقد أكد هذا الحلف حق الأفراد في العدالة الاجتماعية وفي العمل وفي حرية الاختيار وفي تأمين العامل ضد مخاطر العمل ، وهو يعتبر أن الرقابة العامة التي تقوم على العمل الحر والديموقراطية الاقتصادية تحقق مع العدالة والضمان الاجتماعي إحدى أسس إقامة سلام دائم .

ويضم الحلف الدولي للنقابات الحرة فرقا كبيرة ومختلفة جداً ويتخذ المؤتمر الذي يجتمع كل سنتين ، القرارات بطريقة ديموقراطية ، فلا يسحق كبار المندوبين صغارهم ، وتحفظ النقابات المنضمة إليه باستقلالها ، ومع هذا فإن الحلف الدولي للنقابات الحرة يمارس عملا دوليا معينا ، أثار ضد الشيوعية والاستعمار وضد العمل الإجباري حربا لا هوادة فيها ، وذلك لصالح الحرية النقابية والتنظيم الأوروبي ومعاونة البلاد النامية من الناحية الاقتصادية . ولقد تدخل هذا الحلف في أزمات أفريقيا الشمالية وعلى الخصوص في تأييد العمل لاستقلال النقابات التونسية والمراكشية والجزائرية .

وقد أنشئ في سنة ١٩١٩ الاتحاد الدولي للنقابات المسيحية « ليستشهد ويتشبع بالذهب والأخلاق المسيحية التي يعتبرها أساسا للمجتمع الإنساني » . وهو يحمي الحرية النقابية ، ولا يوافق على سياسة الضعف ، ويجذب المفاوضات والاتفاقات مع أصحاب العمل — وقد بلغ مؤيدو هذا الاتحاد في سنة ١٩٥٨ (خمسة مليون) تضم نقابات مسيحية لأوروبا الغربية وكندا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وجنوب فيتنام ، ويجتمع مؤتمره كل ثلاثة أعوام ويتخذ قراراته بأغلبية الأصوات ولكنها قرارات غير ملزمة وتحفظ النقابات المنضمة إليه باستقلالها .

الائحاد الدولى لآلطبقات

أنهى هذا الاائحاد فى سنة ١٩٥١، ويضم النقايات الطباقية، ولكنه يقتصر على الحقل الأوروبى فقط .

وبالرغم مما تطوى عليه النقايات العالمية من حقائق هامة إلا أن دورها العالمى محدود تماماً ، ويرجع ذلك إلى انقسامها ثم استخدامها فى مجال الحرب الباردة، ونظراً لكونها منظمات جماعية، فإن الأحزاب والدول على الخصوص تسيطر عليها، وتستخدمها كمنظمات قنينة، ويرفعها المتخصصون إلى أعلا الدرجات (جورج لوفرانك) .

ومع هذا فإن النقايات العالمية تلعب دوراً فى بعض المنظمات الدولية المعينة ' وتتخذ لها مقراً فى المنظمة الدولية للعمل إلى جانب ممثلى أصحاب العمل وممثلى الدول — ولقد لعبت هذه النقايات دوراً هاماً مكن الجمعية الأوروبية للفحم والصلب من الوقوف على قدميها كما مثلت فى اللجان الاستشارية لجماعات الستة .

وتوضح الغرفة التجارية الدولية التى أسست فى سنة ١٩٢٠ أوضاع أصحاب العمل، وتحميها فى مجال المبادلات الاقتصادية الدولية ، ويدرس المعهد الدولى للطبقات المتوسطة منذ سنة ١٩٠٣ المسائل الاقتصادية التى تتعلق بالطبقات المتوسطة .

المنظمات الدولية غير الحكومية

لقد تكونت في الحقل الدولي روابط خاصة كثيرة تتميز عن الكنائس بمناها الحقيقى، ورغم ما قد يكون لها من طابع دينى أو سياسى وقدرتها على الدفاع عن إرادتها، إلا أنها تختلف كثيراً عن الجمعيات التى تؤدى خدمة ما. ومعنى بذلك الروابط المستقلة للحكومات (التى يطلق عليها غير الحكومية ، كالشركات والمؤسسات والاتحادات والأحلاف والاتفاقات والمؤتمرات والمكاتب المنظمة على النمط الدولى والتى ينصب مجال عملها على جميع نواحي النشاط الإنسانى الواقعى والوهمى : كالدين والفلسفة والمشكلات العلمية والثقافية وحب الناس والمسائل الاقتصادية والاجتماعية والدفاع عن المصالح المهنية ويبدأ هذا من نظرية الألعاب الأولمبية ومن رعاية الطفولة إلى علم الفلك ، ومن السرطان إلى مشكلات المياه ، ومن الطيران إلى حقوق الإنسان . »

ولقد أسست هذه الروابط الأولى فى وسط القرن التاسع عشر، وازداد عددها باضطراد كبير وخصوصاً من سنة ١٩٤٥ فإن متوسط ما ينشأ منها كل شهر حوالى الخمسة .

ويبلغ عددها الآن ما يقرب من ١٥٠٠، ويعمل اتحاد الروابط الدولية الذى تكون فى ١٩٠٧ واتخذ مقره فى بروكسل، على تنسيق عمل هذه الروابط ومتابعة جهودها واختيار الروابط ذات الصفة الدولية الحقيقية ليدرج فى الدليل السنوى للمنظمات الدولية (وهو الدليل الذى يعطى بياناً بالمنظمات الحكومية وعددها

١٤٩، والمنظمات غير الحكومية وعددها ١٩٠، وذلك في طيبتها الأخيرة في ١٩٥٨ - ١٩٥٩) .

والمنظمات الحكومية شديدة التنوع بالنسبة لأهميتها العددية ولائها
الفعال .

وبعض هذه المنظمات (كجامعة جمعيات الصليب الأحمر والحلف الديموقراطي النسائي الدولي والحلف التعاوني الدولي) تضم كل منها أكثر من مائة مليون شخص ، وتضم ثلاثون منها أكثر من مليون عضواً ، ويضم المعهد الدولي ستين عضواً فقط إلا أنهم هم المتخصصون الذين يمثلون البلاد جميعها أصدق تمثيل ، وبعض الروابط تضم الأغلبية الكبرى من أصحاب المصالح كرابطة النقل الجوي الدولي والاتحاد الأوروبي للإذاعة ، وهناك كثير من الروابط التي تهتم بنفس المعنى (٥٦ في القانون و ٧٦ في الطب) .

وزداد عددها أحياناً زيادة كبيرة .

ولهذه الروابط أسس قومية كبيرة أو صغيرة الاتساع والدول الكبرى في هذه المنظمات غير الحكومية عددها من الروابط يتراوح من ٣ إلى ٥٠٠ في المتوسط (وتأتي فرنسا على رأس هذه الدول حيث لها ٥٣٤) ما عدا الدول الشيوعية التي تشترك في عدد قليل جداً منها وتتخذ هذه الروابط من باريس بصفة خاصة مقراً لها ، إذ بها ٢٠٠ رابطة ، ويوجد في لندن ١٥٠ رابطة وبروكسل ١٠٠ ، وجنيف ٨٠ ويوجد منها حوالي ١٥٠ في الولايات المتحدة .

ونشاط المنظمات غير الحكومية يختلف إلى حد كبير ويظهر هذا النشاط بطريقة واضحة جداً من تضاعف المؤتمرات الدولية التي لا يتوقف عددها عن الزيادة فلقد عقد مؤتمر واحد ، في سنة ١٨٥٠ (وهو خاص بحجارة الرق) كما عقدت خمسة مؤتمرات في سنة ١٨٦٠ ثم ٢٠ مؤتمراً في سنة ١٨٨٠ و ١٨٠ في سنة ١٩١٣ و ٣١٤ في سنة ١٩٢٢ و ٧٢٥ في سنة ١٩٥٠ و ١٨٠٤ في سنة ١٩٥٤ (أي أنها

بمعدل ثلاثة في كل يوم) ويبلغ عددها في سنة ١٩٥٢ (١٢٤ مؤتمراً للطلب و ١٥٥ للتربية و ٥٧ للتنقل والمواصلات) .

وتشهد المنظمات غير الحكومية التطور الزائد السريع في الاتصالات الدولية وفي مختلف المجالات، وإنها تعبر تعبيراً صادقاً عن الفكرة الدولية الحقيقية والديموقراطيات الغربية بالذات .

ويجدر بنا أن نذكر على الخصوص أنه قد أقيم اتحاد بين هذه الروابط وبين المنظمات الحكومية التي لا تمثل فيها إلا الدول ويسمح هذا إلى حد ما بتخفيف حدة الصفة الحكومية الخاصة للمنظمة الدولية وزيادة التلاؤم بين المنظمة الدولية والحالة الحقيقية للجمعية الدولية، كما يسمح بقيام الاتصالات اللازمة بين الطوائف الاجتماعية وبين الجماعات الدولية الهائلة .

وليس لهذه الروابط قوانين تأسيسية دولية، وفيما عدا قوانين الدولة التي أنشئت فيها (وهي تمنحها أحياناً ميزة وجود قانون خاص) فإنها تعتبر أشخاصاً معنوية، أجنبية ويصطدم نقاطها بكثير من الصعاب .

إلا أن أهم هذه الروابط تتمتع (بفضل المادة ٧١ من الميثاق والتي استكملت في الجلسة العاشرة بالقرار ٢٨٨ ب للجنة الاقتصادية والاجتماعية لهيئة الأمم المتحدة) لأنظمة استشارية إزاء المنظمات الكبرى الحكومية، وإلى جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي للشعوب المتحدة يمكن لعشر روابط كبرى (من بينها النقابات الكبرى والفرقة التجارية الدولية، والاتحاد البرلماني) أن تقترح عن طريق لجنة درج مشكلة ما في جدول الأعمال، وتستشار هذه الروابط كما تستشار فئات من الروابط الأخرى ويمكنها تقديم معلومات وتوضيح الأفكار التي يريدها أعضاؤها .

ونتم استشارة هذه الروابط غير الحكومية أيضاً في داخل المنظمات الخاصة، وعلى الخصوص داخل المنظمات الأوربية (الاتحادات المهنية تمثل داخل اللجان الاستشارية C.E.C.A.U. في السوق العامة والأحزاب السياسية والجمعية البرلمانية للجماعات الستة . وقد توطدت الروابط الوثيقة نتيجة للتنظيم الدولي للعمل (استشارة ٤٠٠

رابطة وفي هذه الروابط ، يؤخذ في الاعتبار وجهة نظر الروابط الخاصة وبأفضل طريقة طالما أن مؤتمر O.I.T. يجمع على قدم المساواة ممثلي نقابات أصحاب العمل وممثلي الحكومات .

وإن تميز هذه الصفات التي تقتصر في وقتنا هذا على تنظيم في ونحوها إلى منظمات سياسية يفقد هذا التنظيم الفنى صفته باعتباره مؤمرا دوليا دائما بين ممثلي الدول ويحوله إلى برنامات تعبر عن الآراء . وإن الإنسان ليدرك جميع الصعوبات الخاصة بمثل هذا التطور ومقاومة السلطات الحكومية ، مشكلة التمثيل الحقيقي للمنظمات غير الحكومية.)

ولقد سبقت المنظمات غير الحكومية الدول في طريق التعاون وحتمها على خلق منظمات بين الحكومات (وهذا لأن الرابطة الدولية لحماية المال قد أوجدت الاتفاقات الأولى بين الحكومات وهي التي أدت في سنة ١٩١٩ إلى مكتب العمل الدولي) وباستمرارها على لعب الدور الديناميكي الخلاق ، وهي ستترك بغير شك في توجيه التطور نحو تخفيف سلطات الدولة في التنظيم الدولي ، ونحو رباط أفضل بين الأفراد والجماعة الدولية .

الباب الرابع

النظم الحكومية العالمية

تكون هيئة الأمم المتحدة مع منشأتها المخصصة تنظيما عالميا، وذلك باتساع رقعتها الجغرافية على قدر اختلاف المشكلات التي تبحثها .

وإذا نظرنا إليها نظرة واقعية إلى حد ما، كي نتلاشى ما وقعت فيه عصبة الأمم من أخطاء ، ولكي تأخذ في الاعتبار دور البلاد الكبرى الفعال ، فإننا نجد لها تواجه تقسيم العالم إلى كتلتين كما تواجه ضغوط القوميات الأفريقية الآسيوية ولقد قدمت بالتطوير العميق الذي أجرت في قاعدتها ، البرامتين على حيويتهما ، إلا أن نتائج عملها لم تكن تتناسب مع أهدافها أو مع ما كان معقودا عليهما من آمال .

(١) القانون الأساسي للأمم المتحدة

لقد ظهرت أهميته وجود تنظيم دولي من جانب الشعوب الديمقراطية إبّان الحرب العالمية الثانية .

إن ميثاق الأطلنطي (١٤ اغسطس سنة ١٩٤١) الذي وقعته بريطانيا العظمى عندما كانت وحدها في حرب ضد ألمانيا ، والذي وقعته الولايات المتحدة حتى قبل دخولها الحرب ، يتضمن في ثمان نقاط مبادئ الديمقراطية التي كان من الواجب أن تسود العلاقات الدولية إثر انتهاء المعارك : (لا يجب أن تسعى الدول الموقعة على هذا الميثاق إلى أي توسيع إقليمي وليس من الممكن أن يحدث أي تغيير إقليمي يغير موافقة الشعوب صاحبة الشأن ، لكل شعب أن يختار شكل حكومته بطلق حريته ، يجب أن يكفل السلام في المستقبل الأمن الدولي والتخفيض العام في التسلح وحرية البحار وحرية الحصول على المواد الأولية ، وعلى الدول جميعا التعاون على

دفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

ولكن ميثاق الأطلنطي لم يكشف عن أى تنظيم دولي محدد .

وفي سنة ١٩٤١ بعد دخول الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الحرب، وقع ممثلو ثمان وعشرين دولة كانت في حرب مع المحور في أول يناير سنة ١٩٤٢ « إعلان الشعوب المتحدة » .

ولقد كان هذا الإعلان يذكر بمبادئ حلف الأطلنطي، ويضيف إليها مبدأ حرية العقيدة، كما أبان بوضوح تضامن الشعوب المتحدة ضد المحور.

ولقد نادى إعلان موسكو (٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣) الذي نشر على أثر المؤتمر الانجليزي الأمريكي الروسي) أنه من الضروري أن يقام على وجه السرعة تنظيم دولي يبنى على مبدأ المساواة في السيادة لكل الدول المحبة للسلام ، كبيرها وصغيرها، وذلك لضمان المحافظة على السلام والأمن الدولي .

ولقد حددت الخطوط الرئيسية لهذا التنظيم في مؤتمر دومبارتن أو كس (أغسطس — أكتوبر سنة ١٩٤٤) بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي السوفيتي وبريطانيا العظمى والصين، في حين أن مؤتمر بريتون وود (يوليو سنة ١٩٤٤) كان يحدد المبادئ التي كان يجب أن تسود أى تنظيم اقتصادي دولي .

وفي مؤتمر يالطا الانجليزي الأمريكي الروسي (فبراير سنة ١٩٤٥)، أمكن حل مشكلة التصويت بمنح حق الاعتراض (الفيتو) للدول الكبرى ، إذا لم تكن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ترغبان في الارتباط بأى قرار يصدره المجلس بأغلبية الأصوات .

ولقد تم أخيراً في مؤتمر سان فرانسكو (أبريل — يونيو سنة ١٩٤٥) إصدار ميثاق الأمم المتحدة بطريقة نهائية وذلك بواسطة مندوبي ٥٠ دولة من الدول التي كانت في حرب ضد المحور . وفي هذه المرة ، لبست فرنسا دوراً هاماً في تحديد نصوص هذا الميثاق .

وفي أوائل سنة ١٩٤٦ ، بدأت هيئة الأمم المتحدة — التي اتخذت نيويورك مقراً لها — أعمالها . وتم حل عصبة الأمم السابقة في ٣١ يوليو ١٩٤٧ .

الصفات الأساسية

إن تكوين هذه المنظمة يمر إلى حد ما عما لها من الصفات الأساسية ، فلقد قامت للإبقاء على التحالف المعقود في وقت السلم عندما تشتعل الحرب، والإبقاء أيضاً على تضامن القوات المنتصرة لضمان الدفاع عن السلام .

والإتفاق بين دول شديدة الاختلاف لخلق منظمة دولية أكثر طموحاً من عصبة الأمم كان ممكناً بفضل ما خلقتة الحرب من تضامن .

ومع هذا فقد وجب منح امتيازات بصورة أو بأخرى، مما أوجد جوّاً من التعقيد وأحياناً من الغموض في الميثاق .

غير أنه قد اتخذت الاحتياطات لتجنب الأمم المتحدة مصير عصبة الأمم، وروعى في إنشاء هذه المنظمة الجديدة تجنبها ما قاسته المنظمة القديمة من أسباب الضعف والنقص .

ولقد حرم في مجال العلاقات الدولية استخدام القوة، وجعل الهيئة الأمم المتحدة الحق في معارضة الحروب بصورها المختلفة ، في حين أن عصبة الأمم لم تكن لتستطيع العمل إلا في حالة الحرب غير الجائرة، مما كان يضطرها إلى اتخاذ موقف في الموضوع قبل إصدار قرار أياً كان .

وتقرر هيئة الأمم المتحدة في حالة التدخل اتخاذ ما تراه من إجراءات، ويلتزم أعضاؤها بالاشتراك في العمل بناء على تعليمات المنظمة ، في حين أن كل عضو من أعضاء عصبة الأمم كان يظل حراً في التدخل من عدمه، بل كان في وسعه أن يدفع تناقض هذا التدخل مع قانونه الداخلي .

وكانت ضرورات حفظ السلام تبرر التدخل ضد الدول غير الأعضاء، وهكذا صيغت مبادئ الميثاق في قوانين دولية يلزم بها الجميع .
واقعد زودت هيئة الأمم المتحدة بقوة مسلحة لم تكن تملكها عصبة الأمم |
عما مهد لها السبيل إلى استخدام البوليس الدولي .

ومع هذا فلم تهتم هيئة الأمم المتحدة التي أوجدها المنتصرون بتصفية النزاع الدولي ، في حين أن ميثاق عصبة الأمم كان قد امنزج بمعاودة فرساي وأظهرت المؤسسة في جنيف علي أنها أداة للناقشة مع أن الميثاق كان يختلف عن معاهدات السلام . وقد وجب على البلاد الكبرى أن تصوغ هذه المعاهدات مستقلة عن هيئة الأمم المتحدة، وإذا فقد انتصرت الهيئة على معالجة المنازعات المستقلة وتنظيم أمور السلام .

وكان الاهتمام بضرورة قيام هيئة الأمم المتحدة بالعمل في المجال الاقتصادي والاجتماعي للحيلولة دون ظهور التوتر الخطير والحفاظة على السلام ، يعطى لهذه الهيئة مجالاً للعمل أكثر اتساعاً من المجال الذي كانت تقوم فيه عصبة الامم بعملها . ولقد كان لهيئة الأمم المتحدة أيضاً أسس أكثر اتساعاً مما كان لعصبة الأمم، وذلك لأن الاتحاد كان قد قبل الدخول فيها رغم عدم ارضاحه للوجود في هذه الجماعة البورجوازية ورغم وجود الولايات المتحدة ولقد كان ولع الرأي العام في روسيا بهذه المنظمة الجديدة يبدو كما فضل ضمان لمصالحها أمام هذه المنظمة .

وفي النهاية فإن هيئة الأمم المتحدة تتصرف بوجهة نظر أكثر واقعية من عصبة الأمم وذلك بالنسبة للدور الذي تلعبه البلاد الكبرى، ويستر حق الفيتو الذي منح لها، استجابة لطبيعة الأشياء، فلقد كان من المستحيل إلزام دولة كبرى بأجل رغماً عنها أو حتى اتخاذ قرار كان من الممكن أن ترفضه دون أن يدفعها ذلك إلى ترك المنظمة (كما كان يحدث في عصبة الأمم) . ولقد كان من المفهوم مع هذا أنه لم يكن يتخذ قرار في هيئة الأمم إلا بعد موافقة الدول الكبرى وذلك بحاطظة على كيان المنظمة نفسها .

ومع هذا فإن حلفا دوليا حقيقيا أوروبيا كان قد تكون على هامش المنظمة فلقد تقرر على أثر مؤتمر يالطا أن (يتقابل وزراء الخارجية في المستقبل في أغلب الأحيان عندما تدعو الضرورة إلى هذا اللقاء) وتؤكد الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى رغبتها في المحافظة على وحدة العمل بينهما بعد الحرب ، وعلى الأخص في إعداد معاهدات السلام ، ولقد عهد بهذه المهمة الأخيرة إبان مؤتمر بوتسدام إلى مجلس من خمسة من وزراء - خارجية (الولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتي - بريطانيا العظمى - فرنسا الصين) وزود بسكرتارية دائمة تتخذ لندن مقراً لها .

ولكى يعطى لهيئة الأمم تأثيراً أكبر من تأثير عصبة الأمم، لزم أن تمنح بعض صفات الحلف الأوربي : سيطرة الدول العظمى التي يتمتع وحدها بالقوى اللازمة للمحافظة على السلام الذي يتخذ من العمل الدولي مكاناً حتمياً . ومع هذا فإن وجود الدول المتوسطة والصغيرة كان من شأنه أن يمنع الدول الكبرى من العمل على تحقيق هدف يقوم على الأنانية وحب الذات، كما حدث في الحلف المقدس.

ولكن تأثير المنظمة الجديدة يعتمد في النهاية على أساس هام هو اتفاق الدول العظمى، فإذا بقي التضامن بينها فسكون الهيئة في غاية القوة بالنسبة للبلاد المتوسطة والصغيرة، أما إذا تفككت عرى الاتحاد بين الدول الكبرى، فإن ذلك قد يؤدي إلى أن تفشل هيئة الأمم المتحدة ويتطلب هذا أيضاً ألا تعمل دولة عظمى إطلاقاً على تعكير السلام، طالما أن أى إجراء تتخذه الهيئة ضدها يمكن تجميده بما لها من حق الفيتو .

أجهزة الصيانة

إن تنظيم هيئة الأمم المتحدة ليدكرنا بعصبة الأمم (الجمعية-المجلس) إلا أن الأولى أكثر أعباء وأشد تعقيداً وذلك بالنسبة لما لها من طموح بعيد المدى ، يفترض تبعاً لمقدمة الميثاق أنها تقوم « بالمحافظة على الأجيال المقبلة من كوارث الحرب ... وبتهيء الظروف الضرورية لإقامة العدل واحترام الاتزامات التي نصت عليها المعاهدات . كما أنها تعمل على تدعيم التقدم الاجتماعي وتدفع مستوى الحياة في حرية أكثر انطلاقة » .

(١) الجمعية العمومية : — وهي الجهاز المركزي لهيئة الأمم المتحدة ، وهي :
تكون من ممثلين لجميع الدول الأعضاء ، ويتمتع كل منها بصوت وتمتد الجمعية العمومية جلسة سرية منقظمة ، وقد تمقد أحياناً جلسة غير عادية بناء على طلب مجلس الأمن أو بناء على طلب أغلبية الأعضاء . وهي تعمل إما في جلسة عامة تضم جميع الأعضاء وإما في حدود لجائها السنه (لجنه السياسة والأمن — اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الوصاية واللجنة الإدارية والقضائية) وهي مكونة من جميع الدول الأعضاء كما يحدث في الجمعية العمومية نفسها .

واختصاص الجمعية العمومية شديد التنوع فهي « تستطيع مناقشة جميع المسائل أو الشئون التي تدخل في نطاق الميثاق » كما تناقش جميع المسائل المتعلقة بأهداف الأمم المتحدة التي قد تثار في الجمعية العمومية ، وهي تعمل على إطالة جلساتها وزيادة سلطانها شأنها في ذلك شأن الجمعيات التي تدين بمبدأ الشورى . وهي تلعب دوراً فاصلاً في تحديد قبول الأعضاء وتعيين السكرتير العام وتحديد الأعضاء غير

الدائمين في مجلس الأمن ومجلس الوصاية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وقضاء المحكمة الدولية، وتوافق على الميزانية بعد أخذ الأصوات، ولها بهذا سلطان على إدارة هيئة الأمم جميعها وتلقى التقارير من الهيئات صاحبه الشأن .
وهي تقسم مع مجلس الأمن الوصاية على مراقبة البلدان الموضوعة تحت المراقبة، وتقسم أيضا مع مجلس الأمن الاختصاصات المتعلقة بالمحافظة على السلام، إلا أنها توسع كثيرا في الدور الذي تقوم به في هذين المجالين .
وتتخذ الجمعية العمومية قراراتها بالأغلبية البسيطة فيما عدا المسائل الهامة التي تتطلب الأغلبية المطلقة أى ثلثي الأعضاء (مسائل السلام والأمن والعضوية ومسائل الميزانية).

(ب) مجلس الأمن .

ويقصر مجلس الأمن على أحد عشر عضواً، والخمسة الكبار أعضاء دائمين في هذا المجلس (الولايات المتحدة — الاتحاد السوفيتي — بريطانيا العظمى — فرنسا — الصين .) ويوجد ستة أعضاء غير دائمين تنتخبهم الجمعية العمومية كل عامين مع مراعاة التقسيم الجغرافي، وهؤلاء لا يعاد انتخابهم فور انتهاء مدة عضويتهم الأولى . ويمارس المجلس « المسؤولية الأساسية في المحافظة على السلام والأمن الدوليين وقد يضطر إلى الاجتماع لهذا الغرض في كل لحظة وبهذا فهو يتكون من مندوبين دائمين للدول الأعضاء .

وهو يستطيع التدخل عن طريق التوصيات بحل المنازعات حلا سلميا ، كما يستطيع في حالة التهديد بتعكير السلام أو بالعدوان أن يتخذ الإجراءات التي تتضمن استعمال القوات المسلحة أو عدم استعمالها، وعلى الدول أن تقوم بتنفيذ قراراته .
ومجلس الأمن أن يقرر بمساعدة لجنة أركان حرية القيام بعمل دولي للمحافظة على السلام، وهو يتصرف في هذا كما لو كان حكومة دولية .

ولكن مجلس الأمن لا يستطيع اتخاذ قرارات الآن بأغلبية سبعة أصوات —

فيها أصوات الدول الخمس الكبار ، وإذا فيستطيع عضو واحد دائماً بما له من حق الاعتراض أن يجمد القرار الذي اتخذته الأغلبية في المجلس .

وللمجلس الأمن أيضاً اختصاصات هامة في مجالات أخرى فهو يقوم بتقديم توصيات للجمعية بقبول أعضاء جدد ، وتعيين السكرتير العام ، بما يخضع هذه المسائل لمعارضة الدول الكبرى ، بما لها من حق الاعتراض .

(ج) المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ويضم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ثمانية عشر عضواً منتخبهم الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنوات على أساس انتخاب ستة أعضاء في كل عام ولقد أعيد دائماً انتخاب الخمسة الكبار ، وأما بالنسبة للمقاعد الأخرى فيلعب التقسيم الجغرافي دوره . ويعقد المجلس جلستين في كل عام ويمتد اختصاصه إلى جميع المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي ويكفل الارتباط بالمنظمات صاحبة الشأن وهو يستشير المنظمات الدولية غير الحكومية ، والمجلس سلطة على خمس لجان إقليمية : اللجنة الاقتصادية لأوروبا (جنيف) واللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى (بنكوك) ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ساينامو) ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (أديس أبابا) . ويجري المجلس التحقيقات ويرفع التقارير ويقترح على التوصيات .

(د) مجلس الوصاية

ويضم مجلس الوصاية ثلاث فئات من الأعضاء : أعضاء مجلس الأمن الدائمين ، وأعضاء الدول التي تتكفل بشئون الأراضي الموضوعة تحت الوصاية وعدد متساو من الأعضاء المنتخبين من بين الدول الأخرى . وبهذا يمكن أن يتغير عدد الأعضاء في هذا المجلس تبعاً لتطور الوصاية .

(هـ) محكمة العدل الدولية

ولقد خلفت محكمة العدل الدولية المحكمة الدائمة للعدالة الدولية وهي « الجهاز

القضائي الأمامي للأمم المتحدة» وتكون هذه المحكمة من خمسة عشر قاضيا، تنتخبهم الجمعية العمومية ومجلس الأمن لمدة تسعة أعوام ومقرها لاهاى .
وتصدر هذه المحكمة آراء استشارية تلبية لطلب الجمعية العمومية أو أى هيئة أخرى، إلا أن هذه الآراء تكون غير ملزمة لمجلس الأمن، وهى تفض المنازعات القضائية بين الدول، وذلك بإصدار أحكام ملزمة .

(و) السكرتارية

وتعتمد السكرتارية بأعمال المنظمة الإدارية. والسكرتير العام الذى تنتخبه الجمعية العمومية لمدة خمس سنوات بتوصية من مجلس الأمن ليس رئيسا إداريا فصص ولكنه شخصية سياسية تستطيع أن تترك أثرا شخصيا هاما فى داخل منظمة الامم المتحدة وأمام الحكومات الأجنبية، وقد شغل هذه الوظيفة المسيو تريجفلى (الرويجى) من أول فبراير سنة ١٩٤٦ إلى ١٠ إبريل سنة ١٩٥٣ كما شغلها (المسيو داج همرشولد السويدى منذ ١٠ إبريل سنة ١٩٥٣) (وأعيد انتخابه فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٧) .

(ز) الهيئات الخاصة

وترتبط الهيئات الخاصة بالتعاون بين الحكومات فى المجال غير السياسى بمنظمة الأمم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى وليس من الضرورى أن تضم هذه الهيئات نفس الدول الأعضاء، كما هو الحال فى هيئة الأمم، ويزداد عددها باطراد وتسمح لها صفتها الفنية بأن تضم بلادا مستقلة لم تقبل بحد هيئة الأمم لختلف الأسباب .

ويحتوى تكوين هذه الهيئات فى أغلب الاحيان على جمعية أو مؤتمر، حيث يعقد ممثلو جميع الدول الأعضاء مجلسا تنفيذيا على نطاق ضيق وسكرتارية أو مكتب، ولم تتخذ هذه الهيئات نيويورك مقرا لها وإنما اتخذته فى بلاد مختلفة . وتصدر قراراتها بالإجماع مما يعطى لعملها الفنى أهمية

أكثر جدوى، إلا أن البلاد الأقل أصواتا تستطيع أن ترفض دائما تطبيق هذه القرارات .

وبعض هذه الهيئات بصور أشكالاً جديدة هيئات قديمة : اتحاد البريد الدولي في برن (المنشأة في ١٨٧٥)، والهيئة الدولية للعمل في جنيف (التي خلفت المكتب الدولي للعمل المؤسس سنة ١٩١٩)، والاتحاد الدولي للمواصلات التلغرافية والتليفونية (١٩٣٢) بجنيف .

وقد أنشئت هيئات كثيرة أخرى منذ قيام الحرب كمنظمة التموين والزراعة (١٩٤٥ روما)، والمؤسسة المالية (١٩٤٥ واشنطن)، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (١٩٤٦ باريس) وهيئة الطيران المدني الدولي (١٩٢٧ مونتريال)، والهيئة الدولية للصحة (١٩٤٨) وهيئة الأرصاد الجوية العالمية (١٩٥٠ جنيف)، والشركة العالمية الدولية (١٩٥٦ واشنطن) والوكالة الدولية للطاقة الذرية (١٩٥٦ فينا)، والهيئة الاستشارية بين الحكومات للملاحة البحرية (١٩٤٨ لندن) وما زالت الهيئة الدولية للتجارة قيد البحث .

ومع هذا فإن عددا كبيرا من هذه الهيئات يحتفظ بطابع استقلالي تام ولا يرتبط بهيئة الأمم المتحدة، ومن بين هذه الهيئات نذكر أهمها وهي : بنك النظم الدولية والوكالة المتحدة للإصلاحات، والجمعيات الدولية للمواد الأولية (السكر والقصدير والقمح) والمكتب الدولي للمكاييل والموازين، والجمعية المركزية للسلاح في الرين، والمكتب الدولي للرفق بالحيوان، والجمعية الدولية لصيد الحوت، إلى غير ذلك من الهيئات .

تحول التوازن في داخل الهيئة

إن الأجهزة المختلفة التي تعمل في داخل هيئة الأمم المتحدة لم تتخذ الطريق الذي رسمه لها واضعو الميثاق، فلقد أدى مجرى الحوادث إلى تحول عميق في الدور الخاص لكل منها، فبدلاً من مجلس الأمن الذي أصابه اختلاف الدول الكبرى بالشلل أصبحت الجمعية العمومية هي المحرك للهيئة، وإنها لتضع بسبب تكوينها نفس المشكلات المتعلقة بمقاومة الاستعمار ومساعدة الدول النامية في الحل الأول من الاعتبار .

وأنحاد الدول المنتصرة للدفاع عن السلام وتنظيمه لم يسمر في الواقع مدة طويلة بعد التضامن الذي خلقته الحرب بين هذه الدول، ومن سنة ١٩٤٦ كان العداء الروسي الأمريكي يزداد وضوحاً في جميع المجالات، وأصبح في سنة ١٩٤٧ مكشوفاً لدرجة أنه كان يندرز بنشوب حرب في سنة ١٩٤٨ أثناء حصار برلين ولقد أدى هذا العداء فعلاً إلى حرب كوريا في سنة ١٩٥٠

ولقد وضع اختلاف الدول الكبرى حداً للإدارة الدولية وبعد فشل مؤتمر الفرصة الأخيرة « لندن - نوفمبر - ديسمبر سنة ١٩٤٧ » توقف مجلس وزراء الخارجية عن الاجتماع ولم يكن تنظيم النزاع الدولي الثاني قد تم بعد، وقد استغرق توقيع معاهدات السلام مع إيطاليا، والمخاريق الألمان ثمانية عشر شهراً إلا أنه كان من المستحيل التغام مع ألمانيا، فقد ظلت مقسمة مثل كوريا، وقد أخرجت المعونات الروسية لمدة عشر سنوات توقيع معاهدة الدولة التسوية، وعقد الفرييون صلحاً متفرقاً مع اليابان في سنة ١٩٥١.

وقد ظهر هذا الخلاف بين الكتلتين في الحال في نطاق هيئة الأمم المتحدة وكانت الدول المتحدة تتمتع بأغلبية مؤكدة في الجمعية العمومية بفضل تأييد أمريكا

اللاتينية لها، إلا أن الاتحاد السوفيتي الذي كان دائماً في صفوف الأقلية قد استخدم في مجلس الأمن حق الاعتراض (الفيتو) ابتداء من أول مارس سنة ١٩٤٦، وذلك في جميع المسائل تقريباً (عدداً ما كان منها متعلقاً بآندونيسيا وفلسطين) .

ولقد أتاح التخلف المقصود وحده لممثل السوفييت (احتجاجاً على الإبقاء على ممثل الصين الوطنية) بمجلس الأمن في ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٠، أن يوصي الدول الأعضاء بمعاونة كوريا الجنوبية التي كانت تعرضت لهجوم من جانب كوريا الشمالية، بيد أن يد المجلس لم تلبث أن شلت من جديد عندما عاد المندوب السوفيتي واحتل مكانه ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٥٠ .

اتساع دور الجمعية العمومية :

ولقد كان من الطبيعي في هذه الظروف أن تعمل الجمعية العمومية نتيجة للدفع الأمريكي على تطوير اختصاصاتها، وأنشئت في سنة ١٩٤٧ لجنة فرعية أو «الجمعية العمومية الصغيرة» وكانت تعقد بين الفترات المحددة لجلسات الجمعية العمومية وتدعوها في وقت الحاجة إلى الاجتماع، بيد أن تبني القرار المسمى «اتحاد المحافظة على السلام» في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠ منح الجمعية العمومية سلطات جديدة «إذا لم يستطع مجلس الأمن نتيجة لنقص الأغلبية أن ينهض بأعبائه الأساسية في المحافظة على السلام والأمن الدوليين، فيتعين على الجمعية العمومية أن تبحث المشكلة فوراً كي تقدم التوصيات الخاصة لأعضائها — بالنسبة للإجراءات التأديبية الواجب اتخاذها، بما في ذلك استخدام القوات المسلحة للمحافظة أو إعادة السلام والأمن الدوليين» .

ولقد اعترض الاتحاد السوفيتي عبثاً على ملاءمة هذا القرار مع الميثاق، ومنذ هذا التاريخ استطاعت الجمعية العمومية أن تحمل على مجلس الأمن عندما يدب الخلاف بين البلاد الكبرى ولقد شكلت لمعاونة المجلس في هذه المهمة الجديدة لجنة مراقبة للسلام ولجنة للإجراءات الجماعية .

ولقد طبق فعلاً هذا الإجراء الجديد، إذ استسكرت الجمعية بعد الاعتراض

السوفيتي في مجلس الأمن في أول فبراير سنة ١٩٥١ التدخل الصيني في كوريا، وبعد أن استخدمت فرنسا وبريطانيا حقهما في الاعتراض في المجلس، قامت الجمعية العمومية باستكثار حملة السويس، كما أنها استكثرت في ٤ نوفمبر التدخل الروسي في هنغاريا وذلك إثر استخدام روسيا السوفيتية لحقها في الاعتراض .

ولما كانت الجمعية العمومية تصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة لثلاثي الأصوات فإن الدولة الكبرى التي تستطيع أن تحجم بما لها من حق الاعتراض قراراً أصدره المجلس، لم تعد تستطيع تحجيمه بعد ذلك في الجمعية العمومية عندما تكون في جانب الأقلية .

ولقد كان من آثار ما أصيب به مجلس الأمن من شلل، أن أُنشئت للجمعية العمومية الفرصة كي تلعب دوراً عملياً ذا أثر جدير بالتقدير في مجال المحافظة على السلام، كما اتسع نفوذها وازدادت زيادة مضطردة، وخصوصاً في المسائل التي تتعلق بالمستعمرات، وذلك على الرغم من أن الميثاق قد حدد صراحة مجال اختصاص كل دولة.

ومع هذا فإن الجمعية العمومية كانت قد تبنت شيئاً فشيئاً اختصاصات مجلس الوصاية، في حين أنها لا تستطيع أن تقوم بحكم تكوينها نفسه بضمان المحافظة على الحياد كما كان يقوم مجلس الوصاية.

أهمية البلاد الأفريقية الآسيوية:

ويتغير تكوين الجمعية العمومية وتوازنها السياسي في نفس الوقت وذلك بدخول أعضاء جدد، وعلى الأخص الأعضاء غير الغربيين، الذين يتجهون بهيئة الأمم المتحدة اتجاهها جديداً .

وقد كان أعضاء هيئة الأمم المتحدة الأصليون الذين اشتركوا في مؤتمر سان فرانسيسكو وقعوا ميثاقه ٥١ عضواً . وكان المعسكر السوفيتي يضم الاتحاد السوفيتي الذي يحوى الجمهوريات الروسية وأوكرانيا (ولقد حصل ستالين على مقعد لكل من هاتين الجمهوريتين اللتين لم يكن لهما مع هذا سيادة خارجية

مستقلة) وتشكولوا كيا وبولونيا ويوجوسلافيا .

وكانت الولايات المتحدة تستطيع الاعتماد على أغلب الجمهوريات اللاتينية الأمريكية . الأرجنتين والبرازيل وموليفيا وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وكوبا وجمهورية الدومينيكن والأكواتور ولفادور وجواتيمالا وهاتن وهندوراس والمكسيك ونيكاراجوا ونيامابارجواي وبيرو وإيراجواي Uruguay وفنزويلا، كما أنها كانت تستطيع أن تعتمد على نقص الدول الآسيوية والأفريقية كالصين الشعبية والفلبين وليبيريا .

ولم يكن يمثل أوروبا الغربية سوى بريطانيا العظمى وفرنسا وبلجيكا والدانمرك ولكسمبورج والروبيج واليونان وتركيا، وكان من الممكن أن يشد أزرها بعض جلال الدومنيون البريطانية كاستراليا ونيوزيلاندا واتحاد جنوب أفريقيا وكندا . ولقد سبق للهند ومصر والحبشة وإيران والعراق ولبنان والسعودية وسوريا أن كونت في جانب آخر جماعة منعزلة .

ولقد حالت الضغائن بين الشرق والغرب بسبب استخدام حق الاعتراض في مجلس الأمن دون قبول أعضاء جدد، وذلك لمدة طويلة ثم قبلت الأفغانستان وأيسلاندا والسويد وسيام في نوفمبر - ديسمبر سنة ١٩٤٦ أما في ١٩٤٧ فقد قبلت الباكستان والبنين ، وفي سنة ١٩٤٨ - قبلت بورمانيا Birmanie وإسرائيل في سنة ١٩٤٩ .

وقد دعا الأمر أن ينتظر مجلس الأمن حتى ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥ كي يتم الاتفاق على قبول ست عشرة دولة بعد خلاف طال مداه وكان الاتحاد السوفيتي قد نال الموافقة على دخول ألبانيا وبلغاريا وهنغاريا ورومانيا وقد قبل عن البلاد الغربية النمسا وإيطاليا وإيرلاندا والبرتغال وأسبانيا وفنلندة وقد استعادت أوروبا بهذا العدد مكائتها في تمثيل مناسب، إلا أن المجموعة العريضة الآسيوية كانت ذات قوة متزايدة باضمهم الأردن وسيلان ونيبال وليبيا وكبوديا ولاوس .

تم قبلت عضوية مراکش وتونس والسودان واليابان في سنة ١٩٥٦، كما قبلت غانا والملايو في سنة ١٩٥٧، وقبلت غينيا في سنة ١٩٥٨ .

ولقد سميت سنة ١٩٦٠ بحق السنة الإفريقية إذ قبل بالهيئة فيما عدا قبرص سبع عشرة دولة أفريقية وهى الصومال والكونغو والكامرون والسنگال والسودان (مالى) ونيجريا وساحل العاج وفولتا العليا وداهومي والكونجوالفرنسية سابقا وجمهورية وسط أفريقيا (أونجى شارى) وتشاد وجابون ومدغشقر والكنجى البلجيكى سابقا ونيجريا وموريتانيا .

وبلغ عدد الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة بذلك مائة دولة منها ٤٦ دولة أفريقية آسيوية، وستحصل حوالى عشر دول من البلاد الإفريقية أيضا على استقلالها فى المستقبل القريب وتعتبر أعضاء فى المنظمة العالمية .

ومن بين الدول التى لم تدع للانضمام لهيئة الأمم دولتا ألمانيا ودولتا كوريا ودولتا الفيتنام ومنغوليا الخارجية فقط ولقد رفضت سويسرا عضوية الهيئة أما فيما يتعلق بالصين فلا زالت ممثلة بالحكومة الوطنية لفرموزا، وترفض الولايات المتحدة منذ أكثر من عشرة أعوام قبول حكومة بكين الشيوعية .

وعلى هذا فقد أصبح الميل نحو التدويل أمرا يطالب به الجميع، وقد سمح الآن لجميع الدول المستقلة أن تحصل على عضوية الهيئة دون شرط آخر، بل يتنافس الدول الأعضاء على قبولها فى الحال .

إلا أن المادة الرابعة من الميثاق تنص على أنه «يمكن أن تصبح عضواً فى هيئة الأمم المتحدة كل دولة محبة للسلام، تقبل ما يفرضه الميثاق من التزامات على أن تحكم المنظمة على قدرتها بالوفاء بما تمهدت بالقيام به من التزامات» .

وفى الحقيقة فإن أياً من هذه الامتيازات لم توضع موضع التنفيذ؛ إذ أن كثيراً من الدول التى قبلت أخيراً قلما تحترم المبادئ الديمقراطية، وإذا تمز أن يطلب من الدول المرشحة للعضوية بلوغ مستوى معين من الثقافة والثروة لا يقل عن المستوى المطلوب من الناخبين فى إطار الاقتراع العام؛ فإنه يجب أن يكون

من الممكن على الأقل فرض فترة معينة يبلغون فيها مبلغا كافيا من النضج ، كما هو الحال، بفرض حد أدنى لسن المواطنين الذين لهم حق الانتخاب ، وفي المنظمة التي تهدف إلى العمل وفقا للقواعد الديمقراطية، ما تزال الديمقراطية التحريرية حتى الآن أقل عدداً من سواها .

والدول الآسيوية والأفريقية التي حصلت أخيراً على استقلالها، وما يزال تطورها الاقتصادي السياسي تطوراً ضئيلاً، تكون في الجمعية العمومية أكبر مجموعة، وهي موضع التنافس بين الكتلتين الكبيرتين ، فالاتحاد السوفيتي يعمل على أن يستخدم هذه المجموعة، والولايات المتحدة في حاجة إليها للحصول على الأغلبية المطلقة أي أغلبية الثلثين، ومن هنا ظهرت محاربة الاستعمار والنفوذ الأوروبي التي كانت كثيراً ما تثار في داخل هيئة الأمم المتحدة .

تأثير البلاد الصغرى :

إن الدول الصغرى التي نالت أخيراً استقلالها، والتي تضاعف عددها في هيئة الأمم المتحدة، قد زادت الصفة التي تتمتع بها المنظمة غرابة، إذ أنها بفضل مبدأ المساواة المطلقة للدول تتساوى مع الدول الكبرى (فألمند ٣٨٠ مليون نسمة) والولايات المتحدة (١٧٠ مليون) ليس لها غير صوت واحد، شأنها في ذلك شأن ليبيا (٥٠٠.٠٠٠ مليون) وأيسلندا (٢٠٠.٠٠٠ نسمة) ولاوس (٨٠٠.٠٠٠ نسمة) .

وما يلفت النظر، أنه بمائة وثمانين مليون نسمة تتمتع البلاد الأمريكية اللاتينية بعشرين صوتاً وتتمتع البلاد الإسلامية بستة عشر صوتاً نظير ٢٢٠ مليون نسمة، وإذا أضفنا الأعضاء غير الأوروبيين ويبلغ عددهم الأربعين بلداً وتعداد سكانها أقل كثيراً، فالتأثيرات التي تتمتع بها تلك العشرين صوتاً لمائتين وثمانين من السكان، وهذا فإنه من الأفضل وجود نظام تمثيلي معدل بعدد الأصوات يختلف من بلد لآخر تبعاً لأهمية عدد سكانه وأهمية موارده . إلا أن هذا النظام لا يتعاوض مع مبدأ المساواة بين الدول فحسب، ولكنه مع ذلك لا يعطي للبلاد الغربية الضمان الكافي

ولو الصين الشيوعية، في الوقت الحاضر، قد قبلت في هيئة الأمم المتحدة ، فإنه لن يكون فيها إلا مقعد واحد (٦٥٠ مليون من السكان) وكان النظام التناحي يطيها كما يطي الهند في الهيئة مركزاً مرموقاً.^(١)

ولقد عمل الميثاق على علاج المساواة بين الدول بأن أعطى للدول الخمس الكبرى حق الاعتراض (الفيتو). وإن ما منى به مجلس الأمن من ضعف لصالح الجمعية العمومية هو الذي خفف حدة التفرقة بينها ، ولا غنى للدول الصغرى عن تكوين أغلبية الثلثين ، وقد تستطيع هذه الدول أن تعرض بطريقة نظرية بما صدر من قرارات على الدول الكبرى، وذلك عن طريق هيئة الأمم المتحدة حيث لا تستطيع ذلك لضعفها الحربي والاقتصادى .

وتسير الأمور في الواقع ببساطة أكثر، فالدول الكبرى تكون لنفسها عملاء من بين الدول الصغرى (أمريكا اللاتينية عميلة للولايات المتحدة والبلاد المناصرة للاتحاد السوفيتي عميلة له) وذلك لزيادة عدد أصواتها . غير أن البحث نفسه عن هؤلاء العملاء قد يؤدي إلى تشتيت أصوات البلاد الأفريقية الآسيوية، والتسابق على محاربة الاستعمار ، وذلك على حساب الدول الأوروبية (فرنسا وهولندا وبلجيكا) .

(١) هذه هي الاحصاءات التي كانت قد عملت أثناء تأسيس هيئة الأمم المتحدة .

الطابع الحالي لهيئة الأمم المتحدة

لقد أدت تغيرات التوازن في داخل منظمة هيئة الأمم إلى النتائج الآتية :-

تأكيد مبدأ الأغلبية

تتخذ الجمعية العمومية في مجال المحافظة على السلام وهو أكثر المجالات أهمية قرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء، وهي في هذا تسلك سبيل حكومة دولية، وعلى الأقل في النطاق الذي تقبل فيه الدول تطبيق هذه القرارات (حينما تكون قرارات مجلس الأمن ملزمة). وليست هيئة الأمم في حاجة إلى موافقة الدول الكبرى بالإجماع، وقد يبدو هذا قوياً لتنظيم الدولي على ما تتمتع به الدول الكبرى من مكانة خاصة، ولكنه ينبغي كذلك أن تبحث بإمعان ما يعنيه هذا الأمر.

تقوية وضع الدول الصغرى

إن الدول الصغرى والبلاد التي تحررت أخيراً وهي في ازدياد عددي مضطرد، لتشعر بما اكتسبته من قوة هائلة بالنسبة للبلاد الكبرى التي لم يعد يحيطها حقها في الاعتراف، وهيئة الأمم المتحدة - وقد ظلت عشرة أعوام تحت نير الدول الكبرى - لنيل إلى أن تكون تحت سيطرة الدول الصغرى ذلك لأن تكوين الهيئة بتلامع مع مساهمتها لهذه الدول.

ضعف وضع الدول المتوسطة

لم يكن ما أصاب الدول الكبرى من وهن بدرجة واحدة، فلقد قاومت الدولتان

الكبيرتان هذا الضعف بالنسبة لأن هيئة الأمم كان يستحيل عليها أن تعترض إرادة أغلبية أعضائها على الولايات المتحدة والاتحاد الروسي السوفيتي دون أن تعرض العالم لحرب عامة ، وعلى ذلك فلم يكن هناك في الواقع غير دولتين لا تستطيع الهيئة عمل شيء إزاءهما، ولا تزال هاتان الدولتان عملياً بمنع مما اتخذته الهيئة من قرارات، في حين أنها يمكن أن تعرض هذه القرارات على بريطانيا العظمى وفرنسا (كما حدث ذلك في العدوان الثلاثي على قناة السويس وفي مفاوضات سرا كس وتونس والجزائر) وهاتان الدولتان المتوسطتان قوة قد تضطران إلى الإذعان لقرارات مجلس الأمن رغم مالهما من حق الاعتراض في مجلس الأمن ، هذا إذا كان اتفاق الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أو امتناع أحدهما يسمح بإداتها في الجمعية السومية بأغلبية الثلثين .

خصائص مقاومة الاستعمار والتفوذ الأوروبي

تعمل الدولتان الكبيرتان على استخدام هيئة الأمم في الأغراض السياسية وهي من أجل ذلك تسعى إلى أن تجذب إليها الأغلبية في الجمعية العمومية . وكانت الولايات المتحدة في بداية الأمر تضمن في الجمعية أغلبية تلقائية، وذلك بفضل بلدان أمريكا اللاتينية والبلاد الأوروبية والكمونولث، كما استطاعت أيضا أن تجلب من هيئة الأمم المتحدة أداة لسياستها في مقاومة التوسع السوفيتي ، وكان للأقلية الداعمة التي لازمت الاتحاد السوفيتي أن دفعته إلى مضاعفة استخدام حقه في استعمال (الفيتو) كي يدافع عن مصالحه ويشل حركة هذه المنظمة التي تقوم على الدور البورجوازية .

والولايات المتحدة رغم كونها الآن المحرك لنقل اختصاصات المجلس إلى الجمعية العمومية لتفادي حق الاعتراض السوفيتي، فإنها لا تمنح بأغلبية تلقائية في الجمعية، ويلزمها بلوغ أغلبية الثلثين أن تكسب أصوات البلاد الإفريقية الآسيوية، ويجب عليها التوسع في هذا السبيل حتى لا يعمل الاتحاد السوفيتي على الحيولة دون تكوين هذه الأغلبية حولها، وحتى لا تضطر إلى التنافس لاجتذاب الدول العتيقة إليها .

والولايات المتحدة إذ ترغب في تدعيم سياستها في هيئة الأمم ، وفي أن تحصل دائماً على تأييد هذه الهيئة التي ترى فيها لسان صدق للرأى العالمى، ووعبتها في أن تكون لها بمثابة عضد دولى ، فإنها تجد نفسها مدفوعة إلى أن تساعد حركة مقاومة الاستعمار ، وهى الحركة التي تنقسمها أغلبية الأعضاء في الجمعية ، وهى تفعل ذلك رغم ما تخاطر به من إثارة غضب الحلفاء الأوروبيين .

(ب) عمل هيئة الأمم المتحدة

إنه لمن الصعب أن نلم إلماً شاملاً بجميع أعمال هيئة الأمم نظراً لما تتصف به الهيئة نفسها من الطموح، وهذا يجعلها تمس جميع المجالات وكذلك نظراً - لتعدد النواحي التي تدور فيها ، لاسيما وأنها لا تكون سلطة تختلف عن سلطة الدول الأعضاء ، إلا أنها الميدان الذي تتلاقى فيه مختلف السياسات القومية سواء تناسقت هذه السياسات أو تعارضت . « وهيئة الأمم المتحدة هي الإطار الذي تتم المفاوضات بين جدرانه، والمثير الذي يفصح عن الرأى العالمى بقدر ما يكون له من وجود، وهو الذي يؤثر في الدول التي لم تكن قد حددت مكانها بعد غير أنه بالنسبة للقوى السياسية فلمن الهيئة ما تزال كما هي خارج نطاق الدول التي تكون فيها أعضاؤها » (بول روتر) . وإنه لمن الصعب أيضاً تقدير الدور الخاص الذي تقوم به الهيئة خارج نطاق هذه الدول حيث أن هذا الدور لا يتعدى كونه أحد العوامل التي تشترك فيها تمر به مشكلة ما من تطور .

وإنه لمن الدقة قياس عمل هيئة الأمم المتحدة بقدر قياس ما لاجراءاتها من تعقيد يبلغ منتهاه .

والهيئة « تجمع بين المناقشات العلنية في جلسات عامة وبين عمل اللجان المحدودة العدد الذي يتطلب الصبر والأناة، وبين تنظيم المبعوثين المختصين وتعاون الشخصيات التي تمتع بنفوذ دولى، وبين المحادثات الخاصة التي تتم تحت إشراف السكرتير العام » (دى سينز). وتستطيع المنظمة أن تتخذ (قرارات) ملزمة، ولكنه نادراً ما تستطيع الحصول على اتفاق تام بين جدرانه . ويتم أكثر عملها عن طريق

(التوصيات) التي لا يكون لها صفة الإلزام، إلا أن مضمونها يكون مع الحقيقة إذا عبرت عن رأى الأغلبية العظمى. وأخيراً فالمشكلات تثار من جلسة إلى أخرى، وحتى إذا لم يتخذ فيها أى قرار فإن مجرد درجتها فى جدول الأعمال، أو حتى مجرد التهديد بدرجتها، يكون عملاً سياسياً لا يمكن إغفاله .

وإنه لمن الممكن أن يميز بين الميامين المختلفة التى تمارس فيها الأمم المتحدة عملها فى المحافظة على السلام، مشكلة الشعوب غير المستقلة، والشعوب النامية، والعمل الاقتصادى والاجتماعى .

المحافظة على السلام

إن المحافظة على السلام تعد المهمة الأساسية لهيئة الأمم المتحدة ، وذلك تبعاً لنص الميثاق — فالحرب ممنوعة بين الدول الأعضاء، واستخدام القوة أمر محرم (إلا في حالة الدفاع الشرعى) فيما إذا مست سلامة أراضي دولة أو استقلالها السياسى أو إذا عاق الأهداف التى ترمى هيئة الأمم إلى تحقيقها، ويجب على المنظمة الدولية أن تتدخل لتسوية الخلافات سلمياً، وإيقاف العمليات الحربية فى حالة وقوع اشتباك، وذلك كي تستطيع بما لها من قوة، القيام بعمل تأديبى ضد المعتدى .

ولقد حققت هيئة الأمم للتحدة فى محيط القانون الدولى إصلاحاً هائلاً بأن أدرجت محكمة العدل الدولية ضمن دولاب العمل فى المنظمة، وبكفل مجلس الأمن ضمان تنفيذ القرارات، ومن ناحية أخرى فإن لجنة القانون الدولى التى أُنشئت فى سنة ١٩٤٧ فى الجمعية العمومية ، قد قامت بمجهود عظيم فى سبيل تقنين القواعد القانونية (قانون الجرائم ضد السلام — تعريف العدوان — قانون المياه الإقليمية وأعلى البحار — مؤتمر الأمم المتحدة الذى انعقد فى سنة ١٩٥٨ ثم فى سنة ١٩٦٠ بمدينة جنيف والذى لم يستطع حينئذ تحقيق الاتفاق على اتساع مجال المياه الإقليمية) .

ولكن هذا التقدم قد ظل تقدماً نظرياً حيث ظل قضاء محكمة العدل الدولية غير ملائم ، لا تخضع له الدول إلا بمحض اختيارها ، وعند المنازعات البسيطة فقط، (وذلك كحماية المصالح الاقتصادية للبلاد التابعة لها) . كما أنها لا تنظر فى المنازعات

السياسية بمعنى أنه لا توجد عدالة دولية ملزمة للمنازعات .
وعندما ينظرها مجلس الأمن والجمعية العمومية فإنما يفضل فيها تبعا لمبادئ
سياسية ، وليست مبادئ قانونية ، وفي النهاية فإن الجمعية العمومية لم تأخذ في اعتبارها
ماقامت بها اللجنة القانونية الدولية .

ولقد أثبتت هيئة الأمم المتحدة في مجال التنظيم السلمي للخلافات نشاطا ملحوظا ،
ففي أعقاب الحرب قلت المنازعات التي كانت تثار في داخل المنظمة ، ولا يدخل في عمل
المنظمة أن تقضى في الموضوع أو أن تصدر حكما (إلا فيما يتعلق بالنزاع الذي يرفعه
الطرفان بمحض اختيارهما أمام محكمة العدل الدولية) وإنما عملها أن تقترح عناصر
التسوية على كل من طرفي النزاع ، والوسائل التي تستخدمها الهيئة في هذا الشأن
تختلف اختلافا يينا ، فمن فخص النزاع إلى التحقيق إلى التوصية بإجراء أو بتسوية ما ،
وقد تنشئ في كثير من الأحيان لجانا تكميلية لبتاح لها متابعة تطورات المشكلة
(كـلجنة المصالحة في قضية فلسطين ولجنة ليبيا والبلقان وكوريا) وقد أرسل
المراقبون لضمان احترام الهدنة (في فلسطين وكشمير) وفي سنة ١٩٥٧ تدخلت
القوة المسلحة لهيئة الأمم المتحدة وذلك على أثر مشكلة السويس بين إسرائيل
ومصر لتجنب المنازعات المحلية ، وفي سنة ١٩٦٠ تدخلت في الكونغو لمنع الحرب
الأهلية ولتجنيب التدخل المسلح لحيوش الدول الكبرى .

ولكنه من الواجب أن يقبل الأطراف أصحاب الشأن عناصر التسوية التي
تقترحها الهيئة ، ولا يوجد ما يرغمها على قبول ذلك إلا ما للدوافع السياسية الخارجية
عن هيئة الأمم من آثار .

وفي إطار العمل الإلزامي نجد أن هيئة الأمم المتحدة مزودة بوسائل هائلة
بفضل الميثاق ، إذ يستطيع مجلس الأمن في حالة التهديد الذي يتعرض له السلام ،
أو في حالة خرق السلام ووقوع عدوان أن يقصر باعتباره هيئة دولية ، ويتخذ
بأغلبية الأصوات قرارات ملزمة لجميع الدول الأعضاء ، تبدأ من فرض عقوبات
اقتصادية إلى اتخاذ عمل عسكري إجماعي .

وفي الحقيقة كان ماهيئة الأمم المتحدة من قوة ملزمة، يصطدم بعدة عقبات منها : —

(١) أن مامر به مجلس الأمن من شلل قد أحال مسؤوليته في المحافظة على السلام إلى الجمعية العمومية، غير أنها لا تستطيع إلا أن تعطى توصيات دون إصدار أوامر، وليس هناك تعهد أخذته الجمعية على نفسها بالتدخل، ولم تلزم حتى بضمان تدخلها، ولا تطبيق التوصيات، إلا بالقدر الذي ترغب فيه الدول .

(٢) لم يحدد بعد مفهوم كلمة العدوان، وقد ترك ذلك لتقدير مجلس الأمن أو الجمعية العمومية، ومن هنا تضح أهمية الاعتبارات السياسية ، ولقد ظل التعريف الأساسي للعدوان لدى هيئة الأمم المتحدة هو استخدام القوة . على أنه توجد سبل أخرى للاعتداء على سيادة البلاد ومصالحها الحيوية . ولقد اعتبرت هيئة الأمم المتحدة الدول الآتية دولا معتدية . كوريا الشمالية في سنة ١٩٥٠ ، الصين الشعبية في سنة ١٩٥١ وذلك بسبب تأييدها لكوريا الشمالية ، وبريطانيا العظمى وفرنسا وإسرائيل في سنة ١٩٥٥ بسبب اعتدائها على مصر، والاتحاد السوفيتي في سنة ١٩٥٦ بعد سحق الثورة الهنغارية .

(٣) لا توجد قوة دولية تحت تصرف هيئة الأمم، والاتفاقات العسكرية التي يجب أن تحدد كل ما يتعلق باستخدام قيادة الأمم المتحدة للقوات القومية التي تشارك بها كل دولة — لم يقدر لها أن تتم بسبب معارضة الاتحاد السوفيتي لا اتخاذ القواعد العسكرية ولحق القوات الدولية في المرور بجميع الدول . . . وإنه إبان حرب كوريا كان الجيش الأمريكي يدير العمليات الحربية جميعها . وكانت الدول الأخرى لتساهم إلا بنصيب ضئيل في ذلك . وكانت القوة المسلحة التي شكلت بناء على طلب الجمعية العمومية أثناء أزمة السويس تمثل القوة الدولية الحقيقية ، وكانت

تكون من فرق ساهمت بها دول صغيرة لم يكن لها بالتزاع شأن كبير ، إلا أن هذا الأمر نفسه كان سببا في النيل من أهميتها ، وفي جعلها بصفة خاصة ذات قيمة رمزية ولم يكن انسحاب القوات الفرنسية والإنجليزية والإسرائيلية يسبب هذه القوات الدولية ، إنما كان ذلك بسبب الضغط الروسي الأمريكي . أما الأمر في الكونغرس فقد كان يتعلق فقط بمنح الحرب الأهلية بين القبائل . . وكانت أغلب الفرق الدولية من بين الفرق التي اشتركت بها الدول الأفريقية .

وفي هذه الظروف فإن الحساب الحاسي لأعمال هيئة الأمم في مجال حفظ السلام ، يبدأ غيبيا للآمال .

وقد اشتركت المنظمة في إيقاف النزاع المسلح والمتابعة بالمودة إلى السكينة والهدوء ، بأن أوضحت ما لاستخدام القوة من صفات شائنة ولكن كان هذا فقط وفي أغلب الأحيان بالقدر الذي يتلاءم فيه عملها مع (تطوير الحوادث) .

ولقد كانت هذه الحالة بآندونيسيا وفلسطين وكشمير والسويس ، أما فيما يتعلق بغض المتنازعات نفسها ، فإنه نادرا ما كانت تقبل اقتراحات هيئة الأمم ، إذ عجلت خطة تقسيم فلسطين التي أيدها الجمعية العمومية في (٢٧ نوفمبر ١٩٤٧) بوقوع الحرب كما أن تدويل بيت المقدس (أورشليم) الذي قرره الجمعية العمومية في (٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧) قد قوبل من العرب وإسرائيل على السواء بالرفض ، ولم تلتفت مصر للأمر الذي أصدره مجلس الأمن (أول سبتمبر سنة ١٩٥١) حيث أعلن السماح للسفن الإسرائيلية بعبور قناة السويس . ولقد ضربت الهند عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن بضم كشمير إليها في سنة ١٩٥٧ - بعد إجراء الاستفتاء في هذا الأمر . ولقد نجحت هيئة الأمم المتحدة في الكونغرس بتدخلها ، الأمر الذي لم يعط الدول العظمى فرصة للتدخل الذي كان يمكن أن يؤدي إلى أزمة كبرى .

واختلاف تأثير عمل هيئة الأمم المتحدة ، يرجع أساسا إلى تعلق الأمر بالدولتين الكبيرتين أو عدم تعلقه بهما، وإنه لمن المستحيل أن يتخذ أى إجراء ضدتهما. وحتى لو كان حق الاعتراض لا يحصى هاتين الدولتين فإنهما تتمتعان بقوة لا يفكر أحد معها فى اتخاذ أى عمل ملزم لهما وإلا أدى الأمر إلى خطر الحرب العالمية . ولقد خرجت منطقة النفوذ السوفيتى بانتظام من نطاق أى عمل من أعمال هيئة الأمم المتحدة وذلك برغبة الروس . ولقد استخدم الاتحاد السوفيتى حق الاعتراض (Veto) فى سنة ١٩٤٧ لىكى يجنب ألبانيا أن تكون موضع الاتهام فى مسألة مناجم مضيق كورفو ، ولحماية يوغسلافيا وبلغاريا وألبانيا من أن تتم بمساعدتها للمتمردين الشيوعيين فى اليونان، وبالنسبة لعدم وجوده بمجلس الأمن للاعتراض على تمثيل الصين الوطنية ، فإنه فى هذه الحالة فقط لم يستطع استخدام حقه فى الاعتراض عند النظر فى مسألة اتهام كوريا الشمالية وفى القرار الذى اتخذته هيئة الأمم المتحدة بتنظيم عمل جماعى ضدها، ولم يستطع الاتحاد السوفيتى فى سنة ١٩٥١ أن يمنع الجمعية العمومية من اتهام الصين الشيوعية بتدخلها فى كوريا ضد قوات الأمم المتحدة وقد عدلت هذه الأخيرة فعلا عن اتخاذ أية إجراء ضدالصين كى لا تتخاطر بوقوع حرب من جانب روسيا، وكذلك لم يضطلع الاتحاد السوفيتى فى سنه ١٩٥٦ أن يمنع الجمعية العمومية من اتهامه بالتدخل فى هنغاريا إلا أنها رفضت أن تسحب قواتها، واعترضت على دخول مراقبى الأمم المتحدة فى الأرض الهنغارية . وكان من الممكن أن يؤدى تطبيق توصيات الأمم المتحدة بالقوة إلى نشوب حرب مع الاتحاد السوفيتى .

وبهذا فإن عمل هيئة الأمم المتحدة لم يكن مبسرا إلا فى العالم الحر، ولم تعمل الولايات المتحدة — كما أنها لم تحاول فى أى وقت من الأوقات — على أن تكون منطقة نفوذها بمنزل عن اختصاص المنطقة (إلا فيما يتعلق بأمريكا الوسطى) بل وعلى العكس من ذلك فقد جعلت الولايات المتحدة من نفسها بطة الميثاق، وأثبتت عمل هيئة الأمم المتحدة فى مؤازرة سياسة محاربة الاستعمار تاركة فى ذلك رأى الأغلبية .

وإذا استئينا الحالة التي تتفق فيها الدولتان الكبيرتان، فإن الضغط الذي تقومون به في هيئة الأمم المتحدة يمكن أن يصبح نافذ المفعول بطريقة لا يمكن مقاومتها، كما كان الحال في مسألة السويس .

ولم تحل مشكلة نزع السلاح بل فرضت نفسها بإلحاح اشتدت وطأته عن ذي قبل ويرجع هذا إلى ما يلقيه سباق التسلح من أعباء على كاهل الاقتصاديات وعلى الخصوص ما يشعه من خوف الوقوع في حرب ذرية طارئة . إلا أن الظروف الحالية تجعل من الصعب أيضا تحقيق هذا التسلح ذلك لأن الجزء الأكبر من القوة العسكرية مركز في أيدي الدولتين الكبيرتين ، كما أن عدم الثقة المتبادل الذي يشيع بين هاتين الدولتين لا يعطى الدول الأخرى فرصة التدخل أو ممارسة أى تحكيم .

ولا يمكن مع هذا أن يقوم نزع السلاح إلا مصحوبا بإقامة الأمن الجماعي الذي تكفله هيئة الأمم المتحدة إلا أن الدولتين الكبيرتين لا تتخالفان عمليا قرارات هيئة الأمم .

والولايات المتحدة لما فضل توجيه الأنظار إلى أهمية مشكلة نزع السلاح إذ مهدت السبيل إلى مفاوضات ما زالت مستمرة منذ أكثر من عشر سنين دون فائدة ترجى ، على الرغم من أنه قد حددت نواح لا يمكن إنغافها لحل هذه المشكلة .

وقد وقعت لجنتا الطاقة الذرية والتسلح (الكلاسيكي) اللتان أنشئتا من سنة ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ في مأزق لا يمكن الخروج منه وذلك خلال سنة ١٩٤٨ . فالولايات المتحدة تؤيد الرقابة الدولية للطاقة الذرية وذلك بعد تهجير القنابل الموجودة (مشروع باريش) في حين أن الاتحاد السوفيتي وقد تأخر في المجال الذري مع احتفاظه بقوات هائلة مسموح بها ، فإنه قد طارض إحصاء الأسلحة التقليدية ، كما عارض إقامة رقابة ذرية على أراضيه . وطلب قبل الموافقة على نزع السلاح أيا كان أن يتم تهجير المخزون من القنابل .

ولم يكن هناك مجال للتحديث في مسألة نزع السلاح نتيجة للحرب الباردة وحرب كوريا . ومع هذا فقد استؤنفت سنة ١٩٥٢ المفاوضات الذرية ونزع السلاح التقليدي، ولقد حلت لجنة واحدة لنزع السلاح تكون من أحد عشر عضوا من مجلس الأمن محل اللجنة السابقة الذرية ونزع السلاح (الكلاسيكية). وفي إبريل سنة ١٩٥٤ قامت لجنة فرعية مقرها لندن وتضم ممثلي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا العظمى وفرنسا وكندا .

وهذه اللجنة الفرعية قد حققت عملا جليلا، فلقد عقدت ١٥٧ اجتماعا في أربع سنوات، ولكنها اصطدمت بالحلاف بين البلاد الذرية والسوفيتية، حيث لم تقبل البلاد الذرية نزع السلاح الذري بغير مراقبة وأيدت تحديد حد أقصى للأسلحة (الكلاسيكية) أما البلاد السوفيتية فكانت تطلب أولا أن يفجر رصيد الفنايل الذرية ولم تقبل دين التخصيص النسبي بديلا، هذا التخصيص الذي يميزها عن غيرها . ومع هذا فقد نجح ما بذل من جهد لتقريب وجهات النظر، وذلك إثر الاقتراحات الفرنسية التي تمت في نوفمبر سنة ١٩٥٣ والتي أوحى بالحطة الفرنسية البريطانية، في ١١ يونيو سنة ١٩٥٤، وهي الحطة التي كانت توحد بين إجراءات المراقبة وبين تخصيص السلاح، وتكشف عن تنفيذ تدريجي لتلك الحطة. إلا أن هذا الاقتراح قد منى بالرفض من الاتحاد السوفيتي .

ولقد قدمت اقتراحات أخرى في خارج نطاق هيئة الأمم المتحدة ، ففي مؤتمر رؤساء الحكومات الأربع المنعقد في جنيف (في يوليو سنة ١٩٥٥) أيد الرئيس أيزنهاور نظاما للتفتيش الجوي المتبادل ، واقترحت بريطانيا العظمى إيجاد منطقة في أوروبا واقعة تحت المراقبة .

ولقد خرجت الحكومات الذرية الأربع في اللجنة الفرعية لنزع السلاح في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٧ على العالم بمشروع يرمي إلى توحيد الإجراءات المتعلقة بالأسلحة الذرية والأسلحة التقليدية والهوض بالخطوات التي تجمع بين الرقابة ونزع السلاح إلا أن المشروع لم يحظ بموافقة الاتحاد السوفيتي . ومن

هذا فقد وافقت الجمعية العمومية هيئة الأمم المتحدة على هذه الخطوة بـ ٥٧ صوتاً ضد ٩ أصوات . وتغيب ١٥ دولة عن التصويت (وذلك في ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٧) .

وحينئذ وجه الاتحاد السوفيتي جهوده نحو توسيع لجنة نزع السلاح طالباً أن يمثل فيها أعضاء هيئة الأمم المتحدة (الاثنان والثلاثون) . ولقد تم هذا في نوفمبر سنة ١٩٥٨ .

وبالنسبة للأعباء التي كانت تثقل كاهل هذه اللجنة وتموئها عن العمل فقد كونت لجنة أخرى من عشرة أعضاء تكون موضع رضا الاتحاد السوفيتي . على أن يتم تكوينها على أسس متوازنة (من الغرب خمس دول هي الولايات المتحدة وبريطانيا ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وكندا — ومن الشرق خمس دول أخرى هي الاتحاد السوفيتي ، ويولونيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ورومانيا ، وبلغاريا) .

وقد اتخذت هذه اللجنة مقرها في جنيف خارج هيئة الأمم المتحدة وهي تقوم بإبلاغ لجنة نزع السلاح بما تقوم به من أعمال إلا أنها لم تتجسس حتى الآن في أن تقرب بين وجهه النظر الغربية (مراقبة قبل بدء نزع السلاح لتحقيق من تنفيذ الفعل) ووجهه النظر السوفيتية (المراقبة المفروضة بعد نزع السلاح) .

وفي نفس الوقت عقد مؤتمران من الدول الثلاث (الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتي) وذلك في جنيف ابتداء من سنة ١٩٥٨ أحدهما لدراسة تحريم الهجوم المفاجيء والثاني لإقامة مراقبة للتفجيرات الذرية التجريبية (التفجيرات التي توقفت فعلاً منذ نهاية سنة ١٩٥٨) ولم يحقق أى اتفاق حتى الآن رغم ما تميل إليه الدول العظمى من (إغلاق النادي الذري) .

ولن يتم عمل أو يتحقق بين الدولتين الكبيرتين اتفاق ما، طالما أنه قد تدخلت المساومات الدوية العظمى في مشكلات نزع السلاح، وعلى أى حال فإننا نستبعد أن تم مراقبة نزع السلاح بالشكل الذى اقترحتة الولايات المتحدة

سنة ١٩٥٤ بواسطة سلطة من الأمم المتحدة لنزع السلاح ولتطوير الطاقة الذرية
لاحتمال أن تكون الأقلية للانحاد السوفيتى .

ونزع السلاح الذى استخدم على الخصوص حتى الآن كوسيلة للدعاية
أو كطريقة للضغط على الخصوم، لن يكون أمرا ممكنا إلا إذا استمادت
الكتلتان قايلا من الثقة، ووجدت المنازعات التى عكرت العلاقات الدولية
طريقا إلى الحل، وقد يكون نزع السلاح أداة للتزيت، بل إنه ليعتبر
سيلا إليه .

مساعدة الشعوب غير المستقلة والبلدان النامية

لقد حصلت هيئة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام على نتائج واهية بسبب بعد الشقة بين الكتلتين، وما يعترى التوازن في المنظمة من تغيرات ترجع إلى ظهور أغلبية من الدول الصغرى المستقلة حديثاً ، التي لم تنه سدد من الناحية الاقتصادية تقدماً كافياً يدفع هيئة الأمم إلى استئناف الصراع ورسم سياسة لمحاربة الاستعمار بطريقة منظمة ، كما تدفعها إلى أن تسجل التقدم الاقتصادي للدول النامية في جدول أعمالها .

وإن الأغلبية التي تناوى الاستعمار لى الأغلبية الوحيدة في الواقع التي توجد فعلاً في الجمعية العمومية وليست المستعمرات القديمة في حقيقة الأمر سوى البلاد الإفريقية الآسيوية وأغلب بلاد أمريكا اللاتينية المنحجرة منذ أمد طويل ما تزال تقاسى من عدم كفاية تقدمها الاقتصادي في الولايات المتحدة، وما يزال لمحاربة الاستثمار رد فعل حقيقى حتى ولو اقترن بالرغبة في التوسع السياسى والاقتصادى — فيما يتعلق بالبلاد الشيوعية وليست مظاهر السيادة بغيرية عنها فإنها ترى في تحرر الشعوب المستعمرة فيما تقدمه للقوميات الفتية من عون وتأيد خير وسيلة لإضعاف الدول الأوروبية وبهذا كان الاستعمار هو العدو المشترك لأغلب أعضاء هيئة الأمم المتحدة ، ويجب أن يمتنع الاستقلال التام وبأسرع ما يمكن لجميع الدول غير المستقلة دون أن يدخل في الاعتبار أى شرط من الشروط الحقيقية، سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

ويظهر نشاط الأمم المتحدة في مجال العمل على تحرير الدول غير المستقلة

ظهوراً جلياً، ولقد شمل هذا العمل نواحي كثيرة كنظام الوصاية والتدخل في شئون البلاد غير المستقلة والتي ليست تحت وصاية المنظمة والعمل إبان المنازعات فيما يتفق ومصالح الاستقلال، وهذا العمل في محاربة الاستعمار قد يجاوز حتى نصوص الميثاق وخرق مبدأ سياسة الدول الاستعمارية مع كونه مبدأ محرماً لا يمكن المساس به، ولقد عهدت هيئة الأمم بأغلب الأراضي الواقعة تحت الوصاية - وكانت تضمها عصبة الأمم تحت الانتداب - إلى إدارة دول معينة من واجبها أن تعاون على تطورهما المضطرد كي تستطيع أن تتولى أمورهما بنفسها وتحصل على استقلالها، وكانت هذه الأراضي قليلة العدد في غينيا الجديدة الشرقية ونورد « استراليا » ورواندا أوراندي « بلجيكا » وجزء من الكامرون وتبجانينا لبريطانيا العظمى وصامو الغربية ويخضع ليوزيلاندا والصومال الإيطالي، ولقد رفض اتحاد جنوب إفريقيا أن يضع الجنوب الغربي الإفريقي تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة حيث أنه قد احتفظ بالانتداب الموكلول إليه من عصبة الأمم .

ويمارس مجلس الوصاية والجمعية العمومية مراقبة دولية على كيفية إدارة هذه الأراضي، ويبنى أن تترك جانباً الوصاية الاستراتيجية التي عهد بها إلى الولايات المتحدة على جزر مارشال وماريان وكارولين الواقعة تحت وصاية مجلس الأمن إذ يمكن لأمریکا معها استخدام حقها في الاعتراض، وعلى الدول المنوط بها هذه الإدارة أن تقوم بتقديم تقارير عن تقدم السكان السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى، ول هؤلاء السكان من جانبهم حق إبداء ما يبين لهم من اعتراضات، وتتردد على هذه الأراضي في فترات معينة بشتات زائرة مما يثيرها في أغلب الأحيان ضد الدول المستعمرة .

وتحل مشكلة رفع الوصاية عن طريق مناقشتها في المنظمة ومن ثم لم تعترف الجمعية العمومية بإقامة جمهورية مستقلة لتكون ضمن نطاق الاتحاد الفرنسى، في حين أنها قد أغضت العين عن امتصاص غانا المستقلة لتوجو البريطانية .

وإن هيئة الأمم المتحدة لتظل أمينة على نصوص الميثاق حيث تقوم بالرقابة

على الأراضي الواقعة تحت الوصاية ، وإنها وقد شملت رقابتها جميع الأراضي غير المستقلة أى المستعمرات والحميات ، فإنها تكون قد جاوزت بوضوح مدى اختصاصها .

ولقد تعهدت الدول الاستعمارية فى الباب الحادى عشر من الميثاق أن تحدد العون لكل تقدم سياسى واقتصادى واجتماعى تحققة مستعمراتها ، وأن تعمل على تحقيق آمال هذه المستعمرات ، ويقتصر الإلزام الذى فرض على هذه المستعمرات على إرسال المعلومات من إحصائيات وبلانات دون التقارير الإدارية ، مع استثناء الاعتبارات الدستورية ، وكل مايتعلق بالأمن .

ولكن الجمعية العمومية قد سمت فى الواقع إلى أن يتشابه النظام الاستعمارى ونظام الوصاية ، وذلك بإلغاء استثناء المنطقة المحفوظة ، ومراقبة نشاط البلاد الاستعمارية مراقبة فعالة ، ولقد أنشئت لجنة خاصة لفحص المعلومات الإحصائية ووضع أسئلة وطلب معلومات ذات طابع سياسى ، ولقد أحيطت الجمعية العمومية علماً بهذه المعلومات وناقشتها علناً وأكدت اختصاصاتها فى هذا المجال بشكل لم يكن يتوقعه أحد ، وهى بهذا قد ساندت الحركة القومية فى المستعمرات مساندة ذات أثر فعال . وأخيراً فقد استخدمت هيئة الأمم المتحدة المناقشات ، التى تتعلق بتهديد السلام كى تثير المسائل المتعلقة بالأراضي غير المستقلة ، لى تؤيد استقلال هذه الأراضي على حساب ما لها من اختصاصات . وإنه على هذا الأساس وبناء على طلب البلاد العربية الآسيوية قيدت الجمعية العمومية فى جدول أعمالها المسائل المتعلقة بمراكش وتونس سنة ١٩٥٢ ، ولم تتوقف عن إنارتها حتى نالت الحميتان استقلالهما ، ولقد تدخلت أيضاً فى مسألة الجزائر وكانت موضع اهتمامها سنوياً منذ سنة ١٩٥٥ . وكانت فرنسا قد رفضت الحضور فى بادئ الأمر إلا أنها فضلت فى الجلسة التالية أن تتولى الدفاع عن وجهة نظرها ، ولقد كان هذا اعترافاً بتدخل الهيئة من جانب فرنسا التى كانت تعمل سنوياً على تجنب التصويت على قرار عدائى يتخذ ضدها . وعن طريق هذا التدخل ، أيدت هيئة الأمم دائماً الحركات التحريرية فى سوريا

(٢ - ٥)

ولبنان (انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية) وفي أندونيسيا (انسحاب القوات الهولندية) وبالنسبة لفحص مشكلة المستعمرات الإيطالية (استقلال ليبيا واستقلال الصومال بعد عشر سنوات من الانتداب الإيطالي) .

وقد أصبح أحد الأهداف الرئيسية هيئة الأمم المتحدة هو استقلال البلاد جميعاً استقلالاً تاماً وسريعاً ، كما أيدت الجمعية العمومية عمل الاستفتاءات في البلاد غير المستقلة (القرار الصادر في ١٦ - ١٢ - ١٩٥٢ ، وإعلان السيادة الدائمة للشعوب على ثرواتها ومواردها الطبيعية) (القرار الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤) وطلبت إلى البلاد المتوط بها الإدارة أن تتخذ العدة سريعاً لتحقيق استقلال متجانفاً والكاسرون وتوجو وراوندا وأراندى (قرار ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٧) . وإذا لم تكن الأمم المتحدة قد أخرجت إلى الوجود حركات تحرر الشعوب المستعمرة فإنها قد أيدت بدون شك هذه الحركات وأثارت لها طريق العمل بفرتميز أومفاضلة بين الدول ، كما قبلت جميع البلاد الحديثة الاستقلال كدول أعضاء رغم ما ينقصها من مران ، ولم تتجح الجمعية إلا في كونها قد مدت هذه الدول بالعون الاقتصادي الفنى المحدود ، ولقد كان هذا العون في الحقيقة أقل جداً مما كانت تحصل عليه هذه البلاد من مستعمرها القدامى ، أو من الدول الكبرى التي كانت تبحث عن عملاء .

وفي نفس الوقت الذي كانت فيه هيئة الأمم المتحدة تشدد الضغط للحصول على استقلال البلاد المستعمرة ، فإنها كانت تدرج في جدول أعمالها المعاونة الاقتصادية للبلاد النامية ، إلا أنها في هذا أيضاً كثيراً ما كانت ترمى بشدة التسرع والحض على على ثروة الشعوب ، وكان على البلاد الصناعية مدعها بالعون الضروري للبلاد التي لم يتم إعدادها صناعياً والتي ما زالت تقامى شدة الحرمان وكان تقدم هذه المعاونة باعتبارها قرصاً يحق للبلاد النامية المطالبة بأدائه ، بل وكان ينتظر أن تزداد ازدهاراً ، ونجحت هيئة الأمم في إيقاظ الوعي في الشعوب التي تعيش في مستوى حياة منخفضة كي نفس بأنه يوجد لها في جميع أنحاء العالم نوع من الحق في التقدم

الاقتصادى وفى الاستقلال السياسى القومى ، كما يوجد لها أيضاً حق فى العون الاجتماعى وحق فى تمويضات البطالة فى تشريع بعض الدول « Luc fauvel » وقد نجم عن هذا كثير من الأوهام وخيبة الأمل .

ولقد نادى خبراء هيئة الأمم المتحدة بإدخال الفنون الحديثة وبالتطور فى التصميم ، كما أبدوا التصنيع وتربية الشعوب ، وقدروا ما يتطلبه ذلك من تكاليف بعدد كبير من ملايين الدولارات ، وقدروا بأنه من الممكن ، بأشتراك البلاد المصنعة الحصول على رؤوس الأموال ، وكانوا يطلبون توزيع هذه المعاونة عن طريق هيئة الأمم ، وذلك لتجنب المساس بسيادة البلاد التى تستفيد من هذه المعاونات .

إلا أنهم قلما أخذوا فى اعتبارهم الإمكانيات العقلية لتقدم مختلف البلاد حتى لا يضطروا إلى المفاضلة بينها ، وقد نشروا الوهم بوجود رؤوس أموال تكفى كل ذى حاجة أى تكفى ثلثى سكان الكرة الأرضية .

ولقد كانوا كثيراً ما يتجاهلون الأمر الواقع ، وهو أن البلاد المتقدمة قد تحتاج فى داخلها إلى رؤوس أموالها ، وأنها إذا كانت تفق جزءاً منها فى خارجها فإنها لا ترضى أن تترك الفائدة الأدبية لمنظمة دولية .

ولقد احتفظت الولايات المتحدة بمعاونتها الأساسية للبلاد التى تلتزم بالتعهدات السياسية والعسكرية ، ولقد منح الاتحاد السوفيتى معونة للبلاد الأفريقية الآسيوية التى كانت تريد استخلاصها من النفوذ الأمريكى ، واستمرت بريطانيا العظمى وفرنسا تمنحان معاونتهما لمستعمرات الإمبراطوريات القديمة .

وإذا كانت مساعدة المنظمات الدولية للبلاد التى لم تستكمل بعد حضارتها مساعدة متواضعة إلا أنه لا يمكن إغفالها .

ولقد ظل مجال تمويل التقدم الاقتصادى مجرد مشروع بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة ولقد نظر منذ سنة ١٩٥٢ فى أمر رصد خاص للأمم المتحدة للمساعدة على تحقيق التقدم الاقتصادى (S . U . N . F . E . D .) وذلك لمنح البلاد التى لم تستكمل بعد تقدمها هبات أو قروض طويلة الأجل تسمح لها باستغلال بعض

الصناعات الأساسية القليلة الدخل وإن كانت ضرورية لسير عجلة الاقتصاد وضرورية بعد ذلك لاستغلال رؤوس الأموال الخاصة ، إلا أنه لم يكن في الاستطاعة غير إنشاء مؤسسة متواضعة جداً وهي (S.P.U.N.F.E.D) التي أنشئت في سنة ١٩٥٨ وهي تنصرف في ٣٠ مليون دولار سنوياً فقط ، وتدرس مشروعات التقدم بعد أن يكون لها القدرة على تمويلها .

ولقد اشترك البنك الدولي للتمير والإنشاء من جانبه (B.I.R.D.) في حوالى نصف القروض طويلة الأجل للبلاد النامية (أى ١٥ مليار من الدولارات) ولقد أنشأ له فرعين لمنح قروض بشروط مقبولة للبلاد الصغيرة وهذان الفرعان هما الجمعية المالية الدولية سنة ١٩٥٦ . والاتحاد الدولي للتمير سنة ١٩٥٥ .

والمساعدة المالية التي تعطى للدول النامية عن طريق هيئة الأمم مساعدات ضخمة في مجموعها بالنسبة لحاجاتها الأساسية أو بمقارنتها بالمعاونة المزدوجة (منحت الولايات المتحدة في المدة من سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٥٦ معاونة اقتصادية بلغت ٤٠ مليونا من الدولارات للبلاد الأوروبية والبلاد النامية ، كما منح الاتحاد السوفيتي الصين في المدة من سنة ١٩٥٤ إلى سنة ١٩٥٧ ما يقرب من ١٥٠٠ مليون دولار كمعاونة اقتصادية ، أما بريطانيا فقد وظفت ٣٠٠ مليون جنيه سنوياً في منطقة الاسترليني ، كما وظفت فرنسا ٢٠٠ مليار في منطقة الفرنك .

ولل مساعدات الفنية كانت أكثرها أهمية إذ تشمل إرسال بعثات من المتخصصين ومنح دراسية ومراكز تدريب للدولة ، وإمدادها بما تحتاج من مواد ، ويتولى مكتب المساعدة الفنية قبل الشكرتارية العامة هيئة الأمم المتحدة إدارة المنهج المالي ويعمل على الخصوص بتوجيه نشاط مختلف المنظمات المتخصصة نحو المساعدة الفنية ، وقد أقامت مؤسسة النقد الدولي على هذا النحو معهداً للتقدم الاقتصادي يهدف إلى تكوين مقاييس لحاجات الدول النامية ، ولقد اعتمدت آلاف المنح لإرسال أكثر من ٥٠٠ خبير في بعثات لهذا الغرض .

وظلت هذه المساعدة الفنية أقل بكثير من المنح التي تقدمها بريطانيا العظمى في نطاق منطقة الاسترليني ومشروع كولومبيا ، والتي تقدمها فرنسا في منطقة القرنك ، وروسيا في الصين ، وفضلا عن هذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم الجزء الأكبر من هذه المساعدات المالية والفنية ، مما يقوى نفوذها بطريق غير مباشر ، ولها تشترك البلاد الشيوعية في هذه المساعدات .

المجال الاقتصادى والاجتماعى

وإننا نجد في المجال الاقتصادى والاجتماعى من هذا التعارض نفسه بين شدة الطموح وضآلة النتائج ما لا يمكن إغفاله .

وإن هيئة الأمم وكذلك المنظمات المتخصصة لتضع نصب أعينها أهدافاً واسعة الآفاق، كمنظومة التبادل الدولى وإزالة الصعوبات التى تقف فى سبيل الحرية الاقتصادية العالمية (مراقبة النقد ، الضرائب الجمركية ، التمييز) كما تضع نصب أعينها تثبيت الأسعار وإعادة توزيع الثروات بشكل أفضل، إلا أنها قد اصطدمت بعدة عقبات كاختلاف وجهات النظر الاقتصادية لدى الدول الأعضاء (حرية - موجهة اشتراكية) وانعدام المساواة الهائل فى التطور ، مما جعل العودة إلى الحرية التجارية والتبادل أمراً مستحيلاً (وعلى الخصوص مع الولايات المتحدة) ومعاداة أمريكا لنظرية « التوجه الدولى » واعتماد البلاد الشيوعية على نفسها فى إقامة اقتصادها ، وهى أقل البلاد اشتراكاً فى المنظمات المتخصصة ، وما قيدت به قرارات هيئة الأمم والمنظمات الدولية من ضعف .

وسرعان ما استبعدت فى هذه الظروف فكرة إقامة اقتصاد دولى حقيقى ، واقتصر على تأييد التقدم الاقتصادى فى الإطار القومى وعلى الخصوص فى البلاد الأشد احتياجاً لهذا التقدم ، وهكذا فقد انجبه الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادى والاجتماعى لهيئة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة نحو مساعدة البلاد النامية . وإن مؤسسة النقد الدولية لتهدف إلى إثارة التعاون النقدى الدولى وضمان استقرار التعامل ، والحد من القيود المفروضة على النقد والى تحويل دون تقديم

التجارة الدولية وتنظم هذه المؤسسة للفائض من العملة الصعبة التي تدفعها البلاد الأعضاء بالقيم لأهميتها الاقتصادية ، وقد وجب عليها أن تترك جانباً نظرية إعادة التحويل وحرية المدفوعات الجارية ، وهي لا تستطيع دائماً أن تلزم البلاد الأعضاء باحترام استقرار سعرها في التبادل، ويتمين عليها أحياناً أن تتخذ إجراء في شأن خفض الأسعار الذي يتم دون موافقتها، ومع هذا فإنها تلعب دوراً لا يمكن إنكاره إذ تسارع إلى مد يد المعونة إلى الدول الأعضاء التي تكون في حاجة ملحة طارئة إلى هذا العون ، إلا أن الاعتمادات التي تعتمد عليها المؤسسة لا تكفي لعلاج ما قد تعرض له المدفوعات الدولية من هزات، ولمنع تدهور التجارة الدولية . وتعلق المسألة أيضاً بزيادة كبيرة، وذلك برفع نصيب البلاد الأعضاء فيما تساهم به .

والبنك الدولي للإنشاء والتعمير — وهو الذي يهدف إلى زيادة استقلال رؤوس الأموال دولية — أن يمنح قروضا طويلة الأجل لاستقلال رؤوس الأموال في الصناعات الأساسية التي لا تكفي رؤوس الأموال الخاصة للنهوض بها .

غير أن هذا البنك لا يستطيع أن يدفع إلا قروضا يمكن استعادتها لاتحاد الأموال الفائضة في رؤوس الأموال وهو الدور الذي تقوم به الجمعية المالية الدولية والاتحاد الدولي للتعمير وبشر أكثر مرونة إلا أن هذا الدور مازال محدوداً .

وينص ميثاق هافان لسنة ١٩٤٧ على إلغاء الامتيازات التجارية إلا أن المنظمة الدولية للتجارة لم تستطع أن تصمد أمام مقلومة الولايات المتحدة لها ، ومع هذا فإن الاتفاقية العامة للأسعار الجمركية والتجارة تسمح منذ سنة ١٩٤٧ للدول الأعضاء التي تمثل ثلاثة أرباع التجارة الدولية أن تتفق فيما بينها أثناء المؤتمرات السنوية على الامتيازات التي تخفف بها من ناحية الأسعار .

ولقد شجعت لجنة التجارة الدولية للمنتجات الأساسية الاتفاقات التي تعقد بين الحكومات خارج هيئة الأمم المتحدة لتثبيت بذلك أسعار المواد الأولية الأساسية (السكر القمح . والقصدير) إلا أن تحلف الولايات المتحدة وهي تسهلك أكثر من نصف المواد الأولية العالمية قد أنقص كيتها نقصاً كبيراً، ولقد ساعد على هذا

النقص رفض الاتحاد السوفيتي الاشتراكي في المجلس الدولي للتصدير ، وفي المؤتمر الذي عقدته هيئة الأمم المتحدة في سنة ١٩٥٥ أعد اتفاق على تجارة زيت الزيتون .
ولقد كانت منظمة التسموين والزراعة تطمح في الأصل إلى الإشراف على السوق الدولية وفرض أسعار زراعية دولية إلا أنها اضطرت أن تتنازل عن ذلك وأن تقصر نشاطها على الأمور الهامة وعلى المعاونة الفنية والأبحاث .

وبقصر دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي أقيمت في سنة ١٩٥٦ على بيع المواد الأولية الموضوعة تحت تصرفها ، والحصول على المعدات والمعلومات ، وذلك مع احتفاظها بالإشراف والمراقبة كي تتحقق من استخدامها في نواحي السلام .

إن هذه الوكالة لم تكن تستطيع أن تضمن قبول الولايات المتحدة القيام بالرقابة على مجموع الطاقة الذرية العالمية التي تحدت في أعقاب الحرب . وإن كل هذه المنظمات الاقتصادية ، وكذلك اللجان الإقليمية لأوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا تنهض بعمل على جانب كبير من الأهمية وهو العمل المتعلق بشئون الإعلام ، إذ أنها تمد التقارير وذلك بواسطة ما تقوم به من اتصالات تهدف إلى خدمة الإنسانية عن طريق التعاون بين الحكومات التي تدعوها لهذا الغرض .

ومع هذا فإن المنظمات المتخصصة ذات النشاط الملحوظ التي لا يمكن الاستغناء عنها ما زالت هي المنظمات التي تدين بوجودها وأهميتها إلى تقدم المواصلات ، كما أن صفتها المجردة تضمن حيادها ، فالاتحاد البريدي الدولي يكفل تداول المراسلات بأفضل الأسعار في جميع أنحاء العالم ، كما يكفل الاتحاد الدولي للعواصم التليفونية والتلغرافية التعاون بين دول العالم ، للاتفاق بالخدمات التي تؤديها أجهزة التلغراف والتليفون الكهربائي . كما تتيح هيئة الأرصاد الجوية الدولية التبادل السريع للمعلومات الجوية . ومنظمة الطيران المدني الدولي تسن النظم لتنسيق وتطوير إجراءات الأمن كما أنها تسمح بتبسيط الإجراءات الجمركية . وتبدو في هذه المنظمات ملامح الإدارة الدولية .

وفي المجال الاجتماعي الذي يهدف لحماية الإنسان، نجد أنه من الصعوبة بمكان إدراك عمل المنظمات الدولية .

ولقد أرادت هيئة الأمم المتحدة أن تؤكد كرامة الإنسان تجاه الدول وذلك بمعالجة ما جاء في الميثاق من ثمرات بتحديد الحريات الأساسية (فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان) الذي أقرته الجمعية العمومية في ١٠ مارس سنة ١٩٤٨ ليعلن حق الإنسان في الحياة وفي الحرية وفي الأمن وفي القومية وفي الملكية ، وحقه في حرية الفكر والعقيدة والاجتماع ، وحقه في العمل وفي الراحة وفي الضمان الاجتماعي وفي التعليم ، إلا أن نصوص هذا الإعلان ليست ملزمة كما هو الحال في الميثاق ، ذلك أن البلاد الشيوعية لم تؤيده عند الاقتراع عليه لاعتقادها أنه يستمد على مفهوم ذي صبغة غربية .

ومع ذلك فإنه كثيراً ما استعين بهذا الإعلان ، إذ استكر باسمه النصيرية ونظمت مساعدة المهاجرين (اختصاصات الهيئة الدولية للمهاجرين التي حلت في سنة ١٩٥٢ حيث أنه أحييت إلى المنظمة الدولية للمواصلات (O.I.T.) وباسمه زيدت كذلك المساعدات لرعاية الطفولة ، عن طريق مؤسسة الشعوب المتحدة للطفولة (مكافحة الأمراض وتوزيع الألبان والأدوية) .

إلا أن اللجنة المكلفة بالإشراف على تطبيق قواعد حقوق الإنسان بواسطة الدول لم تفقد جلساتها بعد ، وأما فيما يتعلق بمؤتمر تجارة الرقيق فإنه أعلن حقوق الإنسان ولم يستطع عداد نظام لمراقبة السفن في البحر الأحمر ، كما أن الدول العربية ويؤيدها في ذلك الاتحاد الروسي السوفيتي تعتقد أن مثل هذه الإجراءات لا تتفق مع ما لها من سيادة .

وتقوم المنظمة الدولية للعمل بمهامها المثمرة في تحسين شروط العمل وذلك بمواجهة نمط الحكومات والمستخدمين والعمال ، وبمطالبة الدول بعقد اتفاقات على الأجور وساعات العمل وحوادثه ، ولضاعفة الدراسات وبعثات الخبراء ، والمنظمة تأثر لا جدال فيه في التطور الاجتماعي لكثير من البلاد .

ولقد طبقت الهيئة العالمية للصحة في سنة ١٩٥٢ نظاماً صحياً دولياً حقق نجاحاً هائلاً كما أنها أقامت مكتبة لإعطاء المعلومات الخاصة بالأوبئة ، كما أصدرت الموسوعة الدولية لمختلف الأدوية والمعايير الدولية للمستجات البيولوجية وعاونت في حل بعض المشكلات ، كما قدمت للبلاد مختلف المساعدات الصحية التامة .

وأخيراً أخذت المنظمة الخاصة بالتربية والتعليم والثقافة على عاتقها أن تحارب أسباب الأمية وهي الجهل وعدم الوعي بين الشعوب كما أنها تقوم على تحسين التربية الشعبية ونشر الثقافة . وكان ما تطمح إليه بآدى الأمر وضع حد لقصور الفكر العالمى بالبحث عن قاسم مشترك يضم مختلف الثقافات ولقد اتخذت المنظمة من إعلان حقوق الإنسان شعاراً لها إلا أنها صادقت العقبات في تحديد نظرية فكرية تكون أبعد أنراً من أن يكتفى بالإيمان في تحسينات الثقافة .

وبعد أن كانت منظمه اليونسكو تأمل في أن تصبح (ثانيكان الفكر) إلا أنها اتجهت نحو واجبات أكثر واقعية وأكثر إنتاجاً ، وهي تطور الثقافة الأساسية في البلاد التي تقتقر إلى المدارس ، وتسهل تبادل الكتب والمعلومات والمعاونات الدراسية والأعمال المكتبية وتنظيم الأبحاث الجماعية في مشكلات هامة معينة .

الباب الخامس

المنظمات الحكومية الإقليمية

لقد كان لضعف تأثير المنظمات الدولية أن وجدت الدول أن من الأفضل لها في المجال الإقليمي أن تنظم الأمن الجماعي وأن تعمل على تنظيم تعاونها السياسي والاقتصادي مما يتجاوب مع الاتجاه الحالي إلى تكوين مجموعات كبرى ولقد تضاعف عدد المنظمات الإقليمية التي تمتد إلى حد كبير مع مجموعات القوى الكبرى الثلاث . الكتلة الشيوعية والديمقراطيات الغربية والبلاد الأفريقية الآسيوية وهي شديدة الاختلاف شكلا وأثرا كالاتحادات العسكرية ومنظمات التعاون السياسي أو الاقتصادي، والجماعات التي تديرها سلطة دولية، والإمبراطوريات الاستعمارية القديمة التي يتفاوت تطورها ببطء وصرعة نحو أشكال مختلفة من التنظيم الدولي .

الإمبراطوريات القديمة

اضطرت الإمبراطورية الاستعمارية الكبرى إزاء الدفع القومى وتطلع شعوب ما وراء البحار إلى الاستقلال ، إلى أن تتجاوب بل وتتأزّل عن المركزية والإدارة المباشرة وتعرّف بسيادة مختلف البلاد، وأن تتحول إلى اتّحادات فيدرالية وحتى إلى منظمات دولية حقيقية، وأن تصرف النظر عن عقد روابط اقتصادية يكون لها أثر في المجال السياسى .

ولقد صادف الكومنولث في هذا المضمار نجاحاً ملحوظاً، إذ أصبحت المجموعة الاستعمارية البريطانية الموحدة والمركّزة مجموعة من الدول المستقلة، ولقد كانت هذه الدول في أول الأمر تكون الدومينيون الإنجليزى السكسونى (كندا — أفريقيا الجنوبية — أستراليا — زيلندا الجديدة) وهى تدين بالولاء لبريطانيا العظمى لتبعية التاج ولوحدة الدم واللغة والتقاليد، ثم أضيف إليها في سنة ١٩٤٧ الدومينيون الآسيوى والاتحاد الهندى والباكستان وسيلان) كما أضيف إليها الآن اتحاد الملايو والدومينيون الأسود (غانا في سنة ١٩٥٧ ونيجييا في ١٩٦٠) بمعنى أن الإنجليز السكسونيين قد أصبحوا أقلّ منذ ذلك الوقت (حوالى ٧٠ مليوناً بما في ذلك بريطانيا العظمى) في مجموعة تضم حوالى ٥٠٠ مليون من السكان أى ما يقرب من ١/٥ الجنس البشرى .

ولقد استتبع هذا الاتساع مرونة في المنشآت، فلم يعد هناك (كومنولث بريطانى) بل أصبح هناك كومنولث للشعوب المتعاونة على أساس من الحرية

لتحقيق النجاح والتقدم والتحرر . ولم يعد التاج رباطا ضروريا إذ أن الهند وباكستان عندما أصبحتا جمهوريتين لم يعد ملك بريطانيا (زعيمة الكومنولث) إلا رمزا لاتحاد يعتمد على محور التعاون الإدارى .

ولم يفرض أى إلتزام قانونى على الدول الأعضاء، وظل هذا المجتمع الدولى ينقصه التنظيم نقضا ملحوظا ، وإن كان مكتب علاقات الكومنولث يثندن يكفل الروابط اللازمة بين هذه الدول، إلا أن التعاون فى صورته المختلفة يعتمد على المؤتمرات السنوية لرؤساء الوزارات وعلى اجتماعات الوزراء المختصين (المالية والدفاع ...) فهؤلاء الرجال الذين يحملون مسئوليات متعادلة لمتخلف البلاد يتخذون قراراتهم بحرية تامة فيما يعتبرون أنه يخص الصالح العام ، ويتم تبادل وجهات النظر والمعلومات بصفة مستمرة بين الحكومات .

وعلى الرغم من تمتع المشتركين بالاستقلال التام ، وبما لهم من حرية فى إعطاء أصواتهم فى هيئة الأمم المتحدة وعدم وجود نصوص تلزم بالتعاون فيما بينهم ، فإنه تم بينهم وحدة للعمل لا يمكن إغفالها - وحدة تهدف إلى توجيه السياسة الخارجية .

وليس بينهم أية وحدة فى العمل، إلا أن كلا منهم يعمل على أن يتجنب ارتطام سياسته بسياسة الآخرين، وإذا كانت بريطانيا العظمى قد توقفت فى نوفمبر سنة ١٩٥٦ عن عدوانها على مصر فى غزو بور سعيد، فإن هذا يرجع إلى حرصها على بقاء الهند فى الكومنولث، ولقد تأثرت السياسة البريطانية تجاه الدول الآسيوية والصين الشيوعية غاية التأثير، إذ كان من الضرورى أن تأخذ فى اعتبارها موضع الدنيون من المحيط الهندى .

وإن التضامن القوى بين دول الكومنولث ليظهر على وجه الخصوص فى المجال الاقتصادى ، إذ تتفق هذه الدول على أن تتبادل الامتيازات فى الرسوم الجمركية، وتبادل فيما بينها نصف تجارتها الخارجية التابعة لمنطقة الاسترلينى (وهى لانحوى، كندا ولكنها تضم زيادة على بريطانيا العظمى ومستعمرات التاج كل بلاد

الكومنولث الأخرى يضاف إليها إيرلاندا وإيسلاندا وليبيا والأردن والعراق وبرمانيا) كارتبط عملها بالجنيه وتستق نفس التنظيم الخاص بالتبادل وتضع مواردها من العملة الصعبة تحت تصرف الجميع .

وبنى هذا الاتحاد على الصالح العام، وعمده بريطانيا العظمى بالمنتجات الصناعية ورؤوس الأموال (وعلى الخصوص رؤوس الأموال الخاصة) اللازمة للاستغلال، كما عمده أيضاً بالفنيين وتكفل له شتى الخدمات « النقل البحري والجوى والتأمين » وكذلك فهي تمد البلاد الأخرى بالمواد الأولية وتزودها بالدولارات التي تكتسبها من صادراتها إلى أمريكا . ولقد تم تلاؤم الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية مع الاتحاد الفرنسي على نحو أكثر صوبة وأقل كالا، وقد جمع دستور سنة ١٩٤٦ بين المركزية والتخالف، وكان واضحاً أن الحوادث قد ضبقت وجوده .

ولمعد أصبحت بلاد الهند الصينية في سنة ١٩٥٤ مستقلة استقلالاً تاماً، وكانت تونس ومراکش التي لم تكن قد دخلت ضمن الاتحاد الفرنسي بسبب وضعها تحت الحماية قد حصلت على استقلالهما التام في سنة ١٩٥٦ .

وكان من الضروري اتباع سياسة اللامركزية استجابة لرغبة الشعوب في أن تدبر أمورها بنفسها، لذلك قامت في بلاد أفريقيا ومدغشقر حكومات محلية « قانون ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٦ » .

واضطرت فرنسا بهذا إلى اختيار نظام للاتحاد يقع بين الجمهورية الاتحادية والكومنولث كما اضطرت إلى تفسير الأسس التي كانت تدير عليها .

وهذا هو ما حققه دستور الجمهورية الخامسة إذ عرضت على بلاد ما وراء البحار أن تختار بين الاستقلال وبين اتحاد دول مستقلة، وذلك بالنسبة لأن مشكلاتها الحرية والدبلوماسية والاقتصادية ليست إلا مشكلات يختص بها الجميع .

وفي استفتاء ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨، قررت جميع بلاد ما وراء البحار فيما عدا غينيا أن تظل في أحضان الجماعة التي يرأسها رئيس الجمهورية، وأن تكون مجلساً

تنفيذا ومجلس شيوخ ومجلسا للتحكيم يمارس الاختصاصات العامة (الدفاع —
الدبلوماسية — النقد — الاقتصاد). إلا أن الجماعة ذات الطابع الفيدرالى لم تلبث
أن وجدت نفسها متفككة عندما أرادت مالى ومدغشقر أن تدخلتا فى السيادة
الدولية، ولقد منحتهما فرنسا الاستقلال فى نفس الوقت الذى وقعت فيه اتفاقات
التعاون الحربى والاقتصادى والثقافى (اتفاقات ٢ ابريل سنة ١٩٦٠ مع مدغشقر
و ٤ ابريل مع مالى) ولم تستطع الجمهوريات الأفريقية الأخرى إلا أن تسير على
نفس النوال، وأخذت « الجماعة المجددة » بهذا نفس صمات حلف شديد المرونة
بين الدول المستقلة، أما فى المجال الاقتصادى فقد أمكن صيانة النظامين بطريقة
أفضل وبقيت الوحدة الفرنسية أمراً حقيقياً، وتضم منطقة الفرنك، المتروبول،
وأراضى ماوراء البحار وإداراتها، وكذلك مراكش وتونس، ولقد تركت دول
الهند الصينية منطقة الفرنك إلا أنها استمرت على التعامل بمجزء كبير من تجارتها
مع فرنسا، وتقدم فرنسا فى داخل هذه المنطقة رؤوس الأموال (بصورة استغلال
طام وخاص ومساعدات لموازنة مختلف الميزانيات، كما أنها تقدم العتاد والأشياء
المصنوعة، وازدادت معاونتها منذ الحرب حتى بلغت حوالى ٥ مليارات من الدولارات،
وعلى ذلك تكون فرنسا قد كرسّت للبلاد النامية أكبر قسط من دخلها اليومى،
غير أن بلاد ما وراء البحار لا تستطيع أن تعيد إلى المتروبول ما يعيده الكومنولث
لبريطانيا العظمى من مزايا اقتصادية.

كتلة البلاد الشيوعية

لكي نخطط علماً بالأسس التي تقوم عليها مجموعة الدول الشيوعية نجد أنه من الصعوبة بمكان أن نتحدث عن التنظيم الدولي الذي يمرض التعاون الحربي بين مختلف الدول .

ولقد كانت الكتلة الشيوعية وما زالت في الأصل مجموعة من الدول يخضعها الاتحاد السوفيتي للرقابة الشديدة، ومع هذا فقد عرفت المرونة أخيراً طريقها إلى مجموعة هذه الدول، إذ استبدلت إلى حد ما علاقات التبعية بعلاقات أخرى من التعاون بين الحكومات الشيوعية .

ولقد تكونت منظمة الكتلة الشرقية تحت الإدارة السوفيتية في جميع النواحي وذلك في أعقاب الحرب .

ومن الناحية العسكرية وقعت عدة اتفاقات مزدوجة تكفل تبادل التعاون بين الاتحاد السوفيتي وبولونيا ورومانيا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وبلغاريا وألبانيا وتايواندا وكذلك بين مختلف الدول، ويبلغ عدد هذه الاتفاقيات في الجلفة نحو ١٤ اتفاقاً وذلك ابتداء من سنة ١٩٤٥، إلا أن الاتفاقات السبعة التي وقعها يوغوسلافيا قد أعلنت في سنة ١٩٤٨، وكانت هذه الاتفاقات قد عقدت ضد ألمانيا، حيث كان الجيش الأحمر مرابطاً على أرض أغلب هذه البلاد، وفي الواقع كانت جميع القوات المسلحة للبلاد التابعة للكتلة الشيوعية واقعة تحت القيادة العسكرية السوفيتية .

ومن الناحية السياسية فإن جميع الحكومات الواقعة تحت السيطرة الشيوعية

وكذلك البلاد الشيوعية أصلاً ، قد اتخذت لنفسها سلطة في البلاد التي يحتلها الجيش الأحمر ، وتخضرت هذه الحكومات في السياسة الروسية عن طريق مختلف الأحزاب الشيوعية ، التي ازدادت فيها ابتداء من سنة ١٩٤١ روابط وحدة الرأي والعمل ، بفضل إنشاء الكومنفورم حيث كانت تملئ قراراته بواسطة الحزب الشيوعي السوفيتي .

ولقد استبد الحزب الشيوعي اليوغوسلافي في سنة ١٩٤٨ ، بسبب رغبته في الاستقلال من التاحيتين الاقتصادية والخارجية .

أما حكومات البلاد التابعة فقد اندمجت في حكومة موسكو . وكان كل تغيير في اتجاه الاتحاد الروسي يؤدي إلى تغيير ما في البلاد الأخرى .

وفي مجال السياسة الخارجية كانت التبعية أكثر ظهوراً ، وكان صوت البلاد الشيوعية في هيئة الأمم المتحدة دائماً صدى لصوت الاتحاد السوفيتي .

أما من الوجهة الاقتصادية ، فقد تم في بادئ الأمر تنظيم منطقة النفوذ السوفيتي ، ليستجيب إلى حاجات الاتحاد الروسي السوفيتي .

وقد عملت إصلاحات ملحوسة في البلاد المختلفة ، وأنشئت جمعيات كثيرة لتكفل للروس مراقبة الفروع الصناعية الشديدة الأهمية ولقد نظم الإنتاج ونظمت التجارة الخارجية لهذه البلاد بواسطة (جوسيلان موسكو) . ولم يتجاوز هذا التنظيم إطار الاتفاقات المزدوجة بين الاتحاد السوفيتي وكل من البلاد التابعة له ، وقد كلف التنظيم الخاص الذي أنشئ في سنة ١٩٤٩ والمسمى (مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة) بتحقيق التناسق بين الاقتصاديات ، إلا أن هذا التناسق كان في صالح الاتحاد السوفيتي . فعلى الرغم من الاعتمادات الضخمة التي منحت للبلاد التابعة له لإمدادها بالمعدات الروسية والفنيين ، فإنه كان يطلب منها أكثر مما يجب ، إذ كانت تمد الاتحاد الروسي السوفيتي بموادها الأولية بأسعار أقل من الأسعار العالمية ، كما كانت تدفع ثمناً للأدوية الروسية أسعاراً تفوق الأسعار

العادية وكانت عملها الصعبة مرتبطة بالروبل، وكان يعرض عليها من ناحية أخرى سياسة موحدة للتصنيع رغم اختلاف قدراتها الاقتصادية .

وكانت سياسة اندماج البلاد التابعة اندماجا محكماً في الاتحاد السوفيتي تفسر بما كان يساور ستالين ثم مالتسكوف من بعده من رغبة في مناصرة الاشتراكية، وذلك بجعل الاتحاد السوفيتي عظيم القوة اقتصاديا وعسكريا ، للدرجة لا يمكن المساس بها .

ثم حدث بعد ذلك بعض التطورات ، فلقد كان للتقدم الاقتصادي الذي حققه الاتحاد السوفيتي والرغبة في جمع شتات البلاد المحايدة، وكذلك ما كان يجب أن تقوم له روسيا وزنا لما تبديه الدول التابعة من شعور بعدم الرضا ، كل هذا قد دفع الروس إلى اتخاذ وضع أكثر مرونة بالنسبة لبلاد أوروبا الشرقية، ومنحها بعض ما يرضيها، ففي سنة ١٩٥٤ بدأت روسيا في حل جزء من الشركات ذات الاقتصاد المختلط .

وفي فبراير سنة ١٩٥٦ هاجم المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي البلشفي النظريات التي ينادي بها ستالين ، كما وجه النظر إلى الطرق المختلفة التي تؤدي إلى الاشتراكية .

وفي أبريل ١٩٥٦ حل الكومنولث، وذلك لمحاولة ربط روسيا يوغوسلافيا بالمعسكر السوفيتي، ولتسهيل إيجاد جهات شبيهة في البلاد البوزجوازية، وإقامة السياسة الخارجية السوفيتية الجديدة على أساس من التقام والصداقة مع العالم الآخر .

وفي ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، تبلورت مفاهيم جديدة لتجديد العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وبين الديمقراطيات الشعبية، فمن مساواة في العلاقات الاقتصادية إلى مساعدات اقتصادية سوفيتية، إلى مفاوضات مزدوجة لمراقبة القوات السوفيتية .

إلا أن هذه الامتيازات الممنوحة للبلاد التابعة لها لم تتجاوز أضيق الحدود

حيث كان يجب على هذه البلاد أن لا تلتقى بأى حال من الأحوال النظام الشيوعى أو أن تخرج من الكتلة الدبلوماسية العسكرية للشرق ، أو أن تناقش ما لموسكو من وضع ممتاز فى إدارة المعسكر الاشتراكى، ولقد أصبحت الشيوعية القومية فى يولونيا أخف وطأة، إلا أن الثورة الهنغارية كان قد تم إخمادها .

ولقد ظلت الارتباطات الدبلوماسية والعسكرية قائمة واستمر الجيش الروسى يرابط فى أرض بعض البلاد التابعة، كما بقيت السلطة فى أيدى الشيوعيين فى كل مكان، إلا أن هذا الاندماج فى الاتحاد السوفيتى أخذ يتم منذ ذلك الحين بسماة قريبة جدا من التعاون، دون أن تصل إلى الحد الذى يمكن معه القول بأنه « الكومنولث الاشتراكى » .

وفى المجال السياسى ، لم يبعث النظام المركزى لإدارة الأحزاب الشيوعية من جديد، إذ حافظت هذه الأحزاب على وجود الاتصال عن طريق المحادثات المزدوجة، ولقد ضم مؤتمر موسكو فى نوفمبر سنة ١٩٥٧ رؤساء الأحزاب الشيوعية جميعاً فى جو كان المجال فيه مهاداً للباحثات، إلا أن الحزب الشيوعى السوفيتى كان يسعى دائماً إلى أن تسود رسالته، وإن كان ذلك لا يتم إلا عن طريق المتناقضة وتبادل شتى وجهات النظر .

ومع هذا فقد طاب لموسكو أن تعتمد على إخلاص « الطبقة الجديدة » التى بقيت فى الحكم بفضل مساعدة الروسين، ومع أن الطبقة الحاكمة فى هذه البلاد التابعة لم تعد مضطرة إلى أن تقل التجربة السوفيتية حريفاً إلا أنه يجب عليها مع هذا أن تستمر فى اعتبار هذه التجربة مثلها الأعلى الوحيد .

ولقد أنشئت منظمة عسكرية، على نسق منظمة حلف شمال الأطلسى « N. A. T. O. » لاستئناف اتفاقيات باريس التى تهدف إلى نزع سلاح ألمانيا الغربية .

ولقد وقعت فى ١٤ مايو سنة ١٩٥٥ معاهدة طرسوفيا من الاتحاد السوفيتى وألبانيا وبلغاريا وهنغاريا ويونونيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا ، وكانت هذه

المعاهدة معاهدة صداقة وتعاون وتبادل المساعدة في حالة العدوان المسلح في أوروبا، وتخفضت هذه المعاهدة عن مولد التنظيم الآتي :

ا — اللجنة الاشتراكية السياسية وتجتمع في أغلب الأحيان .

ب — اللجنة الدائمة المكلفة بعمل التوصيات في المسائل الخارجية .

ج — السكرتارية وإدارة عسكرية موحدة تحت إدارة مارشال سوفيتي مع أركان حرب عام في موسكو، وهناك أيضاً يمارس الاتحاد السوفيتي سيطرة تحول له حق مراقبة الدول التابعة، إلا أن مجرد وجود منظمة لهذه الاتفاقات المزدوجة كأن تسمح لهذه الاتفاقات الأخيرة أن توضح وجهة نظرها بشكل جماعي وهي بهذا قد أوضحت عدم رغبتها في إعادة تسليح ألمانيا الشرقية التي كانت قد دخلت في حلف فارسوفيا في ٣٠ يناير سنة ١٩٥٦ . وفي المجال الاقتصادي أصبح مفهوم التعاون أكثر واقعية للاتحاد السوفيتي فأخذت البلاد الخاصة له منذ ذلك الوقت بالعموم وأعاد النظر في أسعار مشترياتها وما تقوم بتوريده من سلع حتى تسير ركب العدالة، وإن « C. O. M. E. C. O. » تزيد من روابط التعاون في المجال الاقتصادي وتعمل على تنمية الصناعات التي يمتاز بها كل بلد حتى تستطيع في هذا المجال أن تفي بمحاجات البلاد الأخرى الاشتراكية، بل وتصبح بلاداً مصدرة لخارج الكتلة الشيوعية في إطار من خطط المساعدة الروسية للبلاد النامية، ويبدو أنه من الممكن أن تتم مناقشات معينة في داخل هذه المنظمة، وذلك عندما تلمن الحكومات المختصة عدم إمكان تحقيق هذه الخطط .

ولا تشترك الصين في هذه المنظمة التي تضم البلاد الشيوعية، وهي لا تمثل إلا

مراقبين في « C. O. M. E. C. O. N. » وفي حلف فارسوفيا وعلى

الرغم من أنها حليفة للاتحاد السوفيتي الروسي بمقتضى معاهدة « ١٤ فبراير سنة

١٩٥٠ » إلا أنها تدحلا يزداد ثقله يوماً بعد يوم إلى المساعدة الدوائية

والأيديولوجية الشيوعية .

تنظيم الدول الأمريكية

لقد ظهر التضامن الأمريكي ، من قديم الأزل ، مع حروب استقلال أمريكا اللاتينية وذلك في بداية القرن التاسع عشر، وقد أخذ الطابع الفيدرالي الذي أقرته منذ حكم بوليفارد أغلب دول أمريكا الشمالية والجنوبية، واتخذته في أغلب الأحيان شعارا للقارة أجمعها .

إلا أن تنظيم هذه الدول لم يتم تكوينه إلا أخيراً وبطريقة غير متكاملة. ونظرا لاشتراك هذا التنظيم في نفس المجموعة الجغرافية وفي نفس الجو الذي كان يحيط باستثمار دولة جديدة، فإن الدول الأمريكية قد وجدت نفسها وقد مزقتها المسافات الشاسعة والمناقشات والزراع على الحدود . وللولايات المتحدة على البلاد اللاتينية والأمريكية تأثير كبير وجاذبية عظيمة، ومع هذا فإنها تثير أيضا موجة عميقة من عدم الثقة، وفي الحقيقة لم يشكل التنظيم المشار إليه إلا رد خطر خارجي.

ومؤتمر عدم التدخل في شتوتن أمريكا الذي انعقد في ١٨٨٩ / ١٨٩٠ لم يسفر إلا عن إنشاء مكتب تجاري للجمهوريات الأمريكية، غير أن دوره في إمداد هذه الجمهوريات بالمعلومات الاقتصادية أخذ يزداد اسما بالتدريج حتى دعى في سنة ١٩١٠ باسم اتحاد عدم التدخل في شتوتن الأمريكيين، ولكنه على الرغم من الاجتماعات الدورية لمؤتمر عدم التدخل في شتوتن أمريكا فقد ظل التعاون بين الجمهوريات الأمريكية واهيا . ولقد توطدت الروابط وازداد هذا إحكاما إبان الحرب العالمية الثانية وماتلاها من تنافس بين الشرق والغرب، كما أقيمت مؤتمرات استشارية كبيرة العدد على مستوى وزراء الخارجية، ولقد حددت هذه المؤتمرات في بادئ الأمر منطقة الأمن التي تهدف إلى ضمان جاد القارة الأمريكية،

ثم أعلنت بعد دخول الولايات المتحدة الحرب ضامن الجمهوريات الأمريكية، وانضمامها لحلف الأطلسي .

ونظمت معاهدة ريو دي جانيرو (٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧) الدفاع المتبادل في حدود منظمة الأمن الأمريكية ، ولم تتبأ هذه المعاهدة بالهجوم على الأرض الأمريكية فحسب ، لكنها احتاطت أيضاً من وقوع الانقلاب الداخلي الذي تؤدي إليه الدعاية الأيديولوجية المناهضة للبادئ الديمقراطية البرلمانية ولم يكن المقصود من وراء هذا هي الدكتاتورية لجنوب أمريكا ، وإنما كانت الشيوعية هي وحدها المقصودة بهذا ، ولم توقع كندا هذه المعاهدة ، كما امتنعت عن توقيعها الأكوادور ونيكاراجوا .

وفي المجال السياسي فإن مؤتمر سايليرك في ٦ مارس سنة ١٩٤٠ كان قد حدد الأسس التي يقوم عليها مذهب عدم التدخل في شئون أمريكا وقد حدد ميثاق بوجوتا . في ٣٠ إبريل سنة ١٩٤٨ هذه الأسس . وخلق منظمة للولايات المتحدة O. E. A. . فبدأت عملها في سنة ١٩٥١ ، وهي منظمة للتعاون تقوم على المساواة بين الدول الأعضاء إذ لم تعد الرئاسة والسكرتارية العامة قاصرة على الولايات المتحدة . ونظم هذه المنظمة O. E. A. مؤتمر الدول الأمريكية الذي يتكون من لجنة عليا تجتمع كل خمس سنوات ، ومجلس وزراء الخارجية الذي يجتمع في حالة الضرورة (وتماونه لجنة تختص بالدفاع) كما يشمل مجلس المنظمة ومجلساً دائماً يتكون من ممثلين دبلوماسيين للدول الأعضاء تعاونهم في ذلك ثلاث لجان متخصصة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي — القضائي والثقافي) وتظل السكرتارية الدائمة تحتفظة باسم الاتحاد الباناميري كي (بين الدول الأمريكية) وتتخذ واشنطن مقرها .

وتحتوي منظمة (O. E. A.) ٢١ دولة تمثل حوالى ٣٥٠ مليون من السكان ، « الولايات المتحدة — المكسيك — هندوراس — جواتيمالا — بنما — سلفادور — كوسكارىكا — كوبا — هالن — جمهورية الدومينيكية — فنزويلا — كولومبيا

أكوادور - بيرو - بوليفيا - البرازيل - أورجواي - باراجواي - شيلي - الأرجنتين) وقد احتفظ لكندا بكانها في حين أنه لم يعمل لمكان المستعمرات الأوربية الأمريكية حسابا .

وقد اتخذ ميثاق بوجوتا طريقة لتنظيم المنازعات بين الدول الأمريكية تنظما سليما ، وأما حلف بوجوتا فلم تكن جميع الدول قد انتظمت فيه .

وقد اقترنت التعرية التأسيسية للذهب البانامريكي بفتور عجيب في العلاقات بين الولايات المتحدة والدول اللاتينية الأمريكية، وكانت الثقة في هذه العلاقات أقل من ذي قبل . وظلت نتائج التعاون محدودة إلى أبعد مدى .

وقد أرادت الولايات المتحدة في المجال السياسي استخدام حلف ريو ومنظمة (O. E. A.) لتنظيم المنازعات بين الدول الأمريكية بغير أن تتدخل فيها هيئة الأمم (وهذه حالة فضية جوامع لا سنة ١٩٥٤) كما أرادت استخدامها في مكافحة آثار الشيوعية ، ولقد حصلت الولايات المتحدة من المؤتمر العاشر لكاراكاس سنة ١٩٥٤ على الأصوات (لإعلان التضامن) وذلك للمحافظة على سلامة الدول الأمريكية سياسيا ضد تدخل الشيوعية الدولية . ولقد حاولت الولايات المتحدة أن تقود الدول اللاتينية في حرب باردة، إلا أنها اصطدمت بعقبات لم تستطع أن تكشف عنها ولقد تحقق التعاون في المجال السياسي إلى حد ما، إلا أن نصيب المجال الاقتصادي في تحقيق هذا التعاون لم يكن شيئا مذكورا .

وتمارس الولايات المتحدة ضغطا كبيرا على الاقتصاديات اللاتينية الأمريكية وخصوصا على أرضصف التأثير الأوربي، وقد ساعد على ممارسة هذا الضغط كثرة شرائها للمواد الأولية وتعدد شركائها ولكنها كانت دائما - باسم حرية التبادل - تتجنب القيام بأي عمل حقيقي من نوع الاقتصاد الأمريكي، لذلك كانت دول جنوب أفريقيا التي تحتاج إلى التصنيع كي تحسن موازنة اقتصادياتها وتستطيع الاعتماد على استقرار أسعار مواردها الأولية تلوم الولايات المتحدة على معارضتها لكل اتفاق حقيقي على المنتجات الأساسية، كما تلومها على عرقلة التصنيع وعدم إقرارها

قدراكفيا من الدولارات. (والحقيقة إن المعونة المالية الأمريكية الأساسية قد وجهت إلى أوروبا) وبالنسبة لعدم إتمام الاتفاق الاقتصادي العام وإنشاء بنك التعمير لجنوب أفريقيا، وهما اللذان كانت تطالب بهما البلاد اللاتينية الأمريكية، فقد تولد شعور ضد الولايات المتحدة، مما أضعف منظمة O.E.A. وساعد على زيادة اتحاد الدول اللاتينية في خارج نطاق الولايات المتحدة (مشروع منطقة التجارة الحرة بين بلاد أمريكا الوسطى).

منظمة الأطلسنطى

لقد اضطرت دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية لمواجهة السياسة السوفيتية إلى إيجاد تحالف دفاعى دائم سمي « منظمة الأطلسنطى » .

ولقد شغلت دول أوروبا الغربية في أعقاب الحرب بولند الخطر الألماني من جديد ذلك الذى كانت قد وجهت ضده المعاهدات الإنجليزية السوفيتية (٢٦ مايو سنة ١٩٤٢) والفرنسية السوفيتية (٦ ديسمبر سنة ١٩٤٤) وكذلك معاهدة دنكرك بين فرنسا وبريطانيا العظمى (٤ مارس سنة ١٩٤٧) .

وعلى أثر الانقلاب الشيوعى فى براغ (٢٢ فبراير سنة ١٩٤٨) كانت معاهدة بروكسل بين بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج (١٧ مارس سنة ١٩٤٨) مواجهة هذه المرة لصد كل عدوان مسلح فى أوروبا، وقد دفع الحصار الروسى لبرلين الغربية الذى بدأ سنة ١٩٤٨ ، البلاد الموقعة على معاهدة بروكسل إلى البحث عن تأييد الولايات المتحدة، كي تضمن لنفسها دفاعا مجديا عن أوروبا الغربية. وكانت الولايات المتحدة قد آزرت اليونان وتركيا (نظرية ترومان فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٧) وعرضت مساعدتها الاقتصادية على البلاد الأوروبية (مشروع مارشال فى ٥ يونيو سنة ١٩٤٧) وكانت هذه المساعدة قد تضاءلت من جانب الاتحاد السوفيتى والبلاد التابعة له، كما قبلت الولايات المتحدة أيضا أن تعقد مع أوروبا الغربية حلفا دفاعيا إقليميا على غرار حلف ريو على أن يكون متفقا مع نصوص ميثاق هيئة الأمم « مادة ٥١ » .

وتضم هذه الجماعة الدفاعية بلادا أخرى غير الولايات المتحدة وأعضاء حلف بروكسل الخمسة، ولقد عقدت معاهدة شمال الأطلسنطى فى ١٤ إبريل سنة ١٩٤٩ فى

واشنطن، ووقعها الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا العظمى وفرنسا وبلجيكا وهولاندا ولوكسمبرج والنرويج والدنمارك وإيطاليا والبرتغال، ثم قبلت فيه اليونان وتركيا في ٨ فبراير سنة ١٩٥٢، وألمانيا الغربية في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٤.

ويضم حلف الأطلسي الآن ١٥ دولة أعضاء تمثل حوالي ٤٠٠ مليون من السكان وأكبر جزء من الموارد الصناعية الأولية، وهو حلف عسكري للدفاع الإقليمي يحوى البلاد الأعضاء في أوروبا وأمريكا الشمالية وتركيا والمصالح الفرنسية في الجزائر. الجزائر الحاضنة للقوانين المعمول بها في أحد أجزاء منطقة شمال الأطلسي في شمال مدار السرطان.

وترمي المعاهدة إلى إيجاد منظمة عامة للدفاع عندما يحين وقت السلام مع إنشاء مؤسسة دائمة : منظمة حلف شمال الأطلسي (O.T.A.N.) إلا أنها لم تكن معاهدة عسكرية خالصة، إذ كانت تهدف إلى تطور التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الأعضاء الموقعين عليها.

فإلى أى حد أمكن تحقيق هذه الغايات ؟

لقد أصبحت منظمة حلف شمال الأطلسي منظمة دولية شديدة التعقيد، إلا أنها قد اكتملت وقويت على مر السنين. ويتكون مجلس حلف شمال الأطلسي من ممثلي الدول الأعضاء ويجتمع على مستوى الوزراء مرتين أو ثلاث مرات في العام. ولكنه ابتداء من سنة ١٩٥٢ كان حضور ممثل دائم لكل دولة يسمح بمقدار المجلس مرة أو أكثر في كل أسبوع، والمجلس هو الإدارة العليا للحلف، إلا أنه ليس بمنظمة دولية، ومع أنه يجب أن تؤخذ قراراته بالإجماع إلا أن روح التعاون فيه قد بلغت مداها.

ويعاون المجلس كثير من اللجان ومجموعات متخصصة للعمل وسكرتارية دولية، وتتخذ جميعها بباريس مقرا لها. ولكن المجلس يستطيع أن يسقط جلسات في عواصم أخرى للبلاد الأعضاء.

ويوضع التنظيم العسكري للحلف تحت سلطة المجلس ، وبعد أن خذت حرب كوبا ، اتخذ المجلس قراراً بإنشاء قوة عسكرية موحدة تحت سلطة قيادة عليا ، وذلك لتجنب احتمال وقوع أى عدوان فى أوروبا .

ويناط باللجنة العسكرية المكونة من رؤساء أركان حرب البلاد الأعضاء إدارة دقة السياسة العسكرية للحلفاء، ويهدف بتفسير هذه القرارات إلى اللجنة الدائمة التى تتكون من ممثلين لرؤساء أركان الحرب بالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، وتضم هذه اللجنة عدة لجان أخرى متخصصة « مكتب التنسيق العسكرى، واللجنة الاستشارية للبحوث والنهوض بالملاحاة الجوية وكلية حلفاء الأطلنطى للدفاع » .

وينقسم المجال الاستراتيجى الذى تبين عليه منظمة حلف شمال الأطلنطى إلى ثلاث قيادات عليا (أوروبا ، المحيط الأطلنطى ، المانش وشمال الجزر البريطانية) كما يدخل فى هذا المجال جماعة استراتيجية إقليمية (كندا - الولايات) ورؤساء هذه الجماعة الأخيرة ممثلون أمام الجمعية الدائمة .

ولقد كان العمل الذى حققته منظمة حلف شمال الأطلنطى فى الأصل عملاً عسكرياً، وكان الأمر يتعلق بتنظيم الدفاع عن أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، وذلك وفقاً للخطة العسكرية عند أى هجوم يأتى من ناحية الشرق . كما كان الأمر يتعلق أيضاً بأن ينشأ اعتباراً من وقت السلام نظام للدفاع الموحد ، لتفادى وقوع هجوم مفاجئ .

ولقد تم تغير الإطار العام بشكل يدعو إلى الارتياح، وذلك فيما يختص بجميع مراحل القيادات والروابط الضرورية بين مختلف القوات الوطنية، إلا أنه كان من الصعب بمكان ملء هذا الإطار .

وكانت النتائج أقل أهمية بالنسبة لما يتم تحقيقه فعلاً، وبالنسبة لتنسيق العتاد الحربى .

ولم تكن بلاد الأطلنطى إيان حرب ككوريا تملك فى أوربا سوى اثنتى عشرة فرقة و ٤٠٠ طائرة و ٤٠٠ بارجة، ولم يكن يوجد أكثر من ٢٠ مطارا للطائرات المعادة .

ولقد حدد مؤتمر لشبونة فى فبراير سنة ١٩٥٢ كأهداف ضرورية لا غنى عنها حدا أدنى قدره خمسين فرقة و ٤٠٠ طائرة على أهبة الاستعداد للحرب ، إلا أن تكوين هذه القوة الدفاعية - وهى لازالت مع هذا دون القوات السوفيتية (١٧٥ فرقة) - كان من شأنه أن يحمل المالية عبئا لا يقل عما كان يحس به الاقتصاد الغربى من اضطراب خطير . ولقد كان انخفاض مستوى المعيشة وما لازمه من اضطرابات إجماعية ، كفيلا بتجريد جهود الدفاع من الفائدة المرجوة .

ولقد تضاءلت القوة العسكرية وتعاذلت مع إمكانيات الغرب الاقتصادية وروى من الأفضل أن تزيد الأسلحة النارية مع القوات العاملة التى قلما تتجاوز الخمس عشرة فرقة . ولقد تطورت المواصلات تقدما ملحوظا (المطارات - المواصلات التليفونية) .

وتتظيم الجهد المسكرى العام لا يحول دون قيام الحىوش الوطنية وعمل الميزانيات العسكرية المحلية ، إلا أن المعاونة المتبادلة قد ازدادت نموا حيث إن البلاد التى بلغت حدا كبيرا من التقدم الفنى قد قدمت للبلاد الأخرى كل ما تحتاج إليه من عتاد حربى بدون مقابل . ولقد تولت تمويل الأعمال المتعلقة بمخطوط المواصلات الدول الأعضاء بما يتناسب وموارد كل منها .

ورغم هذا التضامن القملى، فلقد بلغ التقدم فى جمال التنسيق حدودا ضيقة مما دعا حلف شمال الأطلنطى إلى إسداء النصيح بمراماة التعاون الفنى وتسبيق العناد الحربى، غير أنها لم تكن لتستطيع أن تتخذ باسمها منهجا للإنتاج

أو أن تقوم بعمليات الشراء . وظلت البلاد المختلفة حرة في اختيار مواردها وقليلاً ما كانت مستعدة لإقامة أسس طامة، ومن أجل هذا كان من المستحيل الأخذ بفكرة السلاح « الأطلنطى » وإن كان مجال الإمدادات قد خطا في سبيل التقدم خطوات واسعة .

وإن أهمية هذا الحلف تعتمد على مجموع القوة الذرية الأمريكية ، وعلى القدرة في رد العدوان بواسطة التكتيك الحربى للقيادة الجوية التابعة لأركان حرب الولايات وليس للحلف اللذكور .

ولا يمكن تنظيم الدفاع الأوروبى ، أو حتى وجوده أصلاً، إلا في حماية « المظلة » الأمريكية، هذا ويحتفظ الأمريكيون بمراقبة التكتيك الخاص بالأسلحة الذرية المخزونة في البلاد الأوربية .

ومن ثم فإن الولايات المتحدة تلعب في التحالف دوراً هاماً ، وعلى الرغم من كل ما يتم من مشاورات وتبادل الرأى، إلا أن العود المفاجئ إلى العدوان ، يجب أن تصدى له في الحال الأسلحة الذرية الأمريكية . وإنه لتقع على كاهل رئيس الولايات المتحدة مسئولية الضغط على الزناد لإعلان بداية الهجوم .

ورغم نص المعاهدة فإنه لم يصل إلى دائرة الحلف أى عمل خاص في المجال الاقتصادى وفى أثناء الإجراءات الخاصة بالاختيار السنوى، بذل جهد كبير لتسيق برنامج الدفاع مع ما يتفق والموارد الوطنية، وكذلك لتوزيع الأعباء بين الدول الأعضاء توزيعاً عادلاً . غير أن الحلف لم يلق بالاً إلى تسيق المنتجات وموازنة التبادل بين الأعضاء .

والولايات المتحدة هي التى ساهمت بأكبر نصيب مالى في هيئة العناد الحربى أو المساعدة الاقتصادية . ولقد تسلت دول أوروبا الأعضاء في الحلف من الولايات المتحدة ١٦ مليار دولار من العون المسكرى والاقتصادى، فضلاً

عن عشرة مليارات من الدولارات من مشروع مارشال للمعاونة الاقتصادية كما تسلمت من كندا $١ \frac{1}{3}$ مليار من المصروفات العسكرية للحلف، تمثل من ٥٥ إلى ٦٠ ملياراً من الدولارات سنوياً، منها ٤٠ إلى ٥٠ في أمريكا الشمالية، والباقي في البلاد الأوربية .

ولم تمنح الولايات المتحدة العون العسكري والاقتصادي للحلف باعتباره حلفاً، وإنما منحت على حدة لكل من الدول الأعضاء، وذلك عن طريق الاتفاقات الثنائية، مما زاد أيضاً في النفوذ الأمريكي .

أما في المجال السياسي، فقد بدا التقص بصورة فادحة، حيث لم تتخذ الدول الأعضاء موقفاً مشتركاً في السياسة الخارجية اللهم إلا في مشكلة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي في أوروبا . ولقد تشاورت الدول الأعضاء فيما بينها قبل أن تجيب عن المذكرات السوفيتية، وعملت على أساس من التضامن مما حقق لها نجاحاً باهراً . ولكن الاتحاد السوفيتي من سنة ١٩٥٥ يمتنع سياسة التنافس مع الدول الأخرى، سيما، وراء حل العلاقات الدولية، مع استخدام الاضطرابات السياسية والتدخل اقتصادياً في شئون دول العالم الأخرى . ولم يعد التهديد في أوروبا تهديداً عسكرياً صرفاً بل إنه في آسيا وفي إفريقيا يعد تهديداً اقتصادياً وسياسياً أي أن السياسة الغربية في هذه البلاد ليست متأسقة بل وقد تصادم أحياناً كما ظهر ذلك في أحداث السويس وفي إفريقيا الشمالية والكتنف . وإن اختلاف وجهات النظر في السياسة، الخارجية وهي لا تتفق مع ما يجب في الدواعي من تضامن، لتفسر ما يحرزه الطرف الآخر من نجاح . ولم يهاجم الروس حلف شمال الأطلسي في مواجهة أوروبا، وإنما عمدوا إلى تحويل دفته بحيث يستفيدون من اختلاف الغرب وتردده .

ويبدو أن الدول الأوروبية قد أدركت ضرورة التضامن الواقعي في السياسة الخارجية، وإنها تأمل في دوام التشاور فيما بينها لتحديد سياسة مشتركة ليس بالنسبة للاتحاد السوفيتي بحسب وإنما بالنسبة لغيره من البلاد. والولايات المتحدة هي أكثر البلاد معارضة لهذه السياسة، حيث إنها تعتبر أن تعدد ارتباطاتها مع الدول في أنحاء العالم يحول بينها وبين أن تسير في كل سياستها الخارجية على منوال سياسة الحلف وفي الحقيقة فإن الولايات المتحدة تريد أن تلعب دورها في محاربة الاستعمار بالنسبة لبلاد العالم الأخرى وأن تقف من روسيا موقف الند لئلا ذلك مع احتفاظها في نفس الوقت بالتحالف الأطلنطي.

وإن تعيين « سباك » في ١٥ مايو سنة ١٩٥٧ بالسكرتارية العامة مع ممارسته أيضا لمهام منصب رئيس حلف الأطلنطي، يهدف إلى أن يجعل من رجل الدولة الأوروبي المحرك الحقيقي للحلف، وعميل المجلس بحثا سياسيا سنويا يعدم السكرتير العام وتنتج الإجراءات الودية لفض المنازعات بين الدول أعضاء الحلف (مشكلة قبرص - الحلفاء الإنجليزى الأيرلندى). ويجب على هذه الدول أن تعقد المجلس الدائم في كل ما يتعلق باتجاهاتها السياسية التي تؤثر في استمرار هذا التحالف .

ويبدو مع هذا أنه ليس من المؤكد أن تدعيم التعاون يمكن أن يكون كافيا لتحويل الدور الذى تقوم به منظمة حلف الأطلنطي (من دورها كحلف للدور الذى تقوم به منظمة الجماعة) فهذه الجماعة تكون ذات قوة وبأس إذا اتحدت في وضعها البحرى وفي تقاليدها وحضارتها ومدى إدراكها للديموقراطية، إلا أنه كان من الصعب تحقيق فكرة الجماعة بالنسبة لاستمرار المناقشة خارج أوروبا ، وعلى الأخص بالنسبة لانعدام التوازن بين الولايات المتحدة من ناحية والبلاد الأوروبية من ناحية أخرى .

وقد يمكن التخفيف من حدة فقدان التوازن إذا أمكن تنظيم أوروبا الغربية تنظيمًا أكثر فاعلية .

المنظمات الأوروبية

كانت أوروبا الغربية أول البلاد التي سارعت بقبول فكرة المنظمات الدولية الإقليمية عن طيب خاطر، فقد تحقق فيها قيام هذه المنظمات على أحسن الوجوه . ولقد تجزأت أوروبا الغربية إلى بلاد ذات كثافة قليلة أو متوسطة، ولخوفها من التوسع السوفييتي والوقوع قريبة الأزمات الاقتصادية التي تحدث في أعقاب الحرب، ولكونها لا تستطيع النهوض بغير المعونة الأمريكية، فقد عملت بطبيعة الحال على الاتحاد كي تستطيع أن ترفع من مستوى معيشتها وتدافع عن استقلالها، ولكي تستطيع كذلك أن تجد لنفسها بين الدولتين العملاقين مكانا دوليا جديرا بمكانتها وماضيها، وبما لها كذلك من مقدرة إنسانية وقوة صناعية .

ولكن هذا المجهود الذي بذلته المنظمة قد ارتطم بعقبات، ذلك لأن بعض البلاد لم تقبل إلا تعاوناً محدوداً باحتفاظ بريطانيا بما فيها وبين بلاد الكومنولث من روابط، ورغبها أيضا في أن تظل غلصة في الاحتفاظ بالمحل الثاني بعد الولايات المتحدة، وقد دفعها كل ذلك إلى أن ترفض كل ارتباط في المجال الأوروبي، وعلى هذا النمط سارت البلاد الاسكندنافية إذ سمت إلى التعاون فيما بينها وأنشأت مجلسا على غرار المجالس الاستشارية .

وعلى العكس من ذلك فقد قبلت بعض الدول الأخرى أن تجد من سيادتها بالانضمام في جماعة ما وهي دول أوروبا الإقليمية الست : فرنسا، وألمانيا الغربية، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا، ولو كسمبورج، وقد سبق أن كونت الدول الأخيرة الثلاث اتحادا اقتصاديا للنيلسكن .

ويمكن أيضا أن تميز بين أوروبا الغربية وبين أوروبا الصغيرة وتشمل البلاد الستة التي وافقت على مبدأ التعايش الجماعي والنظريات الدولية .

منظمات التعاون :

لقد كانت البلاد الأوربية التي تؤيد فكرة التعاون هي التي ظهرت في بادئ الأمر .

ففي ١٦ إبريل سنة ١٩٤٨ أنشئت الهيئة الأوربية للتعاون الاقتصادي (O. E. C. E.) كي تضع للبلاد الأوربية المستفيدة من مشروع مارشال برنامجا لرفع مستوى المعيشة في هذه البلاد .

وفي الواقع فإن كل دولة قد أعدت بناء اقتصادها حيثما تريد، واقتصرت مهمة هذه الهيئة على تأييد التعاون اختيارا بين الدول الأعضاء، لتأمين هيئة بين الحكومات تتخذ باريس مقرا له، ومجلسها الذي يتكون من ممثلين للدول الأعضاء يصدر قراراته بإجماع الآراء، وتعاونه في مهامه لجان تخصصت في هذا الشأن .

وتضم الهيئة ثمانية عشر عضوا: ألمانيا الغربية، والنمسا، وبلجيكا، والدانمارك، وفرنسا، وبريطانيا، واليونان، وأيرلندا، والسلايا، وإيطاليا، ولوكسمبورج، والنرويج، وهولندا، والبرتغال، والسويد، وسويسرا، وتركيا، ولقد قبلت أسبانيا في سنة ١٩٥٦، أما الولايات المتحدة وكندا فهما عضوان شريكان في الهيئة وتشارك بوجود سلافي في بعض الأعمال .

ولقد ركزت الهيئة جهودها على وجه الخصوص نحو تحرير التبادل بين الدول الأوربية، وذلك بإلغاء نظام الحصص واتباع نظام المقاصة الجماعية بين الدول : الاتحاد الأوربي للدفعات المنشأة في سنة ١٩٥٠ والذي حل محله الاتفاق التقدي الأوربي في سنة ١٩٥٩ . وبهذا أمكن التبادل بين دول الهيئة الأوربية للتعاون الاقتصادي (O. E. C. E.) أن يزداد تقدما، غير أنه لم يتم تحقيق التناقص بين مختلف الاقتصاديات الوطنية . وعلى الرغم من هذا فإن الهيئة تقوم بدور فعال

في دراسة مختلف المشاكل والإحصائيات وتميئة الاتصال بين رجال السياسة والخبراء في مختلف البلاد، كما أنها تشترك في إيجاد جو من الوعي والتعاون في المجال الاقتصادي، ولو أنها لا تستطيع أن تفرض برنامجا عاما على الحكومات الأعضاء .

ولقد أدت بعض الجهود التي بذلت في مجال التعاون رغم طاقاتها المحدودة إلى عقد المؤتمر الأوربي لوزراء المواصلات في سنة ١٩٥٣، وهو مجرد أداة للتنسيق، كما أدت هذه الجهود إلى إيجاد المجلس الوزاري للزراعة والتموين في سنة ١٩٥٤، الذي أثنى على ضوء مبادئ الهيئة والذي يعتبر أداة للإعلام والدراسة، وأدت هذه الجهود أيضا إلى إنشاء المجلس الأوربي للأبحاث النووية سنة ١٩٥٣ وهو يقوم على الأغراض العلمية الخاصة، كما أدت أخيرا إلى إنشاء اللجنة الأوربية للطيران المدني في سنة ١٩٥٤، وهي مجرد لجنة استشارية .

وإن مهمة المجلس الأوربي المنشأ في ٥ مايو سنة ١٩٤٩ تهدف تقديم التعاون السياسي بين الدول الأوربية .

ويشتمل هذا المجلس على جمعية استشارية ولجنة من الوزراء، ويتخذ مدينة ستراسبورج مقرا له .

وهذا المجلس يتكون من ١٥ دولة وكان منذ سنة ١٩٤٩ يضم بلجيكا، والبنلأ، أرك، وفرنسا، وبريطانيا، والروميج، وهولاندا، والسويد، وتركيا، وفي سنة ١٩٥٠ انضمت إليه ألمانيا الغربية، كما انضمت النمسا في سنة ١٩٥٦ .

ويتكون المجلس الاستشاري من رجال البرلمان في الدول الأعضاء، وتقوم الحكومات أو البرلمانات نفسها بتحديد عددهم ولا يتخذ هؤلاء الأعضاء أمأكنهم باعتبارهم مفوضين وطنيين، وإنما يتم ذلك على أساس التنظيم الأبعدي، وتجمعهم الاتجاهات السياسية .

ويشكل المجلس مجتمعا سياسيا أوربا حقيقيا تدور فيه مناقشة مشأ كل النظم الأوربية، إلا أنه ليس للجمعية الاستشارية سلطات ما، فهي لا تستطيع إلا الاقتراع

على التوصيات بأغلبية الثلثين وتقدمها إلى لجنة الوزراء، وهي بحق أداة حكومية، إذ تؤخذ قراراتها بأغلبية الأصوات، ولحق الاعتراض، فيها مكان، وحتى إذا وافقت لجنة الوزراء على التوصيات فإنها لا تستطيع إبلاغها إلى حكومات الأعضاء التي تحتفظ لنفسها بحرية تطبيقها من عدمه .

وتأثير المجلس الأوربي في هذه الظروف ليس إلا تأثيرا محمدا للغاية، إلا أن هذه المؤسسة تلعب دورا منبريا في غاية الأهمية، إذ يستطيع رجال السياسة الأوربية أن يعبروا عن طريق هذه المؤسسة عما يجول في أذهانهم من الأفكار، غير أنها تعجز عن أن تسير قدما في سبيل تحقيق التنظيم الأوربي، هذا على الرغم مما حققته في بعض النواحي من نجاح وتقدم (الاتفاق الأوربي لحقوق الإنسان وللحريات الأساسية - الاتفاق الأوربي للإشياء - والاتفاق الثقافي الأوربي، واتفاقات الضمان الاجتماعي والمساعدة الطبية .

المنظمات التي تم بين الدول :

إن نظرية « التمايش الجماعي » التي دافع عنها (جان مونييه) بحماسة قد زغبت إلى الوجود ابتداء من سنة ١٩٥٠، لاستئصال ما كان يشوب فكرة التعاون من بطء ونقص في الكفاية، ولقد أدت هذه النظرية إلى تكوين الجماعة الأوربية للدول الست .

وكان الأمر يتعلق بتحقيق الاتحاد الفدرالي السياسي الذي لم يستطيع المجلس الأوربي تحقيقه عن طريق الجماعات الاقتصادية المتخصصة، وكانت السلطات الدولية تتمتع بالقدرة على اتخاذ قرارات في بعض النواحي الفنية، وأن تضاعف عدد هذه السلطات ليسمح بتنظيم كل قطاعات الاقتصاد الأوربي، ولقد بين في نهاية الأمر أنه لا مندوحة عن وجود سلطة سياسية توج هذه السلطات جميعها .

ويعرض مشروع شومان في ٩ مايو سنة ١٩٥٠ بطريقة ثورية خلق جماعة

أوربية للفحم والصلب على أن تكون فرنسية ألمانية، ويظل باب القبول فيها مفتوحا لكل دولة تقبل مبدأ الدخول في الحقل الدولي ، وكان من أثر امتناع بريطانيا أن تبعتها الدول الاسكندنافية ، مما أدى إلى نقص عسدد الدول التي تقبل النظرية الدولية إلى ست دول، وبهذا فقد رسم إطار « أوروبا الصغيرة » أي ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا ودول البيلكس ، وهي تضم في مجموعها ١٦٠ مليونا من السكان .

ولقد أنشئت الجمعية الأوربية للفحم والصلب وفق معاهدة ١٨ إبريل سنة ١٩٥١، وهي تهدف إلى إقامة سوق عامة للفحم والصلب وذلك بالقضاء على الأساليب الملتوية، والعمل على اتفاق المتحمين فيما بينهم لتخفيض سعر التكلفة ورفع مستوى المعيشة، وخلق تضامن عمل بين الدول الأعضاء لتلبية الإحتاج .

وترأس الجمعية الأوربية للفحم والصلب في لوكسمبورج سلطة عليا من تسعة أعضاء يختارون لما لهم من مقدرة وكفاءة، على أن يكونوا مستقلين عن الحكومات، ويكلفون بضمان حسن سير العمل في السوق العامة، وتساعد هذه السلطة لجنة استشارية تتكون من ممثلين للعمال والمستخدمين والمعلماء ، ويتم عن طريق لجنة الوزراء الاتصال بين السلطة العليا التي تتخذ القرارات للفصل في الشؤون الأوربية وبين حكومات الدول الأعضاء التي تضع الشؤون الوطنية موضع الاعتبار . وتؤخذ القرارات المشار إليها بأغلبية الأصوات، وذلك بواسطة السلطة العليا التي لا يمثل أعضاؤها دولهم المختلفة وإنما يكونون (فرقا أوروبا) - ولقد أخذت لجنة الوزراء في الاعتبار - وذلك بإجماع الآراء - تعذيل الأصوات حتى لا تضطر بعض البلاد الأكثر إنتاجا إلى تعديل مقاييس قد تتفق ومصالحها ، وتمارس الإشراف الديموقراطي على السلطة العليا جمعية عامة تتكون من أعضاء البرلمان في الدول المشتركة .

وكانت قبل ذلك تتخذ مقرها في الجمعية الاستشارية للمجلس الأوروبي كما أنها تناقش التقارير السنوية التي تعرضها عليها هذه السلطة، ولها أن ترفض ما تراه من القرارات بأغلبية الثلثين، ولقد شكلت أخيراً محكمة للعدل كي تسهر على تطبيق المعاهدة، وفرض المنازعات التي تحدث بين السلطة العليا وبين الحكومات الأعضاء.

وإن عمل اللجنة الأوروبية للفحم والصلب الذي قامت به خلال خمس سنوات من فترة الانتقال، قد حد من المميزات التي كانت تتمتع بها بعض الدول في نواحي الثقل والرسوم الجمركية، كما أنه قد أدى إلى الإقلال من فروق الأسعار في الدول الأعضاء، وضاعف من التنافس وتوسيع مجال التعامل في الأسواق.

وإذا كانت الجمعية الأوروبية للفحم والصلب لم تحقق كثيراً من التوسع الاقتصادي لهذه السنوات الأخيرة، فإنها بالتأكيد قد عملت على تأييد هذا التوسع غير أنها لم تستطع أن تتجنب أزمة الفحم في سنة ١٩٥٩.

ولقد اقترح إنشاء سلطات دولية أخرى على غرار الجمعية الأوروبية للفحم والصلب، مثل الثقل والأسواق الزراعية والصحة والجيش الأوروبي على وجه الخصوص وكذلك السلطة السياسية الأوروبية، إلا أن جميع هذه المشروعات لم تتحقق، وظلت الجمعية المذكورة لبنة منعزلة في انتظار بناء الحلف الأوروبي الفيدرالي، الذي لم يكن قد تم إنشاؤه بعد. ثم إنه عندما خفت وطأة النزاع الذي سببته الـ C.E.D.، استؤنفت جهود التعمير الأوروبي في نطاق الدول الست مع إرخاء طفيف للصفة الدولية.

والمعاهدات التي قامت على أساسها الإيراتوم والجماعة الاقتصادية الأوروبية والتي وقمت في ١٩٥٧، تهدف إلى تحقيق التقدم التام في المجال الاقتصادي للدول الأوروبية الست.

ويعمل الإيراتوم على تطوير الإنتاج في النواحي السلبية للطاقة النووية، وذلك بمجهود مشترك، على أن تظل كل دولة سيادة لما تضعه من مناهج، كما تظل حرة في

إنتاجها وأوجه استثمار ثرواتها - إلا أن الإيراتوم يدين بنظرية الجهود المشتركة في البحث كما أنه يحتكر تمويل العملاء ومراقبة استخدام الذرة .

ويجب على الجمعية الاقتصادية الأوربية أن تسمح بتطور اقتصاد الدول الأعضاء تطوراً أكثر ملاءمة، وأن تسمح كذلك برفع مستوى معيشتها .

وتقوم هذه الجمعية على إقامة سوق مشتركة عامة (ويتضمن هذا حرية تداول البضائع وانتقال الأشخاص ورهوس الأموال وإقامة تسعيرة عامة للرسوم الجمركية تعتمد على سياسة تجارية عامة بالقسمة للدول الأخرى) كما أنها تقوم على تقريب وجهات النظر السياسية والاقتصادية للدول الأعضاء قرباً يزداد يوماً بعد يوم (سياسة عامة للزراعة والنقل، وإجراء عام لتجنب فقدان التوازن الفادح في ميزان المدفوعات لبلد ما، وإيجاد رهوس أموال للشئون الاجتماعية وبذلك لاستثمار الثروات، ويجب أن يتم تحقيق الجمعية الاقتصادية الأوربية في غضون فترة الانتقال وهي من ١٢ إلى ١٥ سنة مقسمة على ثلاث مراحل، إلا أنه كانت قد اتخذت إجراءات للتجيل، وذلك للاستفادة من الأحداث الملائمة للوصول إلى حد الكمال، وتشترك الدول الأفريقية كذلك في هذا السوق العامة .

ويجرى العمل في كل من الإيراتوم واللجنة الاقتصادية الأوربية وفق نظام تأسيسي على النظام الذي تدير عليه الجمعية الأوربية للفحم والصلب، وإن كانت تقل عنها من ناحية طابعها الدولي . وتكون اللجنة الأوربية للطاقة الذرية واللجنة الاقتصادية الأوربية من شخصيات روعي في اختيارها نواحي التخصص والاستقلال عن الدول، وتعاونهما لجان استشارية، غير أنه من الواجب عرض قراراتهما على مجلس من الوزراء يمثل مختلف الحكومات، ويعتمد المجلس هذه القرارات بأغلبية الأصوات (وعدد الأصوات يتناسب مع أهمية البلاد) ويتولى أمر تنفيذها في الدول الأعضاء، وتتكفل بمراقبة المبادئ الديمقراطية للجمعية العمومية التي يطلق عليها الجمعية البرلمانية الأوربية، والتي تقوم في نفس الوقت

بمراقبة هذه المبادئ في الجمعية الأوربية للفحم والصلب ، وفي الإيراتوم وفي الجمعية الاقتصادية الأوربية .

وتلتزم اللجان التنفيذية باستشارة الجمعية العمومية فيما قد ين لها من أمور ، وذلك بما للجمعية على هذه اللجان من حق الرقابة .

وتعمل محكمة العدل الخاصة بالجمعيات الثلاث نفسها على احترام تنفيذ المعاهدات .

وإن عمل الإيراتوم - وعلى الأخص عمل الجمعية الاقتصادية الأوربية في توسيع دائرة العمل الذي سبق أن قامت به الجمعية الأوربية للفحم والصلب - يجب أن يحول اقتصاد الدول الست من دائرة التعاون إلى دائرة التعايش الجماعي ، كما أن هذا العمل يتيح سرعة استغلال الزوات في البلاد الإفريقية .

وإن إقامة مثل هذا النوع الفريد من الاقتصاد ليحصل إحكام الروابط السياسية بين البلاد التي تأخذ به أمرا لأمندوحة عنه ، وحتى الآن فإن التعاون السياسي بين البلاد الأوربية لا يتحقق على وجه الخصوص إلا في نطاق حلف الأطلنطي ولا تزال تدب الخلافات وبخاصة في مشاكل ما وراء البحار ، غير أن روابط التضامن السياسي تزداد توثيقا بين البلاد الست .

وتردد بريطانيا في أن تزيد ما بينها وبين الدول الست من روابط وبالنسبة لما أصاب C. E. D. من فشل فإن اتفاقات باريس (٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٤) بالإضافة إلى أنها قد أعادت ما كان لألمانيا من سيادة ، ومهدت لقبول الجمهورية الفيدرالية في منظمة حلف شمال الأطلنطي ، فإنها قد أوجدت منظمة جديدة أطلق عليها الاتحاد الأوربي الغربي (U. E. D.) ويهدف هذا الاتحاد إلى الإحاطة بالحيش الوطني الألماني الجديد ، وخصوصا عن طريق اللجنة الدائمة للتسلح .

ويحوى الاتحاد الأوربي الغربي الدول الست فضلا عن بريطانيا ، وقد

اتخذ لندن مقراله ، وهو يتكون من مجلس من الوزراء يختص بمناقشة الأوضاع التي قد تهدد السلام ، أو تعرض الاستقرار الاقتصادي للخطر ، كما أنها تراقب عن طريق إحدى الوكالات مدى تناسب القوات المسلحة وكميات الأسلحة المخزونة ، ويقوم هذا الاتحاد بتقديم تقرير سنوى تولى اللجنة البرلمانية فحصه ودراسته .

وفي الحقيقة فإن الاتحاد الأوروبى الغربى - على الرغم من كونه عاملا من عوامل تطوير التعاون العسكرى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى بين الدول الأعضاء - إلا أن نشاطه ما يزال محدودا ، حيث لم يصل بعد إلى تحقيق المشاركة فى صناعة العتاد الحربى ، ولقد كان هذا موضع رجاء الدول ، ولم يكن لهذا الاتحاد دور فى التواحي الاقتصادية ، كما كان يقوم فى المجال السياسى بدور لا يكاد يذكر .

وتعمل بريطانيا فى المجال الاقتصادى على أن تضغط على السوق المشتركة بين الدول الست بغير أن تتدخل فيها ، وقد أنشأت الاتحاد الأوروبى للتبادل الحر بمقتضى (معاهدة ستوكهلم فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٩) وهى تضم بريطانيا والنرويج والسويد والدانمرك وسويسرا والنمسا والبرتغال . وتحصل بريطانيا من وراء هذا الاتحاد على مميزات خاصة .

طابع البرغ
٢٦ شارع منصور- القاهرة

موسم سجل العرب
 بإشراف الأستاذ الدكتور إبراهيم عبده
 ٢٦ شارع شريف باشا - القاهرة
 تميلين ٤٩٩٩٩
 ١٩٦٣



طابع البائع
 ٤٦ شارع منصور - القاهرة

١٣/٢